قصة وتاريخ
الحضارات العربية

أول موسوعة من نوعها حديثة وبالالوان تعالج نشأة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه

١٣ ـ ١٤

تاريخية ـ جغرافية ـ حضارية وادبية

الكويت
البحرين

امل عجيل

قصة
و
تاريخ
الحضارات العربية
١٣ ـ ١٤

Edito Creps, INT- 1998 -1999

BEYROUTH ,TEL :01/586207 - 01/586219 - 03/240824 - FAX 009611584391

القسم الاول

الكويت

لمحة جغرافية

الموقع والمساحة

للكويت حدود مشتركة من الشمال والغرب مع الجمهورية العراقية، ومن الجنوب مع المملكة العربية السعودية، ومن الشرق مع الخليج العربي. وهي تمتد على مساحة ١٧,٨١٨ كلم^{٢}.

وتضم الكويت مجموعة من الجزر الصغيرة مثل بوبيان ووربة وعوهة وكبر وأُم الردام وجزيرة الشيوخ. أمّا أهم مدنها فهي الكويت العاصمة وهوالي والاحمدي والجهزة والسالمية.

لمحة طبيعية

تقع الكويت في قلب الخليج العربي وينحدر سطحها تدريجيّاً من الغرب إلى الشرق. هي بمثابة صحراء، سهولها رملية وفيها بعض التلال التي تتخلّلها أودية وتنتشر فيها الواحات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأنهار والعيون تغيب كليّاً في الكويت، من هنا اعتماد السكّان على مياه الأمطار.

المناخ

يعتبر مناخ الكويت مناخاً صحراويّاً، فتتراوح الحرارة في فصل الصيف بين ٢٥° و٤٥° مئوية. أمّا في فصل الشتاء فتنخفض لتصل إلى ما بين ٨,١° و١٨,٩° مئوية. أمّا الأمطار وهي ما يعتمد عليه السكّان فهي تهطل بغزارة في فصل الشتاء، ويكون معدّلها السنوي ١١٥ ملم.

السكّان والمجتمع

يعيش في دولة الكويت حوالي ١,٩٩٠,٠٠٠ نسمة. وتصل الكثافة السكّانية إلى ١١٢ نسمة بالكلم[٢]. وتضم العاصمة الكويت لوحدها ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة.

سكنت الكويت أوّل الأمر مجموعة من البدو وصيّادي الأسماك. ثمّ سيطرت قبيلة بني خالد على هذه المنطقة قبل أن تؤمّها عشائر تنتمي إلى قبيلة «عنيزة» النجدية المشهورة، أهمّها آل الصبّاح وآل خليفة والجلاهمة. ولم تكن هذه العشائر العائلات الوحيدة التي استقرّت في الكويت بعد أن تركت أرضها الأم. فلقد هاجرت إلى الكويت عائلات من نجد وعمان وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق ومصر وإيران والهند والباكستان والصومال. فأدّت الزيادة الطبيعية (٦,١٪) والهجرات إلى زيادة عدد السكّان بشكل ملحوظ.

ولعبت هذه التغيّرات الديموغرافية التي رافقها اكتشاف النفط دوراً مهمّاً في عملية انتقال الكويتيّين من البداوة إلى الحضارة. لقد كان الكويتيّون الأوائل يعيشون من تربية الماشية والأغنام والإبل، وكانوا يمارسون مثل باقي سكّان المنطقة مهنة صيد اللؤلؤ وتجارته. وكانت هذه التجارة توازي النفط أهميّة وتدرّ أموالاً طائلاً على ممارسيها. وبما أنّ عملية استخراج اللؤلؤ تتطلب أدوات معيّنة، ازدهرت بعض الصناعات اليدوية كصناعة سفن الصيد والغوص. فأصبح اللؤلؤ حجر الزاوية للإقتصاد الكويتي، وقد ساهم موقع الكويت الجغرافي الاستراتيجي في تعزيز التبادل التجاري.

أدّى هذا الازدهار الاقتصادي إلى انقسام شعب الكويت إلى ثلاث فئات: الفئة العليا والوسطى والدنيا. وتتألّف الفئة العليا من أعضاء الأسرة الحاكمة وكبار التجّار الذين كانوا يسيطرون فعلياً على البلاد بفضل أموالهم الطائلة التي جنوها من تجارة اللؤلؤ. لقد كان التجّار أصحاب الأمر النهائي في ما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية.

أمّا الفئة الوسطى فهي تشمل الحرفيّين وأصحاب المتاجر ومدرّسي

الكتابة والقراءة والقرآن وموظفي الإمارة والحرس. يعتبر مستوى هذه الفئة المعيشي أفضل من مستوى الطبقة الدنيا وكذلك وضعها الثقافي.

وتضم الفئة الدنيا صيادي اللؤلؤ والأسماك وهي كبيرة العدد. تعيش في الفقر وينهشها المرض بسبب تدنّي المستوى المعيشي وغياب الخدمات الاستشفائية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ النظام القبلي كان يسيطر على المجتمع الكويتي الذي يتميّز بالروابط العائلية المتينة والسلطة الأبوية والتعاون الاجتماعي.

غير أنّ هذه الأحوال قد تحسّنت بعد اكتشاف النفط وازدهار الوضع الاقتصادي. فأصبحت الفئة العليا تضم فضلاً عن الأسرة الحاكمة وكبار التجّار، كبار ملاّكي الأراضي. وتتمتّع هذه الفئة بمستوى ثقافي عالٍ وبنفوذ قوي في المجتمع. أمّا الفئة الوسطى فأصبحت تضم كبار الموظفين والصغار منهم الذين يعملون في القطاعين العام والخاص. أمّا الفئة الثلاثة التي تشمل المهن اليدوية، فلقد تضاءل عدد أعضائها بسبب تهافت الكويتيِّين على قطاع الخدمات.

الاقتصاد الكويتي

لقد قلب اكتشاف النفط وتصديره النشاط الاقتصادي الكويتي رأساً على عقب، فتحوّل السكّان من البداوة إلى الحضارة ومن تجارة اللؤلؤ وصيده إلى استخراج النفط وتصديره إلى دول العالم. وكانت الكويت تصدر النفط واللؤلؤ لقاء المواد الغذائية والأدوات الكهربائية. وتأسّس أوّل مصرف وطني سنة ١٩٥٢، وعرفت البلاد الشركات المساهمة.

* الثروة المنجمية

لقد اكتشفت أولى آبار النفط في برقان سنة ١٩٣٨. ومن حينها سلّم صيد اللؤلؤ مكانته للنفط. وتملك الكويت اليوم ربع الاحتياط العالمي للنفط، أي ١٣,٢ مليار طن. وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي سنة ١٩٩٣ نحو

٤,٤٧ مليار م^{٣}، أمّا احتياط الغاز الطبيعي فهو يصل إلى ١٥٠٠ مليار م^{٣}. وهي تحتل بالتالي المرتبة الرابعة من حيث احتياط النفط، والمرتبة الحادية عشرة من حيث إنتاجه والمرتبة الحادية والعشرين من حيث احتياط الغاز الطبيعي.

*** الزراعة**

مع تطوّر النشاط الإقتصادي ووفرة رؤوس الأموال راحت الدولة تهتم بالزراعة ممّا خفّف من حدّة الإستيراد من الخارج. وتشمل الزراعة الكويتية الخضار والفاكهة. لقد انتجت مثلاً ٣٤٠٠٠ طن من البندورة و٢٠٠٠٠ طن من البصل و٥٠٠٠ طن من الشمّام و١٠٠٠ طن من البصل، سنة ١٩٩٣.

وتعتبر تربية الماشية من أهم عناصر الاقتصاد الكويتي. ووصل عدد الأغنام إلى ٢٩٧٠٠٠ رأس وعدد الطيور إلى ٢١٠٠٠ وعدد الجمال إلى ٦٠٠٠، سنة ١٩٩٢.

*** الصناعة**

ترتكز الصناعة الكويتية على تكرير النفط والصناعات البتروكيمائية وتحلية المياه. غير أنّ الطاقة القصوى التي تكرّر تصل إلى ٣٠ مليون طن، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت مع ضخامة الإنتاج النفطي.

تعتمد الحكومة الكويتية النظام الرأسمالي وتشير إلى ذلك في المادة ١٦ من دستورها. وقامت بعدّة مشاريع وخطط خمسية تهدف إلى مواجهة ارتفاع عدد السكّان والمشاكل الاجتماعية وتحسين البنى التحتية ممّا يؤدّي إلى بناء نظام اقتصادي متكامل.

تاريخ الكويت القديم

إختلف المؤرّخون في ما اختلفوا حول هوية الشعوب التي سكنت الكويت في التاريخ القديم. وعلى الرغم من هذا الإختلاف، ندرك أنّ لهذه المنطقة تاريخاً عريقاً في القدم، إذ كانت تربط الشرق الأدنى القديم، أي بلاد ما بين النهرين وسوريا والأناضول ومصر، بجنوب شرق آسيا، أي الهند والصين.

١ ـ الكويت والسومريون

كان السومريون يتوجّهون في حوالي سنة ٤٥٠٠ ق.م. إلى الحوض الأدنى لوادي الرافدين. وبما أنّ الكويت كانت تصل بلاد ما بين النهرين بجنوب شرق آسيا، قصد السومريون هذه الطريق. فمرّوا بالكويت قبل وصولهم إلى بلاد ما بين النهرين حيث أسّسوا حضارة تحدّثت عنها الأجيال.

٢ ـ الكويت والفينيقيّون

يقول البعض أنّ الفينيقيّين سكنوا في الكويت قبل توجّههم إلى ساحل البحر الأبيض المتوسّط فأقاموا ما عُرف بحضارة ديلمون في جزر البحرين وفيلكا (احدى جزر الكويت). وقد وجدت في ما بعد آثار عديدة تشهد على صحة ما ورد.

٣ ـ الكويت والاغريق

يؤكّد قسم من المؤرخين أنّ الاسكندر الكبير بعث بأسطوله لاستكشاف هذه المنطقة اثناء غزوه لبلدان الشرق سنة ٣٢٦ ق.م. فأقام الإغريق في فيلكا وأقاموا حضارة تعكسها الآثار التي وجدت من نصب تذكارية إلى أعمدة وآنية وتماثيل.

٤ ـ الكويت والعرب

وأخيراً يذكر البعض أنّ قائدين عربيّين تعاركا في الكويت هما الحارث بن عمرو بن حجر الكندي والمنذر بن ماء السماء. وانتهت هذه الحادثة بفوز المنذر في منطقة واره.

الكويت والفتح الاسلامي

شهدت الكويت سنة ٦٣٣م (١٢هـ) أوّل معركة بين الفرس والمسلمين الذين راحوا ينشرون في الأقطار البعيدة رسالة النبي محمد، فروت الدماء العربية والفارسية أرض الكويت، وتراجع الفرس أمام قوّة المسلمين الذين كان يقودهم الخليفة أبو بكر الصديق.

وفي عهد عمر بن الخطّاب أراد العرب فتح بلاد فارس فسلكوا طريق الخليج.

وعرفت التجارة في الخليج عصرها الذهبي في عهد الدولة الأموية أولاً والعباسية ثانياً، لا سيّما بعد تشييد مدينة بغداد. فوردت الكويت باسمها القديم، كاظمة، على ألسنة الشعراء وذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان.

الكويت في العصر الحديث

أطلق البرتغاليون عندما بنوا حصناً لهم في فيلكاً اسم «القرين» على الكويت.

أمّا اسم الكويت الحالي فهو تصغير لكوت، أي البيت العالي المبني كقلعة. وسميت كذلك نسبة إلى الحصن الذي بناه فيها محمد بن عريعر زعيم بني خالد.

واختلف المؤرّخون حول تاريخ تأسيس الكويت الحديثة. ويقول البعض إنّها كانت قرية صغيرة سكنتها مجموعة من البدو وصيادي الأسماك حول الحصن المذكور سابقاً. غير أنّها لم تنمُ إلاّ بعد أن أقام فيها آل الصباح.

الكويت وآل الصباح

ينتمي آل الصباح إلى قبيلة العتوب، وهي فرع من فروع قبيلة عنيزة التي هي من أهم وأكبر قبائل نجد. وقد هاجر العتوب من نجد منذ مطلع القرن الثامن عشر بسبب الحروب التي نشبت بين القبائل فاستقرّوا في الكويت التي كان يحكمها بنو خالد. وأدّى وصول آل الصباح إلى الكويت إلى تعزيز ثرواتها وازدهار تجارتها فقوي مركزهم الاجتماعي واستطاعوا الإطاحة ببني خالد. واستلم زمام السلطة في الكويت جابر. أمّا اسم العائلة آل الصباح فهو يعود لصباح بن جابر الذي وصل إلى الحكم سنة ١٧٥٢ وبقي حتى ١٧٦٢. وأصبحت الكويت في عهده إمارة قادرة على الدفاع عن نفسها وصدّ الإعتداءات التي تهدّد كيانها، فضلاً عن أنّها ساعدت كلّ من لجأ إليها. وراحت تجار إمارة الكويت المزدهرة تلفت أنظار الدول الأجنبية وتدغدغ أحلامها وطموحها، لا سيّما في النصف الأوّل من القرن الثامن عشر.

عهد عبدالله بن صباح ١٧٦٢ ـ ١٨١٢

وصل عبد الله بن صباح إلى الحكم سنة ١٧٦٢ وكان حادّ الذكاء، سريع البديهة ومن أعظم الشجعان. وعرفت الكويت في عهده حادثتين مهمّتين أثرتا بشكل رئيسي على تجارتها. ففي تلك السنة نقلت بريطانيا تجارتها من المحمرة إلى البصرة فأصبحت من أهم المرافىء على الخليج العربي، ممّا أثار حسد الفرس الذين حاصروا البصرة واحتلوها (١٧٧٥ ـ ١٧٧٩). فتحسّنت العلاقات التجارية بين الكويت وشركة الهند التجارية الشرقية وهي انكليزية. وأصبحت الكويت همزة وصل بين الهند وحلب وبغداد.

الخلاف بين سكّان الكويت وكعب

كان سكّان كعب من آل خليفة يطمعون في الكويت لما فيها من ازدهار تجاري فأرادوا امتلاكها. وسرعان ما اكتشف الكويتيّون ما كان يضمره أهل كعب. فجرت مواجهة عنيفة بينهما انتهت بنصر الكويتيّين فرحل آل خليفة من الكويت وتوجهوا إلى البحرين حيث أصبحوا حكاماً.

عهد جابر بن عبدالله الصباح (١٨١٢ ـ ١٨٥٩)

تولّى جابر الحكم بعد وفاة والده وكان الشعب يحبه بسبب كرمه الذي يضرب به المثل، فأطلق عليه اسم «جابر العيش» ويقصد بالعيش هنا الأرز. وعلى الرغم من العلاقة الجيّدة التي كانت تربط بين جابر وبندر، حاول هذا الأخير أن يحتل الكويت مستغلاً فرصة تهدّم سورها. فأرسل الكويتيّون رسولاً إلى بندر يُدعى عبد الرحمن الدويرج، وهو من أعز أصدقائه، ليقنعه بالعدول عن فكرته. فكان له ما أراد ورجع بندر إلى بلاده.

معركة البريم

قاد جابر أُسطولاً كويتيّاً متوجهاً لغزو النصار، وهي قبيلة عربية تقطن في الجهّة الشرقية من شط العرب، لأنّهم قتلوا أحد الكويتيّين. فكان النصر حليفاً للكويت ورجع محاربوها محملين بالغنائم والأموال.

* راشد السعدون في الكويت

نشب خلاف بين راشد سعدون والدولة العثمانية في العراق ففرّ إلى الكويت طالباً حماية جابر. فقدّم له هذا الأخير العون وكرّمه تكريم الملوك حتى أنّه عرض عليه أن يسانده عسكريّاً إذا أراد أن يحارب العثمانيِّين. حفظ له راشد إحسانه هذا وقدّم له بعد عودته إلى العراق ثلاثة أحواز من الفاو كمكافأة.

* جابر الصباح والدولة العثمانية

في عهد علي باشا ثار بعض القبائل العراقية على العثمانيِّين واحتل البصرة. فطلب المتسلم المساعدة من جابر الذي قدّم له سفناً مليئة بالرجال والذخيرة. فسرّت الحكومة العثمانية من جابر وراحت تقدّم له كل سنة ١٥٠ كارة من التمر.

لم تكن هذه المرّة الوحيدة التي ساعد فيها الجابر الدولة العثمانية. فكما أعانها في المرّة الأولى ضد العراقيِّين، أعانها في المرة الثانية ضد قبيلة كعب التي سيطرت على المحمرة وطردت العثمانيِّين منها. فتوجّه بسفينة إليها وحقّق نصراً جديداً.

* جابر والحكومة البريطانية

لم تنجُ الكويت من الأطماع البريطانية. فقد حاول الإنكليز أن يسيطروا على إمارة الكويت سنة ١٨٢٠، غير أنّ محاولتهم هذه باءت بالفشل. ويُقال إنّ البريطانيِّين جاؤوا إلى الكويت في محاولة لإقناع جابر بحمل رايتهم، فقال لهم: «إنّ الحكومة العثمانية جارتنا وجلّ من نحتاجه يأتينا من بلدها البصرة التي لها فيها الأمر والنهي». وطلبوا منه أن يأذن لهم بالبناء في إمارته، فرفض مسعاهم.

عهد صباح بن جابر الصباح (١٨٥٩ ـ ١٨٦٦)

تسلّم صباح مقاليد الحكم بعد موت والده. وفي أوّل سنة له في الحكم أغار عبد الله آل السعود على العجمان في «ملح»، فلجأ الذين نجوا من هذه المعركة إلى حماية آل الصباح في الكويت. فما كان من عبد الله إلاّ

أن أرسل رسولاً إلى الكويت يطالب صباح بتسليم العجمان. غير أنّ صباح رفض أن يسلم من لجأ إليه.

عهد عبدالله بن صباح (١٨٦٦ ـ ١٨٩٢)

حاول في عهده آل السعود وآل الرشيد أن يحتلوا الكويت، غير أنّ محاولاتهم باءت بالفشل بسبب قوّة عزيمة الكويتيِّين واستعدادهم للتضحية بأنفسهم فداء لوطنهم.

وفي سنة ١٨٧١ أقرَّ الشيخ عبد الله بن صباح بسلطة السلطان العثماني، وقبل أن يكون قائمقاماً في الكويت التي أصبحت تابعة لولاية البصرة.

عهد مبارك آل الصباح (١٨٩٢ ـ ١٩١٧)

يقدّس الكويتيّون مبارك الصباح ويجلّونه. فـ«مبارك هو الكويت بأسرها وهو الذي رفعها على ما سواها من أترابها وأطار صيتها في سائر الأقطار». لقد تولّى الحكم سنة ١٨٩٢ وبقي فيه حتى ١٩١٧ وكان يعاني من صعوبة في فرض سلطته والقضاء على المعارضة في الداخل. فطلب في سنة ١٨٩٧ العون من بريطانيا فلم تلبّ نداءه بل طلبت منه أن يبقى على وفائه «للرجل المريض»، أي الدولة العثمانية وقد فعلت بريطانيا ذلك لأنّ مصالحها محمية. غير أنّ السياسة البريطانيا انقلبت رأساً على عقب على أثر حادثتين مهمّتين. الحادثة الأولى عندما عقدت ألمانيا اتفاقاً تمهيدياً مع الدولة العثمانية سنة ١٨٩٨ يقضي ببناء سكة حديد تصل برلين ببغداد. وفي الوقت نفسه كانت أخبار عديدة تدور في الخليج حول محاولة روسيا للحصول على امتياز لبناء سكة حديد من اسكندرونة إلى الخليج. ونحن نعرف ما لموقع الكويت الجغرافي من أهمية، لذلك كان من البديهي أن يكون لها دور مهم في هذه المشاريع.

أمّا الحادثة الثانية فهي تعيين اللورد كيرزن الخبير بأمور الكويت نائباً للملك البريطاني في الهند. وبعد تسلّمه لمهامه ودراسة الوضع كتب اللورد كيرزن مذكرة يشرح فيها رأيه:

«ينبغي على بريطانيا أن تطالب، وهي تطالب بالفعل وفي مقابل ما قدمته من تضحيات وما تكبّدته من أموال، ولمصلحة السلام الذي لا توجد هنا إلاّ لحمايته، بألاّ يسمح بأي نفوذ سياسي معادٍ يمكن أن تكون له آثاره الضارة على المنطقة. إنّ ميناء روسيا على الخليج هو الحلم العزيز لدى العديد من الوطنيّين الذين يعيشون على ضفاف الفولغا، ولكنّه حلم يمكن أن يؤدّي تحقيقه، وحتى عندما يسود السلام، إلى اضطرابات وقلاقل في مياه الخليج، كما يمكن أن يحطّم تجارة تقدّر بملايين الجنيهات، وأن يطلق العنان لكافة أنواع الصدام والتعصّب بين القوميّات المتنافرة والمستعدّة للاقتتال ضد بعضها البعض إذا سنحت أيّة فرصة، وإن كان لبريطانيا وروسيا أن تشتبكا في قتال، وإنّ تسوّيا ما بينهما من مشكلات باللجوء إلى القوّة فليكن ذلك في مكان آخر، ولنترك هذه الساحة المفعمة بالنزاعات الدامية لتظلّ مجالاً آمناً للتجارة التي لم تستقر أحوالها إلاّ بشق الأنفس. وسوف أعتبر أي امتياز تحصل عليه روسيا لإقامة ميناء على الخليج العربي تقدمه لها أيّة دولة إهانة متعمّدة لبريطانيا العظمى واستفزازاً مقصوراً يدفع إلى الحرب، ولن أتورّع عن اتهام أي وزير بريطاني يستسلم أو يرضخ لمثل هذا المطلب بأنّه خائن لبلاده».

شكّلت هذه الظروف السبب الذي دفع بريطانيا إلى تغيير سياستها تجاه مبارك الصباح. أمّا سبب توقيع مبارك على المعاهدة فهو خوفه من أن تحتلّ الدولة العثمانية الكويت بعد الخطوة الواسعة التي قامت بها أيام سلفه.

لقد جعلت هذه المعاهدة من الكويت ولاية مثل البصرة. والتزم الأمير مبارك باستشارة بريطانيا قبل قبول أي ممثّل لدولة أجنبية. وتعهّد كذلك بعدم منح أو تأجير أيّ جزء من بلده لدولة غير بريطانيا. في المقابل، وعدت بريطانيا الكويت بمساعدتها من الناحية المالية وحمايتها شرط ألاّ تتدخّل في شؤونها الداخلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنود هذه المعاهدة ظلّت تطبق حتى منتصف عام ١٩٦١ عندما ألغاها الأمير عبد الله السالم الصباح فحصلت الكويت على استقلالها وقُبلت عضويتها في منظمة الأمم المتحدة.

أمّا في ما يتعلّق بالدولة العثمانية، فلقد رفضت أن تعترف بهذه المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع الكويت لأنّها تسيء إلى مصالحها. لكنّها ما لبثت أن تراجعت عن موقفها سنة ١٩١٣.

*** معركة الصريف (صيف ١٩٠٠)**

في صيف سنة ١٩٠٠ حشد مبارك الصباح جيشه وقرّر الإغارة على ابن الرشيد في الصريف. فدارت معركة طاحنة بين الجيشين أودت بحياة المئات من الضحايا. وانتهى الأمر بانتصار ابن الرشيد على مبارك. غير أنّ ابن الرشيد أساء معاملة الكويتيّين الذين نجوا من الحرب وذبح الكثيرين منهم، فلم يغفر له التاريخ ما أقدم عليه.

ولهزيمة مبارك في الصريف أسباب عديدة، منها عدم استعداده بشكل كاف لهذه الحرب واستخفافه بقوّة خصمه وعدم وجود عقيدة أو مبدأ تحث على القتال. والسبب الأخير هو أنّ جنود ابن الرشيد كانوا يدافعون عن أرضهم ووطنهم فلم يوفّروا الدماء في سبيل تحرير أعز شيء إلى قلوبهم.

على أثر هزيمة مبارك المخزية في الصريف وجهت الدولة العثمانية، في سنة ١٩٠١، إنذاراً لمبارك تخيّره فيه بين العيش في العاصمة حياة طبيعية ويكون عضواً في مجلس الدولة أو أن يُطرد من الكويت. فطلب مبارك الحماية من بريطانيا التي أعلنت أنّها ستتدخّل عسكريّاً إذا أذعن مبارك للمطالب العثمانية.

*** المعاهدة البريطانية العثمانية (١٩١٣)**

في سنة ١٩١٣، عقدت بريطانيا معاهدة مع الدولة العثمانية تهدف إلى رسم الحدود بين الكويت والعراق. وكانت تلك الحدود تصل بالكويت جنوباً إلى جبل منيفه على مسافة تبعد نحو مئة وستين ميلاً عن حدود الكويت الحالية مع السعودية.

*** الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٧)**

لقد مالت الكويت أثناء الحرب العالمية الأولى إلى بريطانيا على الرغم من أنّ الدولة العثمانية كانت في الجبهة المعاكسة مع المعسكر الالماني.

فوعدت بريطانيا مبارك بأن تعترف به كحاكم مستقل يعمل تحت حماية بريطانيا.

وبعد انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء، تزعزعت الدولة العثمانية ودخلت العراق تحت الإنتداب البريطاني وهدأت الخلافات في الخليج عموماً والكويت خصوصاً.

عهد جابر بن مبارك آل الصباح (١٩١٧ ـ ١٩١٨)

تولّى الحكم بعد وفاة والده سنة ١٩١٧. وكان أوّل عمل له إلغاء ضريبة الثلث على العقارات التي كان يفرضها والده على الكويتيّين. فكان كريماً ومحسناً فأحبّه شعبه وأخلص له. ولقد ازدهرت التجارة بشكل ملحوظ في عهده فسافر الكويتيّون إلى الأقطار البعيدة لبيع منتجاتهم.

عهد سالم بن مبارك آل الصباح (١٩١٨ ـ ١٩٢٢)

وصل إلى الحكم بعد وفاة شقيقه جابر سنة ١٩١٨. وكان سالم محبّاً للعلم والدين والفقه ويكره أعمال المجون الفسق. فحاول تطهير البلد من هذه المساوىء، وقام أيضاً بتخفيض رسوم الجمرك.

*** مؤتمر العقير**

كان الشيخ سالم يشتكي من تدخّل ابن سعود في أمور الكويت وتعدّيه على حدودها. فدعا المندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس كلاً من العراق والكويت ونجد إلى مؤتمر في العقير في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، وكان الهدف الأساسي من هذا المؤتمر توضيح مسألة الحدود بين هذه البلدان.

وقّع الأطراف الثلاثة على اتفاقية العقير التي رسمت حدود الدول المذكورة. فتغيّرت حدود الكويت في الجنوب وعيّنت منطقتان محايدتان بين السعودية والكويت من ناحية الجنوب وبين العراق والسعودية في الشمال لتسهيل حركة تنقّل القبائل بين هذه البلدان. أضف إلى ذلك أسباباً سياسية بريطانية كانت تهدف إلى الإستفادة من النفط، لا سيّما في الحدود الجنوبية للكويت.

هكذا تغيّرت حدود الكويت التي رسمتها معاهدة ١٩١٣.

عهد أحمد الجابر الصباح (١٩٢٢ - ١٩٥٠)

وصل الشيخ أحمد الجابر الصباح سنة ١٩٢٢. وكان قد سافر قبل توليه الحكم (سنة ١٩٢٠) إلى العاصمة البريطانية لندن حيث زار الملك البريطاني ثم عاد إلى وطنه سنة ١٩٢١. وفي أيلول (سبتمبر) التقى ابن سعود واتفقا على الصلح بين البلدين. وكفل أحمد عمّه سالم. ثمّ وصل إليه خبر وفاة عمّه، فألغى ابن سعود الاتفاقية وتصالح الزعيمان. وعند عودته إلى بلده بايعه الكويتيّون بالامارة. وتميّز عهده بتشجيع العلم والشعراء وأسس مدرسة حملت اسمه.

تميّز عهده باكتشاف أهم بئر للنفط في العالم وهو بئر برقان. ثمّ جاءت الحرب العالمية الثانية وعطّلت الأعمال فأجّل التنقيب. وكان الشيخ أحمد يحاول أن يبني دولة تماشي العصر من حيث التطوّر والصناعة، فعمل على أن يكفي الإنتاج المحلي حاجات السوق الداخلية. فضلاً عن ذلك، سهّل المواصلات بين الكويت والبصرة والزبير فعرفت البلاد السيارة، وقطعت أوّل سيّارة هذه الطريق في كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٢٧. ومن أجل تحسين مستوى السكّان المعيشي والاستشفائي والصحّي بنيت المستشفيات والمدارس وشرعت الدولة في تنفيذ مشاريع الأشغال العامة وتحسين البنى التحتية.

*** نظام الحكم**

تشكيل أوّل مجلس استشاري

شهد عهد أحمد الجابر الصباح تشكيل أوّل مجلس استشاري في الكويت، فانتخب حمد آل صقر رئيساً له. وكان يتألف من ١٢ عضواً يتخذون القرارات بالغالبية العظمى. غير أنّ هذا المجلس حلّ بعد شهرين من تشكيله لأن أعضاءه لم يتوافقوا أبداً على الرأي فنشبت الخلافات في ما بينهم وراحوا يتغيّبون عن الاجتماعات.

وعلى الرغم من فشل التجربة، طالب الكويتيّون بتأسيس مجلس للمعارف وآخر للبلدية، فكان لهم ما أرادوه. وأنشئت بلدية الكويت سنة

١٩٣٤، أمّا مجلس المعارف فأسّس سنة ١٩٣٦. غير أنّه قدّر الفشل لعمل هذين المجلسين أيضاً.

وفي سنة ١٩٣٨، على أثر مطالبة الشعب بذلك، تألف مجلس تشريعي من ١٤ عضواً، يرأسهم الشيخ عبدالله السالم الصباح. ووضع هذا المجلس قانوناً أساسياً للبلد أصبح بمثابة الدستور بعد أن وافق عليه الأمير. ثمّ للمرّة الثالثة في تاريخ الكويت فشل عمل هذا المجلس.

لقد كان لهذه التجارب أثر عميق في الحياة السياسية الكويتية، ممّا أدّى إلى تشكيل هيئات تساعد الأمير في شؤون الامارة. وأبرم قانون في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ يقضي بتشكيل لجنة عليا تعمل على إصلاح الدوائر الحكومية وتنظيمها.

استقلال الكويت

في حزيران (يونيو) ١٩٦١ قرّرت بريطانيا والكويت وقف العمل بمعاهدة ١٨٩٩، فنالت الكويت استقلالها. ثمّ انضمّت إلى جامعة الدول العربية وقبلت عضويتها في منظمة الامم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٦٣. فيكون قد انتهى بذلك عهد من السيطرة البريطانية على دولة الكويت.

تشكيل الدستور

تمّ انتخاب جمعية تأسيسيّة سنة ١٩٦١ تتألف من عشرين عضواً وعقدت أولى جلساتها في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢. وكان من واجبها أن تضع دستوراً للكويت، فوضعت واحداً صدق عليه الأمير وأعلن ما يلي مبيناً الهدف منه: «نحن عبدالله السالم الصباح، أمير دولة الكويت، رغبة في استكمال أسباب الحكم الديموقراطي لوطننا العزيز، وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية والسلام العالمي والحضارة الإنسانية، وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويفيء على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على صالح المجموع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره...».

ويتألف هذا الدستور، الذي وضع أسس المؤسّسات الدستورية ونظم العلاقات في ما بينها، من خمسة أبواب. الباب الأول يحدّد نظام الحكم وطبيعته، ويصرّح بأنّ الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة وذات حكم ديموقراطي، دينها هو الدين الاسلامي ولغتها اللغة العربية. أمّا الباب الثاني فهو يتطرّق إلى المبادىء الاجتماعية التي ترتكز عليها دولة الكويت. ويدرس

الباب الثالث حقوق المواطنين وواجباتهم تجاه الدولة وباقي المواطنين. ويفصّل الباب الرابع مهام السلطات العامة. أمّا الباب الأخير فهو يتعلق بأحكام الدستور الكويتي.

المؤسّسات الدستورية

السلطة التشريعية

يتولّى السلطة التشريعية كلّ من الأمير ومجلس الأمة. أمّا مهام الأمير فهي تنحصر باقتراح القوانين، والتصديق على القوانين التي يقرّها مجلس الأمة وإصدارها، والاعتراض على أي مشروع قانون يقرّه مجلس الأمة (غير أنّ حقّه هذا ليس مطلقاً)، وإصدار المراسيم ودعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع. أمّا مجلس الأمة فهو يتألف من ٥٠ عضواً ينتخبون فضلاً عن الوزراء الذين يعيّنون. وتمتدّ مدّة حكمه على أربع سنوات.

السلطة التنفيذية

يتولّى السلطة التنفيذية الأمير ومجلس الوزراء. وتنتقل الامارة بالوراثة ممّا يدل على أنّ الكويت مزجت بين نظام الوراثة والديموقراطية. وتنص المادة الرابعة من الدستور على أن: «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح، ويعيّن بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس. وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكي الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد. ويشترط في ولي العهد أن يكون راشداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين». وللامير عدّة مهام هي تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم وإصدار اللوائح وإعلان الحرب وإعلان الأحكام العرفية وإبرام المعاهدات، أضف إلى ذلك تعيين الموظفين العسكريين والمدنيين والممثلين الدبلوماسيين وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية وممارسة حق العفو... وعندما يغادر الأمير البلاد يعين نائباً إذا لم يكن ولي العهد قادراً على القيام بمهامه.

أما مجلس الوزراء فيختلف عدد أعضائه باختلاف المجلس وهو يحدّد سياسة الدولة العامة ويشرف على حسن سير الأمور فيها.

السلطة القضائية

قال قدري قلعجي واصفاً الأمير عبدالله السالم الصباح: «يجلس في صبيحة كل يوم للفصل في قضايا رعيّته وشؤون دولته فيؤم المتظلمون مجلسه، وتعرض عليه قضايا الدولة فيعمل على حلّ المعضلات وتسوية المشكلات...» ويدلّ هذا القول على أنّ الأمير كان المرجع القضائي الأول حتى اثناء وجود القضاة.

ومنذ وضع الدستور أنشئت المحاكم على مختلف أنواعها في الكويت للحلّ في النزاعات والخلافات التي قد تنشأ في البلاد.

الحياة السياسية

على الرغم من أنّ الدستور الكويتي لم يمنع تشكيل الأحزاب السياسية، لم تشهد الكويت أي ظهور لهذه الأحزاب وذلك بسبب التنظيم القبلي للمجتمع الكويتي. غير أنّنا نلاحظ أنّ الحياة السياسية في هذا البلد تتأمّن من ثلاثة مستويات: الأمير، وليّ العهد وأسرة آل الصباح، المجموعات البرلمانية وفئة التكنوقراط والجماعات الضاغطة، ومن هنا الرسم البياني التالي:

الأمير

ولي العهد

أسرة آل الصباح

المجموعات البرلمانية

الجماعات الضاغطة

التكنوقراط

ونلاحظ أنّ الأمير هو رأس الهرم في الحياة السياسية الكويتية، وهو يستمد سلطته ونفوذه من تاريخ عائلة آل الصباح التي حكمت البلد منذ تأسيسه. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّها لم تلق أية معارضة منذ توليها الحكم. أضف إلى ذلك أنّ الأمراء الذين حكموا الكويت كانوا يتمتّعون بشخصية فذّة وقوية وقدرة هائلة على التخطيط والتنظيم والإدارة، وليس حكم الشيخ عبدالله سالم الصباح والشيخ صباح السالم الصباح والأمير الحالي الشيخ جابر الأحمد الصباح سوى دليل على ذلك. أمّا من الناحية الدستورية فلقد أعطى الدستور للأمير سلطات واسعة سبق وذكرناها.

ويأتي في المرتبة الثانية بعد الأمير ولي العهد. وهو غالباً ما كان يتقلد منصب رئاسة الوزراء. وهو يساهم في حكم البلاد وإدارة شؤونها.

أمّا في المرتبة الثالثة فنجد أسرة آل الصباح التي يحتل أعضاؤها أهم المراتب السياسية. مثل وزارة الداخلية والمالية والصناعة والتربية والتعليم. وفي هذا الموضوع قالت الدكتورة نور الفلاح إنّها «أكثر الفئات تجانساً وترابطاً ووعياً. فالأفراد المكوّنين لهذه الفئة تربطهم رابطة دم، ينحدرون من أصل قبيلة واحدة، ويتمتّع جميع أفرادها، نظراً للتقاليد العربية والتقاليد التي بني عليها التدرّج الاجتماعي بمكانة اجتماعية عالية. ولا يُعرف بالضبط حجم هذه الفئة ولكنّها تبعاً للخصائص الحديثة للسكّان الكويتيّين قد اتسعت عمّا كانت عليه. وتُعتبر أكثر الفئات حفاظاً على عادات وتقاليد القبائل العربية. ويحدث معظم التزاوج في داخل العائلة، وإذا حدث تزاوج مع الفئات الأخرى فهي تكون حريصة على أن يكون النسب مع من يقع في التقسيم العمودي نفسه الذي تقع فيه. وتُعتبر الفئة الوحيدة في المجتمع الكويتي التي لا تزال تحافظ على التدرّج العمودي، ويعمل معظم أفرادها من الذكور في مناصب سياسية قيادية. وبعضهم يجمع بين عضوية هذه الفئة وعضوية المجموعات الأخرى كأن يكون من ملاك العقارات أو من العاملين بالتجارة أو قد يجمع بين الإثنين».

أمّا المجموعات البرلمانية فهي تتشكّل بسبب التباين في الآراء

والمواقف ونستطيع أن نقسّمها الى فئتين: المجموعة البرلمانية المعارضة للحكومة والمجموعة البرلمانية المناوئة للحكومة.

تتألف الجماعات الضاغطة من النقابات أو الاتحادات، وهي تعمل على الضغط على الحكّام للحصول على مطالبها. ولقد تعدّدت هذه الجمعيّات بسبب النظام الاقتصادي الحر الذي يشجّع المبادرة الفردية.

أمّا التكنوقراط فهم أشخاص وصلوا إلى مناصب حكومية مهمّة بفضل تخصّصهم الشديد في مجالات معيّنة، لذا كانوا يلعبون دوراً مهماً في اتخاذ القرارات.

السياسة الخارجية

تعترف دولة الكويت بحق كل دولة بالحرية والسيادة والإستقلال. وعلى الرغم من صغر مساحتها لطالما قدّمت المساعدات المالية والدعم للدول الضعيفة. وحاولت بشتى الطرق أن توثق عرى التعاون على الصعيد الدولي عموماً، والعربي خصوصاً. فانضمّت إلى جامعة الدول العربية وشجّعت التعاون بين الدول العربية لمقاومة العدو المشترك. وشاركت في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ووجدت أنّ عدم الإنحياز هو الضمانة الوحيدة لأمن البلاد واستقلالها. واعتبرت أنّ ميثاق الامم المتحدة هو سلاح الدول لضمان سيادتها. أمّا في ما يتعلّق بالمحيط الهندي فهي تؤمن بضرورة تحييده، فغياب القوّات الأجنبية عنه شرط أساسي لإحلال الأمن في المنطقة. وتؤكد الكويت على ضرورة مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية.

موقف الكويت من القضايا العربية

*** حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧**

فور هجوم اسرائيل في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا، وقفت الكويت إلى جانب الدول العربية وتوقّفت عن تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا. ثمّ شاركت الكويت بالمؤتمرات العربية كافة ونفذّت التزاماتها المالية، فدفعت إلى الجمهورية العربية والأردن ٥٥ مليون جنيه استرليني سنوياً. وبناء على قرار مؤتمر الرباط (١٩٦٩) منحت الجمهورية العربية المتحدة ١٠ ملايين جنيه استرليني لشراء الاسلحة، ومنظمة التحرير الفلسطينية ٥ ملايين جنيه.

القضية الفلسطينية

اعترفت الكويت بحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وشرفه وكرامته وتقرير مصيره، فوقفت مع العرب في وجه العدو الصهيوني.

مجلس التعاون الخليجي

إجتمع ممثّلو المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر والبحرين والكويت في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١ في أبو ظبي ووضعوا نظاماً عُرف بمجلس التعاون الخليجي. فكانت الكويت، كما ورد سابقاً، من مؤسّسي هذا المجلس الذي استمرّ وكان فعّالاً بفضل التماثل بين أعضائه من النواحي السياسية والاقتصادية والديموغرافية.

حرب تشرين

وفي هذه الحرب أيضاً وقف الكويتيّون إلى جانب القضية العربية.

فتوجّهت فرق من الجنود الكويتيّين إلى قناة السويس حيث حاربوا العدو. ولم تكتف الكويت بذلك، بل قدّمت ١٠٠ مليون دينار كويتي كمساعدة مالية. وكانت الكويت الدولة التي دعت الدول العربية المصدّرة للنفط إلى تخفيض إنتاجها ورفضت أن تصدّر النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا حتى سنة ١٩٧٤.

الكويت وكامب دايفيد

رفضت الكويت اتفاقية كامب دايفيد، وقاطعت شأنها شأن باقي الدول العربية الدولة المصرية، ونددت بانحياز الولايات المتحدة لإسرائيل.

الكويت والحرب العراقية ـ الإيرانية

في سنة ١٩٧٧ كان جوّ من الهدوء والهدنة قد سيطر على العلاقات العراقية ـ الكويتية. غير أنّ الحرب العراقية ـ الإيرانية جاءت لتطوّر العلاقة بينهما إلى تحالف. فالكويت كانت تعتبر الحليف الأول للعراق، فأغارت طهران على الاسطول الكويتي وموّلت أعمال الشغب والعنف داخل الكويت. فما كان من الأمير الكويتي إلاّ أن طلب مساعدة روسيا وإنكلترا والولايات المتحدة. وقدّمت الكويت مساعدة مالية للعراق قدرها ٤,٩ مليار دولار وتنازلت له عن حصّتها من النفط في المنطقة المحايدة.

الكويت والعراق

محاولة الضم الأولى

تربّع على عرش العراق في سنة ١٩٣٣ الملك غازي ابن الملك فيصل الأوّل. وكان شاباً في الحادية والعشرين من عمره يعشق سيارات السباق ويهوى الطائرات الخفيفة ويعطي لحياة الشباب بما فيها من لهو ومرح أهميّة كبرى. وكانت تصل إلى مسامع الملك الشاب أخبار الزعيم أدولف هتلر. وفي سنة ١٩٣٨ كان الملك غازي يتابع عملية ضم إقليم السوديت إلى ألمانيا، لأنّ سكّان هذه المنطقة إمّا يتحدّثون اللغة الالمانية وإمّا همّ من أصل الالماني، ومطالبة بولندا بمدينة «تشن» من تشيكوسلوفاكيا، بينما طالبت إيطاليا بتونس وكورسيكا وجيبوتي. وكان الإعلام النازي يبث برامجه بشكل ملحوظ في العراق والبلدان العربية في محاولة لتحريض العرب على الانكليز، مع العلم أنّه كان للسفير الالماني سلطة لا يُستهان بها في بغداد.

اذاً كان للتثقيف النازي دور مهمّ في دفع العراق إلى ضمّ الكويت. فخيّل للملك غازي أنّ الكويت هي سوديت أُخرى تعود إلى العراق، إذ إنّ الكويتيّين والعراقيّين يتحدّثون اللغة نفسها، وكانت الكويت تابعة لولاية البُصرة. فراح يعد برنامجاً للكويتيّين شبيهاً بالبرنامج الذي أعدّه هتلر لسكّان السوديت.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي لعبته الصحافة العراقية في التأثير على القادة الكويتيّين؛ إذ إنّها راحت تنتقد الشيخ أحمد الجابر. فطالب مسؤولون كويتيّون في بيانات عامة بضمّ الكويت إلى العراق. وفي هذا الإطار، ورد في كتاب الباحث العراقي الدكتور لطفي جعفر فرج ما يلي: «لقد صوّت عشرة أعضاء من مجموع أربعة عشر عضواً في المجلس

التأسيسي الكويتي في كانون الأول ١٩٣٨ لمصلحة الانضمام إلى العراق، فأعلن أمير الكويت حلّ المجلس في ٢١ كانون الأول ١٩٣٨، وأصدر حكماً بالإعدام على بعض المعارضين...».

ويبدو أنّ الملك العراقي كان يعبّىء جيشه سرّاً، ويتحضّر للهجوم على الكويت. غير أنّ المسؤولين العسكريِّين أقنعوه بضرورة العدول عن هذه الفكرة لأنّها قد تثير غضب الانكليز.

وحاولت الجهّات الكويتية توضيح أهداف محاولة الضمّ هذه بما يلي:

١ ـ تملك الكويت في البصرة والفاو بعض الأراضي التي كانت بريطانيا قد وعدت الشيخ مبارك الصباح بضمان ملكيّته لها وإعفائه من الضرائب. غير أنّ العراق لم يعترف بملكية الكويت لهذه الأراضي لأنّها لم تسجّل في «دفاتر الطابو». فأراد العراق أن يحصل على الملكيّات الكويتية في البصرة والفاو.

٢ ـ في سنة ١٩٣٨ تمّ اكتشاف حقل نفط مهمّ في البرقان وعد البلاد بمستقبل باهر من الناحية الاقتصادية والمالية. فطمع العراق به وأراد استغلاله من خلال الضمّ.

٣ ـ كان العراق قد أبرم معاهدة مع إيران سنة ١٩٣٧ عُرِفت تحت إسم «اتفاقية شط العرب»، قدّم العراق بموجبها تنازلات لإيران، ممّا أدّى إلى تضييق نافذته على الخليج، فأراد توسيع هذه النافذة.

٤ ـ أراد العراق أن يقيم اتحاداً جمركيّاً مع الكويت، غير أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب اختلاف أنظمة هذين البلدين الاقتصادية. فرأى العراق أنّ ضمّ الكويت إليه سيقضي على تجارة التهريب ومصدرها الكويت.

٥ ـ كان للنفوذ الألماني تأثير واضح على السياسة العراقية، فاتهمت بريطانيا المفوّض الألماني في بغداد هر غروبا Herr Grobba بتحريض العراق ضد الكويت.

فجاء ردّ العراق على ما سبق أنّ النفط لم يكن من اهتمامه في ذلك الوقت، فهو كان في أعلى قوائم الدول المصدّرة للحبوب في العالم.

راح الكويتيّون يتوخّون الحذر من العراق وقادته، لا سيّما نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي. واتبعت الدولة الكويتية سياسة احتراس يظهرها النص التالي بوضوح: «وبدأت عودة المتاعب خلال الخمسينات، خاصة بعد قيام حلف بغداد؛ فقد رأى نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي، والشخصية السياسية الرئيسية فيه أنّ الفرصة سانحة للعودة إلى سياسة احتواء الكويت خطوة خطوة، ولا بُدّ أنّه كان يقدّر أن دعوته لانضمام الكويت إلى حلف بغداد لن تواجه المعارضة التقليدية من جانب بريطانيا، ثمّ أنّها ستكون الخطوة الأولى نحو تحقيق دعاوى العراق في الكويت. غير أنّه قد تجاهل في ذلك ارتفاع موجة المدّ القومي العربي الذي كان يقاوم انضمام العراق نفسه، إلى الحلف ناهيك عن أن يضمّ ذلك الحلف دولاً عربية أخرى.

لم يلبث نوري السعيد أن جدّد محاولته مرّة أخرى بعد قيام الاتحاد الهاشمي الذي ضمّ العراق والاردن عام ١٩٥٨. فقد سعى إلى ضمّ الكويت إلى هذا الاتحاد. وكان وراء هذه المحاولة إلى جانب التطلّع العراقي المستمر تجاه الكويت الرغبة في الحصول على ثروة الكويت التي كانت قد تعاظمت على نحو كبير خلال ذلك العقد ـ عقد الخمسينات ـ بالإضافة إلى الرغبة في ألاّ يقتصر الاتحاد على الدولتين الهاشميّتين خاصة بعد أن أبدت دول عربية عديدة شكوكها من قيام هذا الاتحاد. ولعلّ سقوط نوري السعيد ومقتله في أعقاب قيام ثورة تموز ١٩٥٨ قد ساعد على تخليص الكويت من الارتباط بمخططاته».

محاولة الضمّ الثانية

في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦١ عقد الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحافيّاً أعلن فيه أنّ «جمهورية العراق قرّرت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الإستعمار بصورة تعسّفية، والتي تخصّ العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة... وسنصدر وفقاً

لذلك مرسوماً نعيّن بموجبه شيخ الكويت قائمقاماً للكويت يكون مرتبطاً مع محافظة البصرة».

تجدر الإشارة هنا إلى أنّه في العام ١٩٦١ كانت الكويت قد أصبحت المصدر الأساسي للنفط الذي يغطّي حاجات بريطانيا، في حين أنّ العراق كان على رأس لائحة الدول الثورية. لذلك ستعتبر بريطانيا تدخل العراق في شؤون الكويت حجّة للقضاء على العراق، لا سيّما وأنّ اتفاقية تربطها بالكويت منذ ١٩ حزيران (يناير) ١٩٦١.

وكانت تربط شيخ الكويت عبد الله السالم وعبد الكريم قاسم علاقة طيّبة، خصوصاً بعد أن أرسل الشيخ للزعيم العراقي رسالة تهنئة بعد نجاح الثورة. ثمّ تحسّنت التجارة بين البلدين، فراحت الكويت تستورد المواد الغذائية من العراق. وزار شيخ الكويت العراق شخصيّاً في ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٨ لتهنئة الزعيم العراقي الذي أحسن استضافته وكرّمه أفضل تكريم.

*** أسباب الضم**

١ ـ أعلن العراق بكل وضوح أنّه البلد المختار لإنقاذ الدول العربية، وعلى رأسها الكويت بالطبع، من الذين يبسطون عليها نفوذهم ويستغلّون مواردها الطبيعية، وفي مقدّمتها النفط. لذلك من واجب العراق أن يسيطر على الكويت.

٢ ـ أكّد الزعيم العراقي أنّ كلمة كويت لا تُستعمل في أي من البلدان العربية، إنّما هي منتشرة في العراق وتطلق على أماكن عديدة منها كوت العمارة وكوت الزين.

٣ ـ جعل عبد الكريم قاسم من شعبي العراق والكويت شعباً واحداً بسبب المعاهدات والعلاقات اليومية التي تربط بينهما.

٤ ـ إعتبر العراق أنّ الشعب الكويتي يطالب بالعودة إلى حضن وطنه الأم، أي العراق.

٥ ـ أراد عبد الكريم قاسم أن يكسب أراضٍ جديدة على الساحل فيكون

أكثر استعداداً لمواجهة شاه إيران الذي تحالف مع الولايات المتحدة لغزو الخليج العربي.

٦ ـ أثارت الإيرادات النفطية المرتفعة في الكويت اهتمام البلدان المجاورة، وفي مقدمتها العراق. في الواقع، لقد انتقلت صادرات الكويت من ١٧,٠١٨,٦٦٠ طناً في سنة ١٩٥٠ إلى ٣٧,٠٤٢,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٢ و٨٠,٥٧٣,٦٢٧ طناً في سنة ١٩٦٠.

*** ردّة الفعل الكويتية**

تملّك الخوف على الكويتيّين بعد أن أعلن الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم ضمّ الكويت للعراق. فطلبت الكويت مساعدة بريطانيا التي تربطها بها اتفاقية تعود إلى حزيران (يناير) ١٩٦١. فاستجابت بريطانيا مباشرة للطلب الكويتي وقامت بعملية عسكرية أطلق عليها اسم «فانتاج» Vantage. وقسّمت إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت في ١ تموز (يوليو) ١٩٦١ عندما حضر إلى البرّ الكويتي ٦٠٠ جندي بريطاني.

المرحلة الثانية: إنضمّت للجنود البريطانيّين قوّات أخرى كانت ترابط في البحرين وعدن في ٣/٧/١٦٦١.

المرحلة الثالثة: حضرت قوّات بريطانية من كينيا وقبرص بواسطة طائرات النقل البريطاني وطائرات تابعة لسلاح الطيران الملكي الروديسي في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦١. فوصل عدد البريطانيّين الذي أرسلوا إلى الكويت حوالي ٦٠٠٠ جندي وضابط يترأسهم مارشال الجوّ تشارلز الورت Charles Elwort.

*** ردّة فعل جمال عبد الناصر**

لقد ظنّ عبد الكريم قاسم أنّ ما فعله قد يسبّب الإحراج للرئيس المصري جمال عبد الناصر. غير أنّ هذا لم يحصل قط. إذ أنّه أعلن، بعد يومين فقط على إعلان عبد الكريم قاسم ضمّ الكويت للعراق، بياناً باسم

الجمهورية العربية يفصل فيه بين ضمّ الكويت والوحدة معها. فضمّ الكويت مرفوض كليّاً، غير أنّ للشعبين العراقي والكويتي أموراً مشتركة تحثّهما على الوحدة. وجاء على لسان عبد الناصر ما يشرح موقفه ويوضّح أفكاره: «نحن وقفنا ضد عبد الكريم قاسم عندما أراد أن يضمّ الكويت، إننا لم نفعل ذلك عن عداء لعبد الكريم قاسم، كما قال البعض في العراق وقتها، وإنما اتخذنا موقفنا على أسس موضوعية أريد أن أشرحها لكم الآن، لأنّ فيها ما لم يكن ممكناً الجهر به علناً في ذلك الوقت. سوف تكون كارثة إذا تحقّق للناس في هذه المنطقة أنّها تخلّصت من الوجود الانكليزي السافر لكي يبتلعها العالم العربي الواسع. وأنا مستعد أن أتفهّم بعض دعاواكم، وقد سمعت وقرأت الكثير من وثائقكم، ولكني أقول لكم في منتهى الوضوح أنّ ما تطلبونه فات أوانه بحكم الحقائق العربية والدولية. إنّ الانكليز لم يعودوا وحدهم في السيطرة على بترول الخليج. وإنّما هذه السيطرة انتقلت أكثر إلى يد الأميركيّين، فإذا أراد أحد أن يضمّ دولة في الخليج على غير رضى أهلها، فيجب أن يعرف سلفاً أنّه سيواجه قوّة الولايات المتحدة. إنّ الاتحاد السوفياتي نفسه يسلّم للغرب بأهميّة بترول الخليج بالنسبة له، وبالتالي يجب أن يعرف أنّ هذه المعركة فوق طاقتنا. وأقول لكم أيضاً إنّها ضد مصلحتنا لأننا يجب أن نشجّع شعوب الخليج ودوله على الاطمئنان في ظلّ حركة القومية العربية. إنّ وجود البترول والثروة المتولّدة منه سوف يفرض حدوث تنمية على نطاق أوسع تبرز معها قوّة شعبية كبيرة يمكن بالتفاعل معها أن يتحقّق نوع من التعاون الوثيق أقوى مئة مرّة من الوحدة الدستورية. إنّنا كنّا في وحدة اندماجية مع سوريا، وكنّا بلداً واحداً، ولكن لأنّ التفاعل بين الناس لم يحدث، فإنّ الانفصال جاء سهلاً».

*** قرارات جامعة الدول العربية**

عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦١ حضره جميع الأعضاء باستثناء العراق. وبعد النقاش وتبادل الآراء قرّرت الجامعة ما يلي:

١ ـ تتعهّد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوّات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

ـ تتعهّد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوّة لضم الكويت إلى العراق.

ـ تؤيّد الجامعة العربية أيّة رغبة تبديها الكويت في الوحدة (أو الاتحاد) مع أيّة دولة أُخرى عضو في الجامعة.

٢ ـ ترحّب (الجامعة) بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

ـ تؤيّد الدول العربية طلب دولة الكويت الانضمام إلى عضوية الامم المتحدة.

٣ ـ تتعهّد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعّالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها ويخوّل المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن.

*** ردّة الفعل العراقية**

تساءل الكثيرون حول عدم قيام عبد الكريم قاسم بحملة عسكرية لاحتلال الكويت. فاختلفت الآراء وأعطيت مبرّرات عديدة لتصرّفه هذا. لقد قدمت القوّات البريطانية والعربية إلى الكويت لمساندتها، غير أنّ الزعيم العراقي لم يحرّك ساكناً. فما كانت ردّة الفعل العراقية تجاه هذه المسألة؟

كان الحزب الوطني الديموقراطي الحزب الوحيد الذي أيّد الزعيم قاسم في رغبته بضمّ الكويت وقبل بالحجج والمبرّرات التي أعطاها.

أمّا الحزب الشيوعي العراقي فوجّه أصابع الاتهام نحو قائد الفرقة الأولى اللواء حميد الحصونة وأعلن أنّه تلقّى رشوة من الكويت مقابل عدم تنفيذ أوامر الزعيم. وكان هذا الحزب قد اعترض على ضمّ الكويت إلى العراق إذ أنّ الأولوية تُعطى لتحرير الكويت أولاً من السلطة الأجنبية ومن ثمّ يختار الشعبان مصيرهما.

من ناحيتها، أيّدت «الحركة القومية العراقية» و«الرابطة القومية» الأفكار التي طرحها الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتزمت بالتفرقة بين الضمّ والوحدة.

وبرّر أنصار قاسم عدم التدخّل العسكري برغبة قاسم في حلّ هذا النزاع بالإعتماد على الطرق السلمية.

وأعلن حزب البعث العربي الإشتراكي أنّ قاسم أراد من ضمّ الكويت إلهاء الشعب العراقي عن الجرائم التي ارتكبها بحقّه.

أمّا الحركة الوطنية العراقية فرفضت فكرة الضمّ واعترضت على ما أعلنه عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحافي.

*** العراق يعترف بالكويت**

بعد إعدام الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم، راح الكويتيّون يأملون في أن يُعقد اجتماع مع القادة العراقيّين لحلّ النزاع وتسوية الخلافات. فكان لهم ما أرادوه وعُقد اجتماع في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٣ في بغداد ترأسه رئيسا البلدين في ذلك الوقت. فاعترف العراق بالكويت كدولة مستقلة تتمتّع بسيادة ولها حدودها. واتفق البلدان على أن يكون بينهما تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي وديبلوماسي. فحصلت الكويت بموجب هذا الاتفاق على حاجتها من المياه وأُلغيت الحواجز الجمركية بين البلدين فزالت الخلافات التي فرّقت ما بين شعبيهما الشقيقين لسنوات طوال. وظلّ هذا الانفراج النسبي في العلاقات سائداً حتى السبعينات عندما عاد العراق يلمّح إلى الضمّ ويماطل في رسم الحدود ويطالب بجزيرتي وربة وبوبياف متذرّعاً بأنّ لا منفذ له على البحر.

قبل الغزو العراقي

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩٠ أدركت الولايات المتحدة وبريطانيا أنّ الخطر الحقيقي يكمن من الآن فصاعداً في التحدّيات الإقليمية. فتوجهت أنظار هذين البلدين إلى الخليج العربي عموماً، والعراق خصوصاً وتبيّن لهما بعد الدراسات التي أجراها البنتاغون أنّ العراق قد يقوم بغزو المملكة العربية السعودية. وقد أثبت هذه النظرية إعلان الرئيس العراقي صدام حسين في «قمة مجلس التعاون العربي» أنّ الولايات المتحدة كانت القوّة العظمى وغير المنازعة في العالم، غير أنّ هذا الوضع لن يستمر طويلاً إذ أنّ «قوى جديدة ستظهر في جنوب شرق آسيا وأوروبا وستأخذ مكانها». وراح صدام حسين ينتقد السياسة الأميركية، لا سيّما تلك المتعلقة بدعمها لإسرائيل وتورّطها في هجرة اليهود السوفيات إلى الدول العربية. وحثّ العرب على التنبّه من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في إنتاج النفط وتصديره. ثمّ أعلن في نيسان (أبريل) ١٩٩٠ أنّه سيواجه إسرائيل إذا هاجمت العراق أو أيّة دولة عربية أُخرى. فتأزّمت العلاقات وتوتّرت بين الولايات المتحدة والعراق من جهّة، وبين بريطانيا والعراق من جهّة أُخرى.

مذكرة جايمس بيكر

أرسل وزير الخارجية الأميركية جايمس بيكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة يشرح فيها السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ودعا العرب في هذه المذكرة إلى التفاوض مع إسرائيل وإلى قبول هجرة اليهود السوفيات وإبرام معاهدة تتعلّق بالأسلحة الكيماوية. أمّا في ما يتعلّق بالعراق فلقد أعلنت الولايات المتحدة أنّها «تقر بالدور المهم الذي يضطلع به العراق وبأنّه يشكّل قوّة مهمّة في العالم». وأوضح بيكر أنّ الولايات المتحدة تخشى

العراق بسبب الانتقادات التي وجّهها إلى الولايات المتحدة وتصريحاته حول استعمال الأسلحة الكيماوية. فما كان من العراقيِّين إلاّ أن رفضوا هذه المذكرة ومحتواها رفضاً قاطعاً لأنّها تحجب العراق ودوره.

مؤتمر القمّة العربي الاستثنائي

دعت منظمة التحرير الفلسطينية الدول العربية إلى عقد مؤتمر قمّة بغية الوقوف إلى جانب العراق في وجه الحملة التي تشنّها الولايات المتحدة ضدّه. فعقد مؤتمر القمّة في بغداد في أيار (مايو) ١٩٩٠. وتقاسم العرب الرأي في هذا المؤتمر. فمنهم من اعتبر أنّه من الضروري، لا بل من الصحيح أن تلتزم الدول العربية بمذكرة بيكر. أمّا القسم الآخر وعلى رأسه العراق، فلقد رأى أنّه يجب تجاوز مذكرة بيكر. فانتصر في نهاية المؤتمر القسم الثاني، فأدان هجرة اليهود السوفياتي إلى الدول العربية. واشترط أن يُنزع السلاح النووي الإسرائيلي لكي تُنزع الأسلحة الكيماوية. ورفض التفاوض مع إسرائيل واعتبر الولايات المتحدة مسؤولة على العدوان الإسرائيلي وندّد بالتهديدات التي وجّهتها الولايات المتحدة إلى ليبيا وبالحملة الموجهة ضد العراق. ودعا الدول العربية إلى وحدة الموقف.

لقد طالب العراق أثناء المؤتمر بأن تتوحّد الدول العربية وتعلن عن ذلك فتحشد طاقاتها كلّها في وجه العدو المشترك. غير أنّ الكثيرين من العرب لم يشاطروا الرئيس العراقي هذا الرأي.

ثمّ عقد الزعماء العرب جلسة مغلقة تباحثوا فيها حول قضية النفط. فراح صدام حسين ينتقد السياسيّين الكويتيّين ويتّهمهم بشن «حرب اقتصادية» ضد بلده لأنّ الكويت لم تلتزم بالحصّة المقرّرة لها. وقد أدّى عدم التزامها إلى تدنّي سعر النفط بشكل ملحوظ ممّا أثّر سلباً على اقتصاد العراق المتزعزع بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وأمام هذه التهديدات والإتهامات لم تحرّك الكويت ساكناً ولم تقم بأيّة بادرة. فتبادر إلى ذهن البعض أنّها قد تكون تتلقّى الدعم من الولايات المتحدة، لذلك أصرّت على عنادها.

ثمّ دعا العراق إلى عقد قمّة خليجية لمعالجة قضية النفط، فكان له ما أراد في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٠ والتزم الحاضرون بمقرّرات الأوبك باستثناء الكويت التي أصرّت على موقفها.

العراق يبدأ بالتحرّك

عندما رفضت الكويت الالتزام بمقرّرات الأوبك راح الرئيس صدام حسين يهاجمها علناً في التصريحات وينتقدها أشدّ انتقاد. وطلب من الدول العربية المنتجة للنفط أن ترفع سعر البرميل إلى ٢٥ دولاراً وأن تسقط الديون عنه لأنّه قام بالدفاع عن الوطن العربي ككلّ، وليس عن أرضه فقط. وأضاف إلى ذلك أنّ الكويت قد استولت على أراضٍ وآبار نفط تابعة للعراق.

ولم يكتفِ العراق بذلك بل حشد ٣٠٠٠٠ جندي عراقي على الحدود العراقية ـ الكويتية. واجتمع بسفيرة الولايات المتحدة إبريل غلاسبي وأعلن اثناء الاجتماع أنّ الحماية التي تخصّ الولايات المتحدة الكويت بها هي التي دفعتها إلى شن «الحرب الاقتصادية» ضدّ العراق. فهو يجعل من رفع الحماية الأميركية عن الكويت الحلّ الأمثل لأزمة بلاده مع جارته. فجاء ردّ السفيرة الأميركية أنّ العلاقات التي تربط الولايات المتحدة ببغداد طيّبة جداً، ونفت أن تكون حكومة بلادها تدعم القادة الكويتيّين، ودعت إلى حلّ هذا الخلاف ضمن إطار جامعة الدول العربية.

تحرّك الكويتيّون إثر هذه الإتهامات وهذه الحملة الموجّهة ضدهم، فرفعوا مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ينفون فيها أيّ تعدّ على الأراضي أو الآبار العراقية. أمّا في ما يتعلّق بتجاوزهم لحصتهم من النفط فلم يأتوا على ذكرها.

اجتماع وزراء النفط

عقد وزراء نفط العراق والسعودية والكويت وقطر اجتماعاً في المملكة العربية السعودية في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٩٠ للتباحث حول اقتراحات العراق المتعلّقة بتخفيض إنتاج النفط ومسألة التزام الكويت بالحصّة المخصّصة لها.

وبدا في هذا الاجتماع أنّ الكويت قد رضخت لمطالب العراق. غير أنّ العراقيّين تابعوا حملتهم وارتفع عدد جنودهم عند الحدود إلى ١٠٠٠٠٠ جندي.

مؤتمر جدّة

حاولت مصر والسعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية التوسّط بين البلدين المتنازعين لحلّ الأزمة. فعقد مؤتمر في جدّة حضره ممّثلو البلدان في ٣١ تموز (يوليو). وكان على رأس الوفد العراقي نائب رئيس الجمهورية عزّت ابراهيم، وترأس الوفد الكويتي ولي العهد، رئيس الوزراء الشيخ سعد.

لم يسفر هذا الاجتماع عن أيّة نتائج، إذ أنّ كلاً من البلدين كرّر موقفه السابق. لقد كرّر العراق مطالبه وأعلنت الكويت أنّها ستدرس الأمر. وبعد هذا التصلّب الكويتي راح صدام حسين يدرس خطوته المقبلة التي من شأنها أن تحمل القادة الكويتيّين على التراجع عن موقفهم. لقد كانت أمامه خيارات عدّة:

- حشد قواته العسكرية عند الحدود العراقية ـ الكويتية.

- شنّ حرب سياسية على الكويت ويساعده في ذلك وجود قوى معارضة في داخل الكويت مثل التكتّل النيابي وعلى رأسه رئيس مجلس النواب المنحلّ أحمد السعدون والتكتّل الدستوري والجماعات الإسلامية والمنبر الديموقراطي. وتطالب هذه المعارضة بعودة مجلس النواب الذي حلّه الأمير أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية بسبب هشاشة الأوضاع ودقّتها. غير أنّه رفض بعد انتهاء هذه الحرب أن يعيد الحياة الدستورية إلى البلد. وكان باستطاعة العراق أن يستفيد من الإستياء الشعبي الكويتي. ولقد شمل هذا الإستياء «البدون» الذين حُرموا من حقوقهم الوطنية، وكذلك مواطني الدرجة الثانية والمواطنين العرب المقيمين في الكويت. وكان باستطاعته أن يحمل الدول العربية على التحرّك ضد الكويت أو الضغط عليها من خلال الأوبك.

- الاستيلاء على وربة ومديان.
- اللجوء إلى المناوشات الحدودية.

غير أنّ صدام حسين أهمل هذه الخيارات كلّها ولجأ إلى وسيلة أُخرى.

أسباب الغزو

١ ـ الأسباب الاقتصادية

كان العراق يملك قبل بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية حوالي ثلاثين بليون دولار من المدخرات. غير أنّ هذه الحرب التي دامت حوالي عشر سنوات (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨) أثقلت كاهله وأوقعته تحت عبء الديون (مئة بليون دولار). فراح العراق يستدين بفائدة تبلغ ٣٠٪ في السنة لتسديد الديون.

أضف إلى ذلك أنّ أسعار النفط كانت متدهورة جداً في أوائل التسعينات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عائدات النفط التي حقّقها العراق في السبعينات والثمانينات هي التي مكّنته من بناء قوّته العسكرية. ولقد حدّدت الأوبك سعراً للبرميل الواحد هو ٢١ دولاراً شرط أن يلتزم الأعضاء بحصص معيّنة للإنتاج. غير أنّ الكويت والإمارات لم تحترما الحصص التي فرضت عليهما ممّا أدّى إلى تدنّي سعر برميل النفط فوصل إلى ١٥ دولاراً للبرميل الواحد. فاعتبر العراق، الذي يرى في النفط الحلّ المنشود لأزمته، أنّ هذين البلدين يستفزّانه لتحقيق غايات معيّنة.

وعلى الرغم من تدهور العراق اقتصادياً بعد الحرب، كان أكبر قوّة عسكرية في المنطقة وأقواها إذ كان يملك حوالي ٥٠٠ طائرة و٥٥٠٠ دبابة.

فضلاً عن ذلك كانت الكويت تطالب بالمال الذي ديّنته للعراق أثناء حربه مع إيران. مع العلم أنّها كانت المموّل الرئيسي للعراق في حربه.

٢ ـ الأسباب السياسية

كان العالم في أوائل التسعينات يمر في حالة انتقالية، فلقد كان الاتحاد

السوفياتي على وشك التدهور والديموقراطيات الاوروبية الشرقية تطالب بحريتها والولايات المتحدة منفردة في حكمها. وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وهدوء الأوضاع في الخليج والشرق الأوسط، ركزت الولايات المتحدة، وهي صاحبة السلطة والقرار في العالم، اهتمامها على اوروبا الشرقية مهملة الخليج وقد اعتبرت صدام حسين قائداً لقوّة إقليمية لا يُستهان بها. فتبادلت الولايات المتحدة والعراق الرسائل والخطابات والتصريحات، فخيّل لصدام حسين أنّ الولايات المتحدة غير قادرة على اتخاذ القرارات في المنطقة وأنّها ستوافق على مشاريعه شرط أن تبقى مصالحها محميّة. غير أنّه أهمل أنّ الولايات المتحدة لن ترضى بأن يُستهان بسلطتها وأن يشكّك بقدراتها خصوصاً بعد زوال عدوّها السوفياتي.

أمّا من الناحية العربية، فلقد ظهر صدام بعد نهاية الحرب مع إيران زعيماً عربيّاً لا منازع له، خصوصاً وأنّ وسائل الاعلام العربية راحت تمتدحه، وتبرز زعامته. فتبادر إلى ذهنه أنّه القائد المنشود للأمة العربية. ولقد كانت جامعة الدول العربية ضعيفة إجمالاً، إذ كانت غير قادرة على تنفيذ القرارات التي كانت تتخذها. أضف إلى ذلك أنّه قد تشكّلت أحلاف ضمن الجامعة مثل «مجلس التعاون العربي» مثلاً.

أمّا من الناحية الإقليمية فلقد خرجت إيران من معادلة القوى ممّا أفسح المجال أمام العراق المنتصر. وكان «مجلس التعاون الخليجي» شأنه شأن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون العربي مفككاً. وسجّل الجوّ العام المسيطر في الكويت نقطة لمصلحة العراق إذ كانت تواجه الحكومة الشرعية مقاومة حادة داخل البلاد فظنّ العراق أنّ المعارضة الكويتية ستستقبل القوّات العراقية استقبالاً حارّاً.

٣ ـ الأسباب الاجتماعية

إنّ مجرّد النظر إلى تاريخ العراق يبيّن لنا أنّ حركة التسلّح والعسكرة قد تقدّمت بشكل تصاعدي منذ تسلّم الحزب الواحد الحكم سنة ١٩٦٨ حتى الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثمّ وصلت إلى أوجها بعد انتهاء هذه الحرب.

فاشترى العراق أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٠٪ من الأسلحة والذخائر التي بيعت في العالم.

ومع تحوّل معظم السكّان إلى المؤسّسات العسكرية تعطّلت باقي المؤسّسات والقطاعات الإنتاجية في البلد. وبما أنّ الدولة غير قادرة على تأمين الغذاء للسكّان كان عليها أن تختار بين حلّين، فإمّا أن تتخلّى عن شموليّتها فتحلّ المجتمع العسكري وهذا ليس في مصلحتها، وإمّا أن تتّجه أنظار الدولة والمجتمع نحو الخارج، وهذا ما حصل في الكويت.

نسبة السكّان العراقيِّين العاملين

في القطاع العسكري

السنة	نسبة السكّان العاملين في القطاع العسكري
١٩٦٧	٠,٩٦٪
١٩٧٢	١٪
١٩٨٢	٢,٤٪
١٩٨٤	٤,٢٪
١٩٨٨	٥,٥٪
١٩٩٠	٣٠٪

٤ ـ المبرّرات الايديولوجية

الأسباب الوطنية

من بين المبرّرات التي أعطاها العراق لاجتياح الكويت الأسباب الوطنية. لقد خيّل للعراق أنّ الكويت بحاجة لمساعدته. فأعلن بعد الاجتياح أنّ الثوّار الكويتيّين طلبوا منه المساعدة فلم يفعل سوى تلبية النداء، من دون دراسة الوضع ومحاولة معرفة مدى صحّة المعلومات التي وصلت إليه.

الأسباب القومية

لقد رأى صدام حسين في غزو الكويت الطريقة الفُضلى لتحرير الوطن العربي من الاستعمار والامبريالية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. واعتبر

بعض العرب الغزو العراقي للكويت المرحلة الأولى التي ستؤدي حتماً إلى بناء وطن عربي أو وحدة عربية.

الأسباب الاجتماعية

«إعادة توزيع الثروة القومية»، كان هذا هو الشعار الذي نادى به العراق إثر الحرب العراقية ـ الإيرانية وأثناء الغزو العراقي للكويت. وليس هذا الشعار سوى وسيلة أخرى تؤدّي في النهاية إلى هيمنة العراق على مصادر الثروة في الخليج، ولا سيّما النفط.

وقائع الغزو

الغزو العراقي للكويت

كان الكويتيّون يغطّون في نوم عميق عندما استيقظوا في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠ على أصوات القذائف ودوي الرصاص وطلقات المدافع. وبالطبع لم يتبادر إلى ذهنهم أنّ بلادهم قد تمّ غزوها وأنّ حرية الكويت واستقلالها قد أصبحا من الماضي وأنّ الجيش العراقي قد أصبح في وسط العاصمة الكويتية. وما أن حلّ الثالث من شهر آب حتى سقطت الكويت بكاملها بين أيدي العراقيّين.

وأعلن العراق إثر الغزو أنّ «النظام الوطني، القومي، التقدمي» قد دخل إلى الكويت لمدّ يد العون للثوّار الكويتيّين الذين طلبوا منه النجدة.

وضع الجيش الكويتي

لم يكن الجيش الكويتي مستعداً للحرب ومهيّاً لها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه يتألف من ٢٠ ألف عضو تقريباً ولا سابقة له بالحروب. إذاً هو ضعيف الخبرة إذا ما قورن بالجيش العراقي الذي تدرّب أفضل تدريب وتمرّس بالقتال أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وباستثناء بعض المعارك البسيطة لم يسجّل الغزو أية معارك حقيقية وعنيفة. وعلى الرغم من الفوضى التي كانت سائدة في الجيش الكويتي استطاع بعض وحداته البرية والجوية أن ينسحب إلى داخل الأراضي السعودية.

الحكومة الشرعية والغزو

عندما شعرت الحكومة الشرعية بالغزو همّت بالهروب من الكويت

وتوجهت إلى المملكة العربية السعودية حيث أقامت في هيلتون الطائف. أمّا في ما يتعلّق بأمراء الأسرة الحاكمة فلقد فرّوا هم أيضاً. وكذلك حذا حذوهم نصف الكويتيّين وعدد كبير من الآسيويّين والعرب والفلسطينيّين والمصريّين المقيمين في الكويت، وهاجروا وإمّا إلى الإمارات العربية المتحدة وإمّا إلى السعودية إمّا إلى مصر وأوروبا.

الكويتيّون والغزو

على أثر الغزو العراقي توقفت وسائل الاعلام الكويتية عن العمل وأصبح بثّ تلفزيون الكويت متقطعاً. وبقي الوضع على حاله حتى أعلنت «الحكومة المؤقتة» في بيان لها: «أنّ المستعمر الأجنبي الذي حكم البلاد في الكويت ونصب عائلة آل الصباح التي نهبت ثروة الكويت وأذلّت الشعب الكويتي وفرضت حالة شاملة من الارهاب والقمع وكبت الحريّات وقطع الأرزاق، وما قامت به من تآمر ضد العراق الذي قدّم الغالي والدم دفاعاً عن أرض وكرامة العرب، هذه المؤامرة التي تخدم أهداف الاستعمار والصهيونية في فكّ عرى العلاقات مع الأهل والاشقاء وإضعاف الكيان العربي والقضية الفلسطينية. وسوف تقوم حكومة الكويت الحرّة المؤقتة بعد تأمين الإستقرار الضروري في البلاد، بإقامة انتخابات حرّة نزيهة لانتخاب مجلس الشعب... ومن أول واجباتها ومسؤولياتها الوطنية والقومية والأخلاقية إصلاح الأذى والعدوان الذي ألحقه النظام السابق بالشعب الكويتي». أمّا هذه الحكومة المؤقتة فكان يرأسها علاء حسين، وقد رأى الشعب على شاشات التلفزيون أعضاءها يؤدّون التحيّة للرئيس العراقي.

وفي ٨ آب (أغسطس) وافق مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني على الطلب الذي قدّمته الحكومة، وهو أن تدمج الدولتان فأصبحت الكويت في ٢٨ من الشهر نفسه محافظة من محافظات العراق وقسّمت إلى أربعة أقضية، وعيّن علي حسين المجيد العراقي محافظاً عليها.

العصيان المدني

على أثر الإحتلال دعا العراق الكويتيّين إلى متابعة حياتهم اليومية

الطبيعية، وحاول فتح الجامعات والمدارس. وفتحت المستشفيات والمراكز الصحية أبوابها لاستقبال المرضى ممّا يساعد على صمود الشعب الكويتي. لقد مارس الكويت ما يُعرف بـ«تطبيع الحياة» وهذا يعني جعل الحياة الاجتماعية طبيعية.

وفي ظلّ هذه الأجواء الراهنة وغياب مؤسّسات الدولة الشرعية لعبت مؤسّسات المجتمع المدني كالمسجد والجمعية التعاونية والتنظيمات السياسية دوراً مهمّاً في إدارة أحوال الناس وتنظيمها. وتكوّنت في الأحياء ما يشبه «القيادة الشعبية الجماعية لمرابطي كل منطقة»، وهي تضم كويتيِّين من الطوائف والإتجاهات السياسية كافة. وشكّلت لجان أُخرى عملت على مستوى الوطن أهمّها «اللجنة العُليا لإدارة البلاد»، وكانت على اتصال مباشر بالحكومة الشرعية. وكان هذا الاتصال يتمّ إمّا عبر تجاوز الحدود أو عبر الهواتف المتنقلة أو أجهزة اللاسلكي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أمر هذه اللجان وتحركها بقيا سرّيين حتى بالنسبة للمواطنين.

وكان نجاح هذا العصيان المدني يرتكز على عاملين أساسيَّين كان لا بُدّ من أن يتواجدا لدعم صمود الشعب الكويتي. العامل الأول هو ايجاد مصادر للرزق جديدة بعد أن تدهور الوضع الاقتصادي الكويتي. أمّا الثاني فهو تقديم الخدمات للمواطنين.

وقام العراق بمعادلة الدينار الكويتي بالعراقي بما أضعف الكويت ففقد المواطنون حوالي تسعة أعشار قيمة مدخراتهم في المصارف. غير أنّ المصارف أقفلت أبوابها فراح المواطنون يبيعون مقتنياتهم من أدوات كهربائية وأثاث منازلهم وسيّاراتهم لتأمين لقمة العيش. وكانت الجمعيات التعاونية تؤمّن المواد الغذائية للكويتيِّين. وبعد أن سافر معظم قادة هذه الجمعيات إلى الخارج استلمت إدارتها اللجان الشعبية. وكانت الحكومة الشرعية ترسل الأموال من الخارج فتوزّع على السكّان فتحصل كل عائلة على ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دينار. وكان هذا المبلغ غير كافٍ بسبب الأوضاع الراهنة في البلد وندرة المواد الغذائية ومعادلة الدينار الكويتي بالعراقي.

أمّا بالنسبة للوضع الصحّي في الكويت أثناء الغزو، فلقد كان يعتمد

على العمل التطوّعي والبادرة الفردية. وانخفض عدد الممرّضات مثلاً من ٥٣٨ ممرّضة في آب (أغسطس) إلى ٧٠ ممرّضة في كانون الثاني (يناير). وكان بعض الأطبّاء يعالج المرضى من منزله مع المجازفة في ما قد يفعله العراقيون إذا فضحوا أمره.

إحتلّ العراقيون المنازل والشاليهات وقصور العائلة الحاكمة وأهمّها قصري بيان والشعب. واشتعلت الحرائق لا سيّما في المناطق الصناعية. وجرت أعمال نهب وسرقة شارك فيها سكّان كويتيّون من جنسيات مختلفة واستغنموا فرصة سماح العراق بمغادرة البلاد مع أثاث بيوتهم فسرقوا جيرانهم وباعوا الأموال المؤتمنين عليها في أشغالهم وفرّوا تحت غطاء الليل.

ووصل النهب إلى المؤسّسات المدنية من المكتبة المركزية التي تضم ٩٠ ألف كتاب وأرشيفاً ضخماً يُندر وجوده في الدول العربية، إلى الهيئات الشعبية والنقابات العمالية والأندية وجمعية المكفوفين فنقلت محتوياتها كلّها إلى العراق.

أمّا الممتلكات العامة فكان نصيبها التخريب والاحتلال. فتحوّلت المدارس والجامعات إلى ثكنات عسكرية. أمّا الشاطىء الكويتي والصحراء فأصبحا بستاناً زرعت فيه الألغام التي أودى انفجارها بحياة حوالي ٨٠٩ أشخاص من بينهم ١٩٥ طفلاً إلى آخر ١٩٩٣.

وطال التخريب آبار النفط وهي أساس الاقتصاد الكويتي وثروته. فالتهمت النيران ٦١٨ بئراً (من أصل ١٥٥٥) ودمّرت ٤٦٢ بئراً. وراح النفط يتدفّق من هذه الآبار بنحو خمسة ملايين برميل في اليوم الواحد. وفتحت الصمامات التي تؤدّي إلى البحر ممّا أدّى إلى كارثة بيئية إذ تلوّث البحر من هذا التسرّب.

فضلاً عن تفجير آبار النفط، فجّر العراقيون المؤسّسات المهمة في الكويت مثل الفنادق ومحطّات توليد الكهرباء والمدارس وبعض المرافق السياحية.

المقاومة الكويتية

قاوم الكويتيّون الاحتلال أول الأمر بمقاطعته وعدم الإستجابة إلى دعواته ونداءاته. غير أنّهم عرفوا أيضاً نوعاً آخر من المقاومة السلمية. لقد كانوا يكتبون الشعارات التي تندّد بالعدو المحتل وتدعو إلى المقاومة ويخفون أسماء الأحياء والشوارع وأرقامها للتضليل. وتميّزت هذه المقاومة بمشاركة عدد كبير من الشعب فيها. ووزّعت في الكويت في أولى أشهر الاحتلال نشرات سرية تحثّ المواطنين على الصمود في وطنهم الأم والدفاع عن أرضهم وفدائها بدمهم إن وجب الأمر، كما تشرح هذه النشرات كيفية التصرّف في حال نشوب حرب كيماوية. وراحت الأسر الكويتية تتستّر على الأجانب الذين حوصروا في البلد. وكانوا إذا أرادوا تهريب أحد الأوروبيّين يحجبونه من رأسه حتى أخمص قدميه. لكن لون عينيه غالباً ما كان يفضح الأمر لذلك لجأوا إلى وسيلة أخرى تقضي بإخفائه في شاحنات نقل المياه الممتلىء نصفها بالماء.

وللحؤول دون سيطرة العراقيين على المواد الغذائية وهي سلعة أصبحت نادرة في الكويت منذ الاحتلال، راح الكويتيّون يوزّعون القمح والخبز والأموال ليلاً. أمّا في ما يتعلّق بالاتصال مع العالم الخارجي فكان يقوم على استخدام اللاسلكي.

لقد عرفت الكويت مقاومة سلمية، غير أنّ هذا لا يعني أنّ لا وجود للمقاومة المسلحة التي حلّت مكان الجيش. وكان الفريق يتألّف من أقل من عشرين عضواً من المدنيّين والعسكريّين. وكانت هذه الفرق تتعاون مع بعضها البعض وتتبادل الذخائر والمتفجّرات. وكان بعضها يتلقى أوامره من الخارج، أي من الحكومة الشرعية. وكانت المقاومة تحصل على السلاح من ثكنات الجيش والشرطة والحرس إذ أنّ معظم العسكريّين يعرف مكانها. وكانت هذه المقاومة تستهدف الجنود العراقيّين وآلياتهم. وقد وضعت حداً لهجرة المدنيّين العراقيّين إلى الكويت إذ أطلقت النار على الكثير من سيّارات الأجرة العراقية التي كانت تقلّهم.

دور المرأة في مقاومة الاحتلال

لعبت المرأة الكويتية دوراً مهمّاً في المقاومة وصدّ هجومات العدو. ونظمّت المظاهرات وشاركت فيها. وتعتبر «مظاهرة العربلية» التي جرت في ٥ آب (أغسطس) ١٩٩٠ دليلاً واضحاً على ذلك إذ شاركت فيها حوالي ٧٠٠ امرأة على الرغم من التوتّر الذي كان سائداً في البلد. فسقطت شهيدات عديدات. وفضلاً عن المقاومة السلمية شاركت المرأة في نقل السلاح من مكان إلى آخر لأنّها لا تخضع للتفتيش. وقامت نساء اخريّات بعمليات فدائية.

تأثير الاحتلال على الحياة الاجتماعية

لقد أدّى حصر السكّان في أماكن معيّنة وإقفال الجسور إلى عودة مفهوم «الفريج» أي الحي. فانحصرت حياة السكّان الاجتماعية بالحي وجمعت بينهم وحدة المصير. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التعاون بين سكّان «الفريج» الواحد قد عوّضه عن النقص الذي عرفته العائلات بعدما تشرذمت بسبب الإعتقالات وعمليّات القتل والنزوح. ولم يكن اختبار النزوح سهلاً جداً كما قد يبدو عليه الأمر. فالهروب يعني الإبتعاد عن الأهل والأصدقاء والأحبة فضلاً عن الشعور بالضعف وخيانة الوطن. وكانت عودة نازح ما تؤدّي إلى تنظيم حفلات في قلب الأحياء.

وفقدت الملابس والزينة أهميّتها بالنسبة للنساء اللواتي فضّلن عليها العباءات التي صبغها الترمّل والثكل بلون الموت الأسود. أمّا الرجال فتخلّوا عن مظاهر الترف كلّها وفضّلوا الملابس البسيطة من الجينز وملابس الرياضة على ما كانوا يرتدونه سابقاً. وعرفت هذه الفترة بعض حالات الزواج غير أنّ الاحتفالات كانت محدودة.

وكان الأهل يزورون أولادهم في السجون ويتّصلون هاتفيّاً بالذين اختاروا المنفى، ممّا سهّل الفراق وخفّف من وطأة الحزن والألم. وظلّ هذا الأمر ممكناً حتى الشهر السابع حيث قطعت الاتصالات الهاتفية. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٩١ صدر أمر عراقي يقضي برمي الرجال الكويتيّين الذين تتراوح أغمارهم بين ١٨ و٦٠ سنة في المخافر قبل أن يتم نقلهم إلى العراق.

وقع الاحتلال على الاقتصاد

*** قطاع النفط**

قام العراقيون بعمليّات تخريب للآبار الكويتية، فاندلعت الحرائق في أكثر من ٧٠٠ بئر وخربت ٧٤٩ بئراً ممّا أدّى إلى احتراق ما بين مليونين و٦ ملايين برميل يوميّاً. فإذا اعتبرنا أنّ سعر البرميل الواحد هو ١٥ دولار تكون قد خسرت الكويت بين ٣٠ و٩٠ مليون دولار يومياً. فضلاً عن هذه الخسائر المالية المباشرة، أثّرت الحرائق على الزراعة بشكل غير مباشرة. لقد تلوّن الهواء وكوّنت بحيرات نفطيّة وانخفضت درجة الحرارة ممّا أضعف التربة وجعلها غير صالحة للزراعة إلاّ بعد تنظيفها من هذه المواد المضرّة. وهذا قد يتطلّب سنوات عديدة.

لقد أصاب الخراب أيضاً موانىء تصدير النفط وخطوط الأنابيب والخزانات ومحطات التكرير.

*** قطاع الصناعات التحويلية**

كان الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل ملحوظ على الصناعات التحويلية التي كانت تساهم بـ٥٪ من الناتج المحلي، وهي تشمل صناعة مواد البناء والأنابيب وصناعة الأخشاب والأصباغ... وأثناء الاحتلال خربت هذه المصانع، شأنها شأن باقي القطاعات ممّا أدّى إلى خسائر مالية تتعدّى بلايين الدولارات. فضلاً عن ذلك، فقد الكثيرون من الكويتيّين مصدر عيشهم من جراء هذا التخريب أو هربوا من الكويت. ومع توقف عمل المصانع فقدت الكويت أسواقها الداخلية والخارجية ممّا أدّى إلى ظهور شركات أجنبية منافسة.

* **قطاع التجارة**

كانت التجارة منذ زمن سحيق من أهم النشاطات في الكويت، فقبل اكتشاف النفط كانت الكويت تتعامل مع دول افريقيا الشرقية ومدن شبه القارة الهندية وكانت تشتهر باللؤلؤ الذي يستخرج من أعماق الخليج. ومع اكتشاف النفط ارتفع مدخول الكويتيِّين وازدهر الاقتصاد.

وأدّى الاحتلال، بشكل طبيعي، إلى تراجع هذا القطاع. ففضلاً عن استيلاء العراقيِّين على السلع والمواد الغذائية الموجودة في المخازن، انخفضت قدرة السكّان الشرائية.

تاثير الاحتلال على البلدان العربية

خسر الوطن العربي، بشكل مباشر أو غير مباشر، حوالي ٦٥٠ بليون دولار أميركي من جراء الاحتلال والتحرير. وأبرز دليل على ذلك ما ورد في «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام ١٩٩٠» الذي أصدرته المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار: «.. امتدت الأزمة في تداعياتها لتخلق أحداثاً كبيرة وخطيرة ألحقت بالدول العربية خسائر فادحة، وخلقت ضغوطاً مالية واقتصادية أدّت إلى تباطؤ النشاط الاستثماري، وحركة التجارة البينية، وتركت انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول العربية وتعاملها مع العالم الخارجي حيث أصبحت المنطقة العربية تمثّل منطقة ذات مخاطر لا توفر الأمان للأموال الاجنبية، كما خلقت نوعاً من القلق الدولي من حقيقة الاعتماد على المنطقة العربية المضطربة كمصدر أساسي للطاقة. وامتدت الآثار السلبية للأزمة أيضاً إلى العملات العربية حيث توقفت البنوك بيعاً وشراءً، إلى جانب خروج عملة مهمّة من السوق وهي الدينار الكويتي، الذي كان يساوي ثلاثة وثلث دولار اميركي قبل الاحتلال العراقي للكويت. أدّت الأزمة في أبعادها العربية إلى توسّع فجوة الموارد الصعبة في كثير من الدول العربية وبخاصة في مصر والاردن، حيث لم تقتصر الأزمة السلبية على انخفاض التحويلات الخارجية فحسب بل امتدّت إلى قطاعات كثيرة كالسياحة، والتجارة والنقل...».

*** الاقتصاد الاردني**

قدّرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خسائر الاقتصاد الأردني بحوالي ٢,١٤٤ بليون دولار اميركي موزّعة على الشكل التالي:

- فقدان الأسواق العراقية التي تمثّل ٥٠٪ من صادرات الأردن.

- خسائر دعم الموازنة من خلال المنح التي كانت تقدّمها الكويت ودول الخليج والعراق.

- خسارة القروض الأردنية للعراق المقدّرة بـ٣١٠ ملايين دولار.

- خسارة الترانزيت والسياحة بمبلغ يُقدّر بـ٧١٠ ملايين دولار.

- خسارة المنح النفطية من الكويت التي تُقدّر بـ٦٠ مليون دولار سنوياً.

*** الاقتصاد المصري**

لقد أثّر احتلال العراق للكويت سلباً على الاقتصاد المصري. لقد عاد بسبب الحرب حوالي نصف مليون عامل مصري من الكويت والعراق، ممّا سيضطر الدولة لتشغيل هؤلاء العمّال، مع العلم أنّ الحكومة المصرية تعاني من مشاكل مالية فقرّرت دول الخليج إسقاط ٧ مليارات دولار من الديون التي أقرضتها لمصر لكي تدعمها. أضف إلى ذلك أنّ تحويلات العاملين المصريّين في الكويت والعراق قد توقفت كلّياً بعد الغزو وهي تشكل ثلاثة بلايين دولار أميركي.

*** الاقتصاد السوري**

كان يعمل في الكويت قبل الاحتلال حوالي ١٠٠ ألف سوري. وكردّة فعل طبيعية انخفضت التحويلات السورية من الكويت بحوالي ٧٦٦ مليون دولار.

ومن الآثار غير المباشرة توقف قدوم السوّاح إلى سوريا وانخفضت نسبة الصادرات المتّجهة إلى الكويت.

حرب تحرير الكويت

في صباح السابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ أصبح الصراع العسكري واقعاً ملموساً بين القوّات العراقية التي تضمّ مليون جندي والقوّات الدولية التي تشمل ٦٩٠٠٠٠ جندي من بينهم ٤٢٥٠٠٠ أميركي. فاستلم قيادة القوّات الأميركية «نورمان شوارزكوف»، أمّا قيادة القوّات البريطانية فسُلّمت لـ«دولا بيليير». وكان من البديهي أن تستلم الولايات المتحدة قيادة القوّات الدولية بما أنّها تشكّل القسم الأكبر منها. فراح الضباط الأميركيّون يضعون الخطط العسكرية، ولم يقبلوا بأن يشاركهم في هذا العمل سوى مسؤول عسكري واحد هو من الجنسية البريطانية. لقد تفرّد الأميركيّون بالقيادة لأنّ الفرق شاسع بين عدد الجنود الأميركيّين والجنود البريطانيّين (٣٥٠٠٠). وعلى الرغم من ذلك تميّزت العلاقات بين هذين الفريقين بروح التعاون. وأطلقت الولايات المتحدة على هذه الحرب اسم «عاصفة الصحراء».

١ ـ القصف الجوّي

بما أنّ الهدف الأساسي من «عاصفة الصحراء» هو إخراج العراق من الكويت، رأت القوّات المتحالفة أن تدمّر سلاح الجو العراقي ومنصّات صواريخ «سكود» ومخازن الأسلحة الكيماوية ومصانعها والطرق التي تربط العراق بالكويت لحرمان القوّات العراقية من المؤن وإنهاكها قبل الهجوم البرّي.

وكانت القوّات المتحالفة قد حقّقت في اليوم الأول من الحرب حوالي ٨٠٪ من الأهداف التي حدّدتها.

وفي صباح يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني (يناير) قام صدام حسين بمحاولة ذكية لإدخال إسرائيل في الحرب. وأطلق سبعة صواريخ سكود على فلسطين المحتلة. وكان يأمل في أن تستاء إسرائيل فتدخل الحرب إلى جانب القوّات الحليفة فتنسحب القوّات العربية وتختار موقف الحياد أو تغيّر سياستها فتقف إلى جانب العراق لمواجهة العدو المشترك وهو إسرائيل. وفي هذه الحالة تنقلب المفاهيم كلّها وتتحوّل هذه الحرب من حرب موجّهة ضد العراق إلى حرب يشنّها الغرب وإسرائيل ضد العالم العربي ككلّ وليس العراق وحده.

أثار هذا الوضع قلق بريطانيا فقام وزير خارجيّتها دوغلاس هيرد بمحادثات واتصالات مع نظيره الإسرائيلي دايفيد ليفي يدعو فيها إسرائيل إلى الصبر ريثما تنحل مسألة العراق. ولم تكن بريطانيا الدولة الوحيدة التي خافت على مصلحتها، إذ أرسلت الولايات المتحدة وكيل وزارة خارجيّتها لورنس إيغلبرغر إلى إسرائيل حيث مكث أيّاماً عدّة في محاولة لمنع الإسرائيليّين من الردّ على القصف العراقي. وقد قُدّر لهذه المساعي النجاح بعد أن التزمت الولايات المتحدة بالقضاء على العراق وحماية المدن الإسرائيلية. فراحت القوّات الحليفة تستهدف الصواريخ ومنصّاتها فدمّرت عدداً مهمّاً من صواريخ «سكود» ومنصّاتها. غير أنّ العراق استمر بإرسال الصواريخ، ممّا أثار سخط الإسرائيليّين ورغبتهم في الردّ على القصف العراقي.

واستمرّت العمليّات الموجّهة ضد القوّات العراقية في محاولة للقضاء على صواريخها وقواعدها الجوية. ودامت هذه المعارك الجوّية مدّة ٣٨ يوماً وقع فيها ١٣٩٠ جندياً عراقياً في الأسر من بينهم ٩٩ ضابطاً.

٢ ـ ما قبل المعركة البرية

تبيّن للعالم بعد هذه المعارك الجوّية العنيفة أنّ العراق لن يتراجع عن موقفه وأنّ الحرب البرية لا مفرّ منها. فتسارعت الأحداث السياسية والاقتراحات لإيجاد حلّ سلمي يمنع شبح الحرب والمجازر في كل من العراق والكويت.

وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩١ بياناً أظهر فيه استعداد العراق للتفاوض حول الانسحاب من العراق. غير أنّ هذا البيان كان مرفقاً بسبعة شروط هي التالية:

١ ـ الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية.

٢ ـ الإنسحاب السوري من لبنان.

٣ ـ إلغاء كل قرارات الامم المتحدة ضد العراق الصادرة منذ غزو الكويت يوم ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠.

٤ ـ ضمانات أرضية حدودية للعراق وسحب القوّات المتعدّدة الجنسيات.

٥ ـ الإلتزام بإجراءات أمنية في الخليج تشمل دوراً لإيران.

٦ ـ دفع تعويضات عن خسائر حرب العراق.

٧ ـ شطب ديون العراق.

فما كان من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة إلاّ أن أعلنتا رفضهما الكامل لهذه الشروط. أمّا بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد قال المتحدّث باسم وزارة الخارجية فيتالي تشوركين: «الأمر الرئيسي في نظرنا هو أنّ القيادة العراقية تتحدّث حالياً عن الإنسحاب من الكويت، لكن هذا الإستعداد الأساسي ترافقه للأسف شروط عديدة، يمكن أن تجعل قيمته صفراً». فقام الاتحاد السوفياتي بمبادرة أعلن أنّ العراق وافق عليها. ونتج عنها اتفاق يتألف من ثمانية بنود:

١ ـ الإنسحاب العراقي غير المشروط من الكويت.

٢ ـ البدء في سحب القوّات في اليوم التالي.

٣ ـ تحديد مهلة معيّنة لإتمام سحب القوّات.

٤ ـ رفع الحظر المفروض على العراق بعد سحب ثلثي حجم القوّات.

٥ ـ إسقاط قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة ضد العراق بعد أن يكتمل سحب القوّات من الكويت.

٦ ـ الإفراج عن أسرى الحرب على أثر إعلان وقف إطلاق النار.

٧ ـ إشراف دول محايدة على سحب القوّات بتفويض من مجلس الأمن الدولي.

٨ ـ إستمرار العمل لتدقيق صياغة التفاصيل.

غير أنّ الدول المتحالفة رفضت هذه المبادرة لأنّها تلغي قرارات مجلس الأمن باستثناء القرار ٦٦٠. وأعطى الرئيس بوش صدام حسين مهلة أقصاها ظهر ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٩١ بتوقيت واشنطن لانسحاب القوّات العراقية من الكويت وتفادي الحرب البرية. وقد طالب الرئيس بوش بسبع نقاط:

١ـ الإنسحاب العراقي الفوري غير المشروط.

٢ـ بدء الإنسحاب الفوري ظهر اليوم (٢٣ شباط).

٣ـ إعلان صدام رسمياً وعلناً البدء بعمليّات الإنسحاب.

٤ـ ينتهي الإنسحاب العراقي خلال أسبوع.

٥ـ إعلان صدام التزامه الكامل بقرارات الامم المتحدة.

٦ـ الرفض القاطع من جانب التحالف لأية شروط ترافق الإنسحاب.

٧ـ على الرئيس العراقي تنفيذ بيان التحالف كاملاً لتجنّب الحرب البرية.

فما كان من صدام حسين إلاّ أن ضرب هذه المهلة بعرض الحائط وأكّد تأييده للمبادرة السوفياتية.

ثمّ جرت مفاوضات بين بين الولايات المتحدة وحلفائها بشأن الشروط التي يجب أن تفرض على العراق، وأعلن نتائج هذه المباحثات المتحدّث باسم البيت الأبيض مارلن فيتز ووتر:

١ـ أن يبدأ العراق على نطاق كبير الإنسحاب من الكويت بحلول الساعة ١٧,٠٠ بتوقيت غرينتش يوم السبت ٢٣ شباط (فبراير).

٢ـ أن يتم العراق الإنسحاب العسكري في غضون أُسبوع واحد.

٣ـ خلال أوّل ٤٨ ساعة من الإنسحاب يجب أن يسحب العراق كلّ قوّاته من مدينة الكويت ويسمح بعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت فوراً.

٤ـ أن يسحب العراق كلّ دفاعاته المجهّزة على طول الحدود السعودية ـ الكويتية والسعودية ـ العراقية، ومن جزيرتي وربة وبوبيان ومن حقل نفط الرميلة الكويتي.

٥ـ في غضون الاسبوع المحدّد يعيد العراق كلّ قوّاته إلى المواقع التي كانت فيها في أوّل آب (اغسطس) وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٦٠.

٦ـ بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي يفرج العراق عن كلّ أسرى الحرب والمدنيّين من دول أطراف ثالثة ويعيد رفات الجنود القتلى، ويجب أن يبدأ ذلك فوراً مع بداية الإنسحاب ويتم في ٤٨ ساعة.

٧ـ أن يزيل العراق كلّ المتفجّرات بما فيها تلك الموجودة في منشآت نفطية كويتية ويعيّن ضباط اتصال عسكريّين عراقيّين للعمل مع كويتيّين وقوّات التحالف الأخرى بشأن التفاصيل العملية للإنسحاب.

٨ـ أن يوقف العراق النيران الجوّية القتالية وطلعات الطيران فوق العراق والكويت باستثناء طائرات النقل التي تنقل القوّات إلى خارج الكويت ويسمح لطائرات التحالف بالسيطرة وحدها على كلّ الأجواء الكويتية واستخدامها.

٩ـ أن يوقف العراق كلّ الأعمال التدميرية ضد المواطنين والممتلكات الكويتية ويفرج عن كلّ المعتقلين الكويتيّين.

١٠ ـ لن تهاجم الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف القوّات العراقية المنسحبة وستمارس جارية وفق الشروط السالفة الذكر ولا تشنّ هجومات من جانب العراق على دول أُخرى.

١١ ـ أيّ خرق لهذه الشروط سيسبّب ردّاً فورياً وحاداً من قوّات التحالف.

وفي ظلّ هذه الأحداث قام الاتحاد السوفياتي بمبادرة ثانية تقوم على أن:

١ - يوافق العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، أي الإنسحاب من دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كان فيها قبل أوّل آب (أغسطس) الماضي.

٢ - يبدأ سحب القوّات في اليوم التالي لوقف إطلاق النار برّاً وبحراً وجوّاً.

٣ - تنتهي عملية الإنسحاب في غضون ٢١ يوماً بما فيها سحب القوّات من مدينة الكويت خلال الأيام الأربعة الأولى.

٤ - ينتهي سريان مفعول قرارات مجلس الأمن الأخرى بمجرّد انتهاء سحب القوّات من الكويت.

٥ - الإفراج عن الأسرى والمدنيّين في خلال ثلاثة أيّام من بدء وقف اطلاق النار.

٦ - تتولّى قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الإشراف على تنفيذ سحب القوّات.

لكن هذه المبادرة لم تلق ترحيباً لأنّها تلغي قرارات مجلس الأمن باستثناء القرار ٦٦٠.

وفي ظلّ هذه الأجواء السياسية، انتهت المهلة التي أعطتها الولايات المتحدة وبقي الهجوم البرّي الحلّ الوحيد.

٣ - المعركة البرّية

بعد انقضاء المهلة التي أعطتها الولايات المتحدة للعراق أصبح الهجوم البرّي واقعاً لا مفرّ منه، لا سيّما أنّ العراق لم يقدم على الإنسحاب من الكويت. فكانت الساعة الرابعة من صباح ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٩١ ساعة الصفر التي أُطلقت عندها أولى قذائف الهجوم البرّي الذي انتهى بتحرير الكويت. وارتكزت هذه المعركة على أربعة محاور.

١ ـ **تضليل القوّات العراقية**: شرعت البحرية الأميركية بقصف القوّات العراقية المتمركزة على الساحل الكويتي. فظنّ العراقيّون أنّ هجوم قوّات التحالف سيكون برمائياً ممّا أبعدهم عن محور الهجوم الأساسي.

٢ ـ **تحرّك القوّات السورية والمصرية**: تقدّمت فرقة سورية مدرّعة وفرقتان مصريّتان واحدة ميكانيكية وأُخرى مدرّعة شمالاً نحو العراق. واخترقت القوّات السورية والمصرية الخطوط العراقية عند نقطة الشقايا في الغرب.

٣ ـ **الهجوم من الغرب لعزل القوّات العراقية في الكويت**. فتوجّهت قوّات فرنسية أميركية تشق عباب الجيش العراقي وتتقدّم نحو قاعدة السلمان الجوية العراقية على بعد ١٠٠ كيلومتر داخل الأراضي العراقية.

القضاء على الحرس الجمهوري: توجّهت الوحدات الآلية والمدرّعة التابعة للجيش الأميركي السابع تدعمه قوّات بريطانية مدرّعة نحو الأراضي العراقية لتوجيه ضربة قاضية للحرس الجمهوري العراقي. فشهدت مواقع الحرس الجمهوري معركة ضارية أدّت إلى تدمير وأسر ٣٠٠٠ دبابة عراقية من أصل ٤٣٠٠.

تمكّنت القوّات الحليفة من تحرير الكويت في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩١، وأدلى قائد القوّات المشتركة ومسرح العمليّات خالد بن سلطان بن عبد العزيز ببيان جاء فيه:

«بفضل الله عزّ وجلّ الذي أيّدنا بنصره وأظلّنا بعنايته وأعزّ بنا بفضله ثمّ برعاية خادم الحرمين الشريفين القائد الأعلى للقوّات المسلّحة ومساندة الدول العربية والإسلامية ودول العالم الحرّ وكلّ من أيّدنا ووقف بجانبنا دعماً للحق وفرضاً للعدل وتأكيداً للأمن والسلام الدوليّين، وإلى حكومة وشعب الكويت الشقيق... يسعدني ويشرّفني أن أعلن تحرير مدينة الكويت على يد القوّات الشقيقة والصديقة من أيدي المعتدي الغاصب.

ولكني أُهيب بالجماهير الكويتية الشقيقة التي تعمّها الفرحة الغامرة وتملؤها نشوة النصر ألاّ تتعجّل العودة إلى الديار.

فلقد ترك المعتدي كثيراً من الألغام والأشراك الخداعة داخل المنازل وخارجها.

وإنّ العمليّات القتالية وإجراءات التحرير والتطهير ما زالت مستمرّة على أراضي الدولة.

فحفاظاً على حياتهم وحرصاً على سلامتهم، نرجو التأنّي، وكفاهم ما ألمّ بهم من خسائر وأحاط بهم من نكبات، حتى لا تضيع بهجة النصر وفرحة التحرير فستصدر في القريب العاجل الإجراءات المنظمة لطرق ووسائل العودة إن شاء الله».

أمّا في ما يتعلّق بالولايات المتحدة فلقد ألقى الرئيس بوش في صباح ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩١ خطاباً أيّدته المملكة العربية السعودية وفرنسا وبريطانيا وباقي الدول المتحالفة:

«لقد تحرّرت الكويت، وانهزم جيش العراق، وتحقّقت الأهداف العسكرية وعادت الكويت مرّة أخرى إلى أيدي الكويتيّين الذين يقرّرون مصيرهم. وإنّنا نشاركهم في فرحتهم. الليلة يرفرف العلم الكويتي مرّة أُخرى على عاصمة دولة حرّة ذات سيادة والعلم الأميركي يرفرف على سفارتنا.

منذ سبعة شهور مضت رسمت أميركا والعالم خطاً في الرمال... وأعلنّا أنّ العدوان ضد الكويت لن يستمرّ. والليلة أوفت أميركا بكلمتها. وهذا وقت العزّة والإعتزاز بقوّاتنا والأصدقاء الذين وقفوا معنا في الأزمة والإعتزاز بأُمتنا وبالشعب الذي جعلت قوّته وعزيمته النصر سريعاً وحاسماً وعادلاً.

وحالاً سوف نفتح أذرعنا واسعة مرحّبين بعودة قوّاتنا المقاتلة العظيمة إلى أميركا ولا يمكن لدولة واحدة أن تدّعي هذا النصر لنفسها. فلم يكن نصراً للكويت فحسب، بل كان أيضاً انتصاراً لكلّ شركائنا في التحالف... إنّ هذا انتصار للأمم المتحدة وللإنسانية جمعاء ولحكم القانون ولما هو حق.

وبعد التشاور مع وزير الدفاع تشيني ورئيس هيئة الأركان المشتركة

الجنرال كولن باول، ومع شركائنا في التحالف، فإنني سعيد بأن أعلن أنّه في منتصف الليلة بتوقيت شرق الولايات المتحدة، أي بعد مئة ساعة بالضبط من بدء العمليّات البرية، وبعد ستة أسابيع من بداية عملية «عاصفة الصحراء» سوف توقف القوّات الأميركية والحليفة كلّها العمليّات العسكرية والهجومية، والأمر متروك للعراق لأن يصبح هذا الوقف من جانب التحالف وقفاً دائماً لإطلاق النار.

وشروط التحالف السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار بصفة رسمية تشمل المتطلّبات التالية:

ـ لا بُدّ أن يطلق العراق فوراً سراح كلّ أسرى الحرب لدول التحالف والدول الأُخرى وإعادة رفات كلّ من سقط في الحرب.

ـ على العراق أن يطلق سراح كل المعتقلين الكويتيّين فوراً، وأن يبلغ السلطات الكويتية بمواقع وطبيعة كلّ الألغام البرية والبحرية.

ـ لا بُدّ أن يمتثل العراق بالكامل لكلّ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا يشمل بند قرار العراق في آب (أغسطس) بضمّ الكويت وأن يقبل العراق من حيث المبدأ بدفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي نتجت عن عدوانه.

ـ يدعو التحالف الحكومة العراقية إلى تحديد قادة عسكريّين عراقيّين لكي يلتقوا خلال ٤٨ ساعة مع نظرائهم في التحالف في مكان مسرح العمليّات يحدّد بياناً لترتيب الجوانب العسكرية لوقف إطلاق النار.

وعلاوة على ذلك لقد طلبت من وزير الخارجية جيمس بيكر أن يطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن لوضع الترتيبات اللازمة لإنهاء الحرب.

وهذا الوقف للعمليّات الهجومية مشروط بعدم إطلاق العراق صواريخ «سكود» على أيّة دولة أُخرى، وإذا انتهك العراق هذه الشروط فسوف تكون قوّات التحالف حرّة في استئناف العمليّات العسكرية.

وقد قلت في كلّ فرصة لشعب العراق إنّ نزاعنا ليس معهم وإنّما مع قيادتهم ومع صدام حسين بشكل خاص وهذا هو الحال حتى الآن.

أنتم يا شعب العراق لستم أعداءنا ولا نسعى لتدميركم. فقد عاملنا أسراكم برفق. وقد حاربت قوّات التحالف هذه الحرب كملاذ أخير فقط. ونتطلع إلى اليوم الذي يقود العراق فيه أُناس مستعدّون للتعايش في سلام مع جيرانهم.

والقوّات الأميركية سوف تعود قريباً إلى الولايات المتحدة ولن تبقى في منطقة الخليج بعد تحرير الكويت.

إنّ هذا ليس وقت الإنغماس في نشوة الإنتصار لأنّ أمامنا مهمّة كبيرة وهي مهمّة تدعيم وتحقيق السلام في المنطقة. وإن كان هذا بالفعل وقت انتصار فإنّ المهمّة التي أمامنا تحتاج لبذل كافة الجهود لتحقيقها فهي ليست تحقيق السلام فحسب وإنّما هي مهمّة الحفاظ على هذا السلام وتأمينه.

ولا بُدّ أن نبدأ الآن النظر في ما وراء النصر والحرب ونعمل من أجل السلام ومثلما فعلنا في الماضي سوف نتشاور مع شركائنا في التحالف. وقد بذلنا بالفعل قدراً كبيراً من التفكير والتخطيط لفترة ما بعد الحرب وقد بدأ وزير الخارجية بيكر بالفعل في التشاور مع شركائنا في التحالف بشأن تحدّيات المنطقة.

ولا يمكن ولن يكون هناك حلّ أميركي فقط لتلك التحدّيات كلّها. ولكننا يمكن أن نساعد ونساند دول المنطقة ولن نكون إلاّ عنصراً مساعداً على السلام. وبهذه الروح سوف يذهب وزير الخارجية بيكر إلى المنطقة الأسبوع القادم لبدء جولة جديدة من المشاورات.

والحرب الآن وراءنا وأمامنا المهمّة الصعبة الممثلة في تأمين ما يمكن أن يكون سلاماً تاريخيّاً.

أمّا الآن فلنفخر بما أنجزناه ونقدّم شكرنا إلى هؤلاء الذين يخاطرون بحياتهم. ويجب ألاّ ننسى أبداً من ضحّوا بحياتهم. بارك الله في قوّاتنا المسلحة الشجاعة وأسرها. ولنتذكرهم في صلاتنا».

وجاء مع توقف الحرب ضد العراق وخطاب الرئيس بوش قرار مجلس الأمن الذي تضمّن شروط وقف إطلاق النار في الخليج:

«نص القرار رقم ٦٨٦ لعام ١٩٩١ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي لتحديد شروط وضع نهاية محدّدة للعمليّات العسكرية بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والعراق:

مجلس الأمن:

إذ يسترجع ويؤكد مجدداً القرارات ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ و٦٦١ لعام ١٩٩٠ و٦٦٢ لعام ١٩٩٠ و٦٦٤ لعام ١٩٩٠ و٦٦٥ لعام ١٩٩٠ و٦٦٦ لعام ١٩٩٠ و٦٦٧ لعام ١٩٩٠ و٦٦٩ لعام ١٩٩٠ و٦٧٠ لعام ١٩٩٠ و٦٧٤ لعام ١٩٩٠ و٦٧٧ لعام ١٩٩٠ و٦٧٨ لعام ١٩٩٠.

وإذ يسترجع التزامات الدول الأعضاء بموجب البند ٢٥ من الميثاق.

وإذ يسترجع الفقرة التاسعة من القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠ في ما يختص بمساعدة حكومة الكويت والفقرة الثالثة (ج) في القرار في ما يتعلق بالإمدادات المخصّصة فقط لأغراض طبيّة، ومشيراً إلى رسائل وزير خارجية العراق التي تؤكد موافقة العراق على الالتزام كليّاً بكافة القرارات المذكورة إعلان (اس ٢٢٢٧٥) وتعلن اعتزامه الإفراج عن أسرى الحرب على الفور (اس ٢٢٢٧٢).

ومشيراً إلى توقّف العمليّات القتالية الهجومية من جانب قوّات الكويت والدول الأعضاء التي تتعاون مع الكويت في تنفيذ القرار ٦٧٨.

وآخذاً بعين الإعتبار ضرورة التأكد من نوايا العراق السلمية وأهداف القرار رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ وهي إعادة السلام الدولي والأمن إلى المنطقة.

ومشدداً على أهمية اتخاذ العراق الإجراءات الضرورية التي تسمح بوضع حدّ نهائي للأعمال العسكرية.

ومؤكداً التزام جميع الدول الأعضاء باستقلال وسيادة وسلامة أراضي العراق والكويت، ومشيراً إلى النيّة التي أبدتها الدول المتعاونة بموجب الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ بإنهاء وجودها العسكري في العراق في أسرع وقت ممكن بما يتّفق مع تحقيق أهداف القرار.

وعملاً بالفصل السابع من الميثاق:

١ - يؤكد أنّ كافة القرارات الاثني العشر المذكورة أعلاه لا تزال مستمرّة وسارية المفعول.

٢ - يطالب العراق بتنفيذ قبوله لكافة القرارات الاثني عشر المذكورة أعلاه وبخاصة التي تنص على أنّ العراق:

أ - يعدل على الفور عن الإجراءات التي تدّعي ضمّ الكويت.

ب - يقبل من حيث المبدأ إمكانية مطالبته بتعويضات بموجب القانون الدولي عن أيّ خسائر أو أضرار أو إصابات في ما يتعلق بالكويت ودول أُخرى ورعاياها ومؤسّساتها نتيجة الغزو والاحتلال غير المشروع للكويت من جانب العراق.

ج - يفرج فوراً تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيّات الصليب الأحمر وجمعيّات الهلال الأحمر عن كافة الكويتيِّين ورعايا دول أُخرى يحتجزهم العراق ويعيد جثث أي قتيل كويتي أو من رعايا دولة أُخرى.

د - يبدأ على الفور في إعادة كلّ الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق على أن يتم هذا في أقصر وقت ممكن.

٣ - يطلب بعد ذلك من العراق:

أ - وقف الأعمال العدائية أو الإستفزازية من جانب قوّاته ضد كافة الدول الأعضاء بما في ذلك الهجمات الصاروخية وطلعات الطائرات المقاتلة.

ب - تعيين قادة عسكريِّين للاجتماع مع نظرائهم من قوّات الكويت والدول الأعضاء التي تتعاون مع الكويت في تنفيذ القرار رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ للترتيب للجوانب العسكرية لوقف الأعمال العسكرية في أقرب وقت ممكن.

ج - الترتيب لمقابلة أسرى الحرب على الفور وإطلاق سراحهم تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإعادة جثث أي قتلى من القوّات

الكويتية والدول الأعضاء التي تتعاون مع الكويت في تنفيذ القرار رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠.

د - تقديم كلّ المعلومات والمساعدات وفي التعرّف على أماكن الألغام العراقية والشراك الخداعية والمتفجرات الأُخرى وكذلك أية أسلحة ومواد كيماوية وبيولوجية في الكويت وفي المناطق العراقية التي تتواجد فيها بصفة مؤقتة قوّات الدول الأعضاء التي تتعاون مع الكويت في تنفيذ القرار رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ وفي المياه المتاخمة لها.

٤ - يدرك أنّه خلال الفترة المطلوبة لكي يلتزم العراق بالفقرتين الثانية والثالثة أعلاه تظلّ بنود الفقرة الثانية من القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ سارية المفعول.

٥ - يرحب بقرار الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت في تنفيذ القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ بتسهيل مقابلة أسرى الحرب والبدء على الفور في إطلاق سراحهم مثلما تنص عليه بنود معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ وذلك تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٦ - يطلب من كافة الدول الأعضاء وكذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة والمنظمات الدولية الأخرى اتخاذ الإجراءات الملائمة للتعاون مع حكومة وشعب الكويت في إعادة إعمار بلدهم.

٧ - يقرّر أنّ العراق سيخطر الأمين العام ومجلس الأمن عندما ينفّذ الإجراءات المنصوص عليها أعلاه.

٨ - يقرّر أنه لتحقيق التوصّل سريعاً إلى نهاية محدّدة للأعمال العسكرية يواصل مجلس الأمن متابعة الموضوع.

❀ ❀ ❀

هكذا حرّرت الكويت من العراقيّين وعادت دولة مستقلة تتمتّع بسيادة واستقلال. ومع عودة سيادتها رجع دورها كدولة مصدّرة للنفط في الخليج العربي. أمّا حياتها السياسية والاجتماعية فلقد عادت إلى طبيعتها بعد أن أُعيد إعمار ما دُمّر من جراء الحرب وإياب أهلها إلى وطنهم الأم.

ردود الفعل على الغزو والتحرير

١ - ردود الفعل العربية

* مجلس التعاون الخليجي

على أثر المفاجأة التي سبّبها الغزو العراقي للكويت، دعا مجلس التعاون الخليجي إلى اجتماع طارىء عُقد في ٣ آب (أغسطس) ١٩٩٠. فتبادل فيه ممثلو الدول الأعضاء الآراء حول الاحتلال وأصدروا بياناً يوضح موقف مجلس التعاون الخليجي إزاء هذه العملية. لقد شدّد البيان على مطالبة العراق بالانسحاب غير المشروط إلى مواقعه قبل ١ آب (أغسطس) ١٩٩٠، وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحّد تجاه العدوان.

وفي ١١ آب (أغسطس) ١٩٩٠ اجتمع رؤساء الأركان لدول المجلس في الرياض ووضعوا خطّة موحّدة وحضروا لاستقبال القوّات الغربية والعربية التي ستأتي لمساندة الكويت. أمّا في ما يتعلق بالإعلام فلقد عقد وزراء إعلام دول المجلس في ١٥ آب (أغسطس) اجتماعاً في جدّة وقرّروا بث نشرة يومية تلفزيونية تعدّها الكويت وتبثّها تلفزيونات الدول الأعضاء لمواجهة الحملة الإعلامية العراقية. ثمّ تتالت الاجتماعات وألقت كلّها الضوء على دعم دول المجلس للكويت وأدانت العراق لعدم انصياعه لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الجامعة العربية. وقرّرت أيضاً اعتبار الدينار الكويتي موازياً لعشرة دراهم إماراتية لكي لا تنهار العملة الكويتية. أمّا من الناحية العسكرية فلقد شاركت قوّات درع الجزيرة، التي شكلت سنة ١٩٨٤ لمساعدة أيّة دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي تتعرّض للغزو، مشاركة فعّالة في عملية تحرير الكويت.

أمّا على المستوى الشعبي، فلقد رحّبت شعوب الدول الأعضاء بالكويتيِّين الذين اضطروا لهجر بيوتهم وأرضهم ووطنهم بسبب الاحتلال. وأثبت هذا الوضع تعاون الشعوب الخليجية وتعاضدها أثناء الازمة.

*** مصر**

لعبت الحكومة المصرية دوراً مهمّاً حتى قبل الغزو العراقي للكويت. في الواقع، لقد طلبت مصر من العراق عدم استعمال الوسائل العسكرية وحلّ الأزمة بالطرق السلمية وإيقاف الحملة الإعلامية الموجّهة ضد الكويت. غير أنّ هذه المطالب لم تلق آذاناً صاغية، على الرغم من التأكيدات والتطمينات التي أعطاها الرئيس العراقي. فكان الاجتياح العراقي للكويت، وكانت الأزمة التي حلّت بالخليج.

وبعد الغزو حافظت الحكومة المصرية على صبرها واتصلت بوزراء خارجية السعودية وغيرها من الدول في محاولة لإقناع صدام حسين، غير أنّ هذا لم يؤد إلى نتيجة. فأصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً في ٨/٣/ ١٩٩٠ يدين العراق ويدعوه إلى عدم التدخّل في شؤون الكويت الداخلية. ودعت مصر إلى عقد مؤتمر قمّة عربي بأسرع وقت ممكن.

واستمرّت مصر بدعوة العراق إلى الإنسحاب قبل تدخّل قوّات التحالف الدولي لتحرير الكويت. ثمّ شارك الجيش المصري في تحرير الكويت ضمن قوّات التحالف.

*** سوريا**

أصدرت وزارة الخارجية في ٤ آب (أغسطس) ١٩٩٠ بياناً أدانت فيه العراق وطالبته بالإنسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية ودعت حكومة الكويت الشرعية إلى العودة لممارسة مهامها. ولقد تجانست ردّة الفعل السورية من الناحية الرسمية والشعبية. وكانت سوريا تتّهم العراق بإحداث هذه الحرب لشرذمة الوطن العربي وتشتيت قواه. وعلى هذا الأساس أرسلت سوريا قوّاتها إلى الكويت لدعم أشقائها العرب. وصرّح وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس في ٨/٢/١٩٩١ بـ«أنّ الهدف الوحيد للقوّات

السورية ضمن قوّات الحلفاء هو الدفاع عن السعودية حيث توجد الأماكن الإسلامية المقدسة». أمّا نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام فلقد أعلن في ١١ شباط (فبراير) ١٩٩٠ أنّ صدام حسين ارتكب جريمة احتلال الكويت ضارباً بعرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية، وأنّ ضمّ الكويت للعراق بالقوّة يعطي المبرّر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدواني والتوسّعي ضد الشعب الفلسطيني.

*** لبنان**

جاء ردّ لبنان صريحاً في ما يتعلّق بالغزو العراقي للكويت. من الناحية الرسمية، أدان رئيس الجمهورية الياس الهراوي الغزو وكذلك فعل رئيس الوزراء سليم الحص. أمّا الصحافة اللبنانية فلقد وقفت إلى جانب الكويت، غير أنّ صحيفة واحدة تعاطفت مع العراق هي جريدة السفير. أمّا الشعب اللبناني فلقد دافع عن الكويت، لا سيّما وأنّ الكثيرين من اللبنانيّين يعملون في هذا البلد الخليجي.

*** منظمة التحرير الفلسطينية**

صوّتت منظمة التحرير الفلسطينية أثناء القمّة العربية التي عُقدت في القاهرة في ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ ضد إدانة العراق. ثمّ اقترح الرئيس ياسر عرفات أن تكون لجنة عربية مهمّتها التفاوض مع صدام حسين لإيجاد حلّ للمسألة. ثمّ تضاربت الآراء الفلسطينية باختلاف العواصم الصادرة منها. واعتبر المراقبون السياسيون أنّ الفلسطينيِّين يريدون إرضاء جميع الأطراف لذلك اتسمت بياناتهم بالغموض.

*** الاردن**

بعد أسبوع واحد من الغزو شنّ الملك حسين حملة واسعة على الكويت ودول الخليج الاخرى محمّلها مسؤولية انهيار أسعار النفط وهذا ما دفع العراق إلى غزو الكويت. وفي ٩ آب (أغسطس) ١٩٩٠ زار رئيس وزراء الأردن مضر بدران سوريا ليدعوها لدعم العراق. وتجاه الغضب الذي تملّك الدول العربية، أصدر الأردن بياناً في ٨ آب (أغسطس) أعلن فيه أنّه لا

يعترف بضمّ الكويت إلى العراق. وعلى الرغم من إعلان الأردن احترامه لقرارات الأمم المتحدة في ما يتعلّق بفرض الحصار على العراق ظلّ العراق يستعمل ميناء العقبة لخرق الحصار المفروض عليه. ثمّ حاول الاردن إيجاد حلّ وسط يجنّبه غضب العراق فطرح بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية حلاً يقضي بانسحاب متزامن بين القوّات العراقية من الكويت والقوّات الأجنبية من المنطقة. وكان موقف الاردن مماثلاً أثناء تحرير الكويت. لقد اعتبر الحرب والتحالف ضد العراق أمراً غير عادل والهدف الأساسي منه تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط.

*** اليمن**

كان موقف اليمن إزاء الاحتلال العراقي للكويت منحازاً بعض الشيء للعراق. ولقد صدر تقرير عن وزارة الخارجية اليمنية يوضح سياسة بلاده في نقاط عدّة:

- عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمّه للكويت وطلبها انسحاب العراق من الكويت.

- اليمن ترفض التدخّل العسكري الأجنبي في المنطقة، وتطلب حلّ القضية بالطرق السلمية في إطار الأسرة العربية.

- تدين اليمن الإجراءات العسكرية ضد العراق.

- توافق على بحث قضايا المنطقة وتؤيّد المبادرة العراقية بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٩٠.

وأعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح: «أنّ إجبار العراق على الانسحاب من الكويت هو ذريعة لتدمير العراق الشقيق».

غير أنّ هذا الاستنكار تحوّل بعد دخول قوّات التحالف الدولي إلى تحالف ومن ثمّ دعم للعراق. أمّا سبب هذا التأييد للعراق فهو العلاقات الطيّبة التي تربط ما بين البلدين، لا سيّما بعد أن دعم العراق الوحدة اليمنية.

*** السودان**

في ٤ آب (أغسطس) ١٩٩٠ توافد السودانيّون إلى الشوارع في تظاهرات تؤيّد الاحتلال العراقي للكويت. وفتح المجال أمام السودانيّين للإنضمام إلى صفوف الجيش العراقي. وقاطع الشعب الصحف المصرية وراح يتابع أخبار عمليّات صدام حسين. أمّا من الناحية الرسمية، فلم تطلب الحكومة انسحاب العراق ورفضت التدخّل الأجنبي والإدانة.

ويعود سبب هذا التأييد لصدام حسين، أنّ العراق كان يقدّم مساعدات مادّية للسودان، فضلاً عن النفط الذي كان يزوّدها به.

*** ليبيا**

أصدرت وزارة الخارجية الليبية بياناً دعت فيه الدول العربية إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربية وشدّدت على أنّ أي اعتداء خارجي على دولة عربية يُعتبر اعتداءً على الأمة العربية كلّها. وبعد بدء حرب التحرير طلب العقيد القذافي من الامم المتحدة أن توقف العملية العسكرية التي تستهدف العراق. وراسل الملوك والرؤساء العرب يناشدهم للتضامن لصدّ العدوان الاجنبي ووضع حدّ لهذه الحرب التي تمزّق الخليج وهي في نظره وسيلة للقضاء على العراق.

أمّا من الناحية الشعبية، فلقد ملأت الشوارع الجماهير التي تؤيّد العراق أشدّ التأييد وتندّد بالحرب التي شنّت ضدّه.

*** تونس**

ألقت تونس الضوء على أهمية جامعة الدول العربية في حلّ الأزمات. فهي الوحيدة القادرة في هذه الظروف أن تجد حلاً سلمياً للخلافات التي تفصل بين العراق والكويت. أمّا في ما يتعلّق بحرب التحرير فلقد وقفت تونس في وجه الحرب وأعرب المواطنون التونسيون عن رأيهم في الشوارع. وأعلن وزير الخارجية الحبيب بولداس أنّ هذه الحرب تهدف إلى القضاء على العراق وليس إلى تحرير الكويت. وبعد تحرير الكويت أبدى هذا الأخير فرحه، غير أنّه طالب بوضع حدّ للأعمال العسكرية الموجّهة ضد العراق.

*** الجزائر**

أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بياناً رفضت فيه الغزو العراقي للكويت وطالبت بانسحاب القوّات العراقية من دون قيد أو شرط واعترفت بسيادة الكويت. وفور نشوب حرب التحرير كرّرت الجزائر موقف تونس وليبيا ودعت الامم المتحدة إلى ايقاف هذه المجازر.

*** المغرب**

أدان مجلس الوزراء المغربي في اليوم الأول من الاحتلال الغزو العراقي واعتبره منافياً لميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وأعلن الملك المغربي تعاطفه مع الشعب العراقي وليس مع صدام حسين. لذلك أيّد المغرب الاضراب العام الذي شمل البلد تعاطفاً مع ضحايا الشعب العراقي.

*** موريتانيا**

رفضت موريتانيا إدانة العراق وشدّدت على عدم ضرورة اللجوء إلى السلاح لحلّ النزاع بين الإخوان العرب. وعند نشوب حرب التحرير، ساندت موريتانيا العراق وطلبت وقف إطلاق النار.

*** جامعة الدول العربية**

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة غير عادية أصدر على أثرها تقريراً أعلن فيه أنّه يندّد بالغزو العراقي للكويت ويطالب بانسحابه من دون قيد أو شرط. وشدّد على ضرورة اللجوء إلى الوسائل السلمية لفضّ النزاع وعلى رفضه لأيّ تدخّل أجنبي في الأمور العربية ودعا إلى انعقاد مؤتمر قمة عربي. فعقدت قمّة عربية غير عادية في القاهرة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٩٠. وجاء قرارها كما يلي:

بعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذي صدر في القاهرة في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠.

وانطلاقاً من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

وانطلاقاً من ميثاق الامم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و٥١.

وإدراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العُليا، قرّر ما يلي.

١ - تأكيد قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في ٣ آب (أغسطس) ١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤.

٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣، ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

٣ - إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضمّ الكويت إليه ولا بأيّة نتائج أُخرى مترتبة على غزو القوّات العراقية للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قوّاته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١.

٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية باعتبارها دولة عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسّك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي.

٥ - شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقوّاته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، واعتبار الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى أعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوّات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

٦ - الإستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوّات عربية لمساندة القوّات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضدّ أي عدوان خارجي.

٧ - تكلّف القمّة العربية الطارئة أمين عام جامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

٢ - ردود الفعل الاقليمية

*** تركيا**

في اليوم الأول من الاحتلال أصدرت الحكومة التركية بياناً أعربت فيه عن أسفها تجاه ما يحصل بين العراق والكويت وأملت في أن يتوصّل الفريقان إلى إيجاد حلّ سلمي للأزمة. غير أنّه مع تقدّم الأحداث تشدّد الموقف التركي فأدانت الحكومة العراق وطالبته بالانسحاب الفوري. ومع عدم تراجع العراق، ساهمت تركيا في فرض الحصار عليه فأغلقت الحدود وخط أنابيب النفط الذي يعبر أراضيها وسمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انسرليك الجوية وتمركز ٢٠٠ ألف جندي تركي عند الحدود التركية - العراقية. وكانت تركيا تبغي تسريع الأمور والانتهاء من مسألة جارها الخطير، العراق. فأعلنت عن استعدادها لإرسال جيشها إلى الخليج إذا لزم الأمر.

*** ايران**

أعلن الرئيس هاشمي رفسنجاني في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٩٠ أنّ إيران توافق على وجود القوّات الاجنبية في المنطقة، شرط أن ترحل بعد الإنتهاء من تحرير الكويت، وهذا موقف دلّ على حياد إيران. وقد كسبت إيران من جراء ذلك فوائد عديدة منها «إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران» وإلغاء العزلة والحصار.

٣ ـ ردود فعل المنظمات الدولية

*** ردّة فعل الامم المتحدة**

بعد مرور ساعات قليلة على الغزو العراقي للكويت عقد مجلس الأمن جلسة طارئة واعتمد القرار ٦٦٠/ ١٩٩٠ الصادر في ٢/٨/ ١٩٩٠: «إنّ مجلس الأمن إذ يشعر بالإنزعاج الشديد لغزو الكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، من قبل القوّات المسلحة العراقية. وإذ يقرّر أنّ هناك انتهاكاً قائماً للسلام والأمن الدوليّين في ما يتعلّق بالغزو العراقي للكويت.

وعملاً بالمادتين ٣٩ و٤٠ من ميثاق الامم المتحدة فإنّ المجلس:

١ ـ يدين الغزو العراقي للكويت.

٢ ـ يطالب بأن يسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قوّاته التي كانت فيها في أوّل آب (أغسطس) ١٩٩٠.

٣ ـ يدعو العراق والكويت إلى البدء في الحال في مفاوضات مكثّفة حول تسوية خلافاتهما ويؤيّد جميع الجهود في هذا الصدد، وخاصة تلك التي تبذلها الجامعة العربية.

٤ ـ يقرّر الاجتماع مرّة أخرى حسبما يقتضي الأمر لبحث مزيد من الخطوات للتأكد من التقيّد بهذا القرار».

وبما أنّ العراق لم يلتزم بقرارات الأمم المتحدة عقد مجلس الأمن اجتماعاً ثانياً، فجاء القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ الصادر في ٦/٨/ ١٩٩٠:

«إنّ مجلس الأمن:

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠/ ١٩٩٠ وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأنّ العدوان الذي شنّه العراق ضد الكويت لا يزال مستمرّاً ممّا يسبّب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادي.

وتصميماً منه على وضع حدّ لغزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وإذ يلاحظ أنّ حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للإمتثال للقرار ٦٦٠/ ١٩٩٠.

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليّات الموكلة إليه بموجب الميثاق للحفاظ على السلم والأمن الدوليّين.

وإذ يؤكّد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديّاً أو جماعيّاً، ردّاً على الهجوم المسلّح الذي قام به العراق ضد الكويت وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق. وإذ يتصرّف وفقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

١ - يقرّر أنّ العراق لم يمتثل حتى الآن، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠/ ١٩٩٠ واغتصب سلطة الحكومة الشرعية للكويت.

٢ - يقرّر نتيجة لذلك اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت.

٣ - يقرّر أن نمنع جميع الدول ما يلي:

أ - إستيراد أي من السلع أو المنتجات التي يكون مصدرها العراق والكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها.

ب - أيّة أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأيّة تعاملات تقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أيّة سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منها بعد هذا القرار. بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

ج - أيّة عمليّات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لأيّة سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أيّة معدّات عسكرية أخرى سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن. ولا يشمل الإمدادات المخصّصة بالتحديد للأغراض الطبّية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في

العراق أو الكويت أو كلّ منهما، وأيّة أنشطة تقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها يكون من شأنها تعزيز أو يقصد بها تعزيز عمليّات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

٤ ـ يجب أن تمتنع جميع الدول عن توفّر لحكومة العراق، أو لأيّة مشاريع تجارية أو صناعية أو أيّة مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، أيّة أموال أو أيّة موارد مالية أو اقتصادية أخرى أو تمنع رعاياها أو أي اشخاص داخل أقاليمها من إخراج أيّة أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام بأيّة طريقة أخرى بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة أو لأيّ من مشاريعها، ومن تحويل أيّة أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت في ما عدا المبالغ المدفوعة المخصّصة بالتحديد للأغراض الطبّية أو الإنسانية والمواد الغذائية في الظروف الإنسانية الخاصة.

٥ ـ يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقّة وفقاً لأحكام هذا القرار بغضّ النظر عن أيّ عقد تمّ إبرامه أو ترخيص تمّ منحه قبل هذا التاريخ.

٦ ـ يقرّر أن يشكّل وفقاً للمادة ٣٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضائه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدّم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها:

أ ـ أن تنظّم في التقارير التي ستقدّم إلى الأمين العام والتي تتعلق بالتقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ب ـ أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات التي اتخذتها في ما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للأحكام المبيّنة في هذا القرار.

٧ ـ يطلب إلى جميع الدول التعاون التام مع اللجنة في ما يتعلق بقيامها بمهمتها بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذاً لهذا القرار.

٨ ـ يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بكلّ المساعدة اللازمة واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض.

٩ ـ يقرّر أنّه بغض النظر عن الفقرات في القرار التي تمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، يطلب إلى جميع الدول ما يلي:

أ ـ إتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأموال التي تملكها الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب ـ عدم الإعتراف بنظام تقيمه سلطة الاحتلال.

١٠ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار على أن يقدم التقرير الأول خلاله ٣٠ يوماً.

١١ ـ يقرّر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل بذل الجهود كي يتم في وقت مبكر، إنهاء الغزو الذي قام به العراق».

في ٨ آب (أغسطس) ١٩٩٠، عاد واجتمع مجلس الأمن وأصدر القرار ٦٦٢/ ١٩٩٠ وأتى كالتالي:

تبنى مجلس الأمن يوم ٨/٨/ ١٩٩٠ بالاجماع القرار ٦٦٢ الذي يعتبر أنّ ضمّ الكويت إلى العراق أيّاً كان الشكل والذريعة ليس له أيّ أساس قانوني وهو لاغٍ وكأنّه لم يكن.

١ ـ وينص القرار على أنّ ضمّ العراق للكويت ليس له تحت أيّ شكل وأيّة ذريعة أساس قانوني في الصحّة ويعتبر لاغياً وباطلاً.

وطالب القرار بسحب العراق لقوّاته من الكويت، مؤكداً عزمه على إعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت.

٢ ـ يطالب كافة الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الإعتراف بهذا الضمّ والامتناع عن الإتيان بأيّ عمل أو تعامل قد يفسّر على أنّه اعتراف غير مباشر بهذا الضمّ.

٣ ـ يطالب العراق بإلغاء كافة الإجراءات التي قام بها لضمّ الكويت.

٤ ـ يقرّر استمرار إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس ومواصلة جهوده لوضع نهاية قريبة للإحتلال».

وبعد عشرة أيّام اجتمع المجلس وأصدر القرار ٦٦٤/ ١٩٩٠:

«إنّ المجلس، إذ يشير إلى غزو العراق للكويت وإعلانه ضمّ الكويت إليه، وإلى القرارات ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٣.

وإذ يشعر بالقلق البالغ بالنسبة لسلامة ورفاهية رعايا بلدان ثالثة في العراق والكويت.

وإذ يشير إلى التزامات العراق في هذا الشأن طبقاً للقانون الدولي.

وإذ يرحّب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد أن أعرب أعضاء المجلس في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٩٠ عن انشغالهم وقلقهم.

وإذ يتصرّف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ ـ يطلب أن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور وأن يسهّل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليّين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا.

٢ ـ يطلب أيضاً ألاّ يتخذ العراق أيّ إجراء، يكون من شأنه تعريض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر.

٣ ـ يُؤكد من جديد، ما قرّر في القرار ٦٦٣/ ١٩٩٠، أنّ قيام العراق بضمّ الكويت باطل ولاغ. ويطلب لذلك أن تلغي حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات، وأن تمتنع عن القيام بأيّ عمل من هذه الأعمال في المستقبل.

٤ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن تقريراً عن هذه الأعمال.

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن، تقريراً عن مدى الالتزام بهذا القرار».

وتبع هذا القرار في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٩٠ القرار ٦٦٥/ ١٩٩٠.

«إنّ مجلس الأمن:

مشيراً إلى قراراته رقم ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤ لعام ١٩٩٠، ومطالباً بتطبيقها تطبيقاً كاملاً وبعد قراره بفرض عقوبات تتّفق مع المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، ومصرّاً على وضع نهاية لاحتلال العراق للكويت وإعادة السلطة الشرعية والسيادة والاستقلال ووحدة الأرض للكويت ممّا يتطلب التنفيذ السريع للقرارات السابقة.

والمجلس إذ يأسف للخسائر التي وقعت في صفوف الأبرياء من جراء الغزو العراقي للكويت ورغبة منه في تجنّب سقوط مزيد من الضحايا فإنّه يشير إلى أنّ العراق لا يزال يرفض الإمتثال للقرارات السابقة خاصة استمرار الحكومة العراقية في تصدير بترولها على ناقلات تحمل العلم العراقي فإنّ المجلس:

١ - يدعو الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي لها قوّات بحرية في المنطقة أن تتّخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحدّدة في إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليّات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولتها ووجهتها والتحقّق منها، ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتي ينصّ عليها القرار ٦٦٠.

٢ - يدعو المجلس الدول الأعضاء، بناء على ذلك، إلى التعاون حسبما تقتضي الضرورة لضمان الإمتثال لأحكام القرار ٦٦١ مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حدّ ممكن وفقاً للفقرة الأولى.

٣ - يُطلب من كافة الدول، وفقاً للميثاق، أن تقدّم مثل هذه المساعدة اللازمة للدول التي تتعاون مع حكومة الكويت.

٤ ـ يرجو الدول المعنية أن تنسّق أعمالها الرامية لتنفيذ مواد هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب أساليب لجنة الأركان العسكرية وأن تقدّم، بعد التشاور مع الأمين العام، التقارير إلى مجلس الأمن ولجنته المنبثقة عنه بمقتضى القرار ٦٦١ لتسهيل رصد ومتابعة تنفيذ هذا القرار.

٥ ـ يقرّر المجلس مواصلة أعماله لمتابعة هذه المسألة».

ثمّ تتالت القرارات وأهمّها:

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٦/ ١٩٩٠
الصادر في ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠

إنّ مجلس الأمن إذ يشير إلى قراره ٦٦١/ ١٩٩٠ الذي يطبّق الفقرتين ٣ج، ٤ منه على المواد الغذائية إلاّ في الظروف الإنسانية، وإذ يسلم بأنّه قد تنشأ ظروف يتعيّن في ظلّها تزويد السكّان المدنيّين في العراق أو الكويت بالمواد الغذائية من أجل تخفيف المعاناة البشرية.

وإذ يلاحظ في هذا الصدد أنّ اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ من القرار تلقّت رسائل من أعضاء عديدين.

وإذ يؤكّد أنّ مجلس الأمن هو الذي يحدّد وحده أو من خلال لجنة ما إذا كانت نشأت ظروفاً إنسانية.

وإذ يساوره بالغ القلق لعدم وفاء العراق بالتزاماته المحدّدة بموجب القرار مجلس الأمن ٦٦٤/ ١٩٩٠ في ما يتعلق بسلامة رعايا الدول الثالثة ورفاهيتهم، وإذ يؤكّد من جديد أنّ العراق يتحمّل المسؤولية الشاملة في هذا الشأن بموجب القانون الإنساني الدولي بما فيه معاهدة جنيف الرابعة حيث انطبق ذلك وإذ يتصرّف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة:

١ ـ يقرّر أن تبقى اللجنة الحالية في ما يتعلق بالمواد الغذائية في العراق والكويت قيد التحرّك المستمر حتى يتسنّى أن يحدّد على النحو اللازم لأغراض الفقرة ٣ج والفقرة ٤ من القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ ما إذا كانت ظروف إنسانية قد نشأت.

٢ ـ يتوقّع أن يفي العراق بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦٤/ ١٩٩٠ في ما يتعلق برعايا الدول الثالثة ويؤكد من جديد أنّ العراق يظل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن سلامتهم ورفاهيتهم وفقاً للقانون الإنساني الدولي بما فيه معاهدة جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك.

٣ ـ يطلب إلى الأمين العام لأغراض الفقرتين ١ و٢ من القرار هذا أن يلتمس بصفة عاجلة ومستمرّة معلومات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الوكالات الإنسانية المناسبة وسائر المصادر عن مدى توفّر الأغذية في العراق والكويت، وأن ينقل هذه المعلومات بصفة منتظمة إلى اللجنة.

٤ ـ يُطلب كذلك أن يولي اهتماماً خاصاً عند التماس مثل هذه المعلومات وتقديمها للفئات التي يمكن أن تتعرّض للمعاناة بوجه خاص مثل الأطفال دون سن الخامسة عشرة والحوامل والوالدات والمرضى والمسنّين.

٥ ـ يقرّر أن تقوم اللجنة إذا رأت بعد تلقّي التقارير من الأمين العام أنّه قد نشأت ظروف توجد فيها حاجة إنسانية ماسة لإمداد العراق أو الكويت بالمواد الغذائية لتخفيف المعاناة البشرية بإبلاغ المجلس فوراً بقرارها المتعلق بطريقة تلبية هذه الحاجة.

٦ ـ يشير على اللجنة أن تضع في اعتبارها عند صياغة قراراتها أنّه ينبغي أن يتمّ توفير المواد الغذائية من خلال الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الوكالات الإنسانية وأن يتمّ توزيعها بمعرفتها أو تحت إشرافها لضمان وصول هذه المواد الغذائية إلى المستفيدين المستهدفين.

٧ ـ يُطلب إلى الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة من أجل تيسير إيصال المواد الغذائية إلى العراق والكويت وتوزيعها وفقاً لإحكام هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة.

٨ ـ يشير إلى أنّ القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ لا ينطبق على الإمدادات المرسلة

على وجه التدقيق للأغراض الطبّية ولكن يوصى في هذا الصدد بتصدير الإمدادات الطبّية تحت الإشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدّرة أو بواسطة الوكالات الانسانية المناسبة.

قرار مجلس الأمن ٦٧٠/ ١٩٩٠

الصادر في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد قراراته ٦٦٠/ ١٩٩٠ و٦٦١/ ١٩٩٠ و٦٦٢/ ١٩٩٠ و٦٦٤/ ١٩٩٠ و٦٦٥/ ١٩٩٠ و٦٦٦/ ١٩٩٠ و٦٦٧/ ١٩٩٠.

وإذ يدين استمرار الاحتلال العراقي للكويت، وعدم قيام العراق بإلغاء اجراءاته وإنهاء ضمّه المزعوم واحتجازه رعايا دول ثالثة ضد رغبتهم ممّا يمثّل انتهاكاً صارخاً للقرارات ٦٦٠/ ١٩٩٠ و٦٦٢/ ١٩٩٠ و٦٦٤/ ١٩٩٠ و٦٦٧/ ١٩٩٠ وللقانون الانساني الدولي.

وإذ يدين كذلك معاملة القوّات العراقية للمواطنين الكويتيّين، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت ممّا يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

إذ يلاحظ بقلق بالغ المحاولات الدؤوبة للتهرّب من التدابير الواردة في القرار ٦٦١/ ١٩٩٠...

وإذ يلاحظ كذلك أنّ بعض الدول حدّد عدد الموظفين الدبلوماسيّين والقنصليّين العراقيّين في بلدانه، وأنّ دولاً أخرى تعتزم القيام بذلك...

وتصميماً منه على أن يضمن بجميع الوسائل اللازمة التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار ٦٦١/ ١٩٩٠.

وتصميماً منه على ضمان احترام مقرّراته وأحكام المادتين ٢٥ و٤٨ من ميثاق الامم المتحدة...

وإذ يؤكّد أنّ أيّة إجراءات تتّخذها حكومة العراق وتكون مناقضة للقرارات المذكورة أعلاه أو المادتين ٢٥ و٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة، من

قبل المرسوم رقم ٣٧٧ الصادر عن مجلس الثورة في العراق في ١٦ من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠، تعتبر ملغاة وباطلة. . .

وإذ يؤكّد من جديد تصميمه على ضمان الإمتثال لقرارات مجلس الأمن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حدّ ممكن. . .

وإذ يرحّب باستخدام الأمين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصّل إلى حلّ سلمي يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقاً لهذا الهدف. . .

وإذ يؤكّد لحكومة العراق أنّ استمرارها في عدم الإمتثال لأحكام القرارات ٦٦٠/ ١٩٩٠ و٦٦٧/ ١٩٩٠، يمكن أن يدفع المجلس إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما فيه الفصل السابع. . .
وإذ يشير إلى أحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يطلب إلى جميع الدول أن تلقي بالتزاماتها بضمان الإمتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١/ ١٩٩٠، ولا سيّما الفقرات ٣ و٤ و٥ منه.

٢ - يؤكّد أنّ القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات.

٣ - يقرّر أنّ على جميع الدول، بصرف النظر عن وجود أيّة حقوق يمنحها أي اتفاق دولي أو أيّ عقد مبرم أو أيّ ترخيص ممنوح قبل تاريخ هذا القرار، أو أيّة التزامات يفرضها مثل هذا الاتفاق أو العقد أو الترخيص أو التصريح، ألاّ تسمح لأيّة طائرة بأن تقلع من إقليمها إذا كانت تحمل أيّة شحنة إلى العراق أو الكويت أو منهما، عدا الأغذية في الظروف الإنسانية، وهنا بصدور إذن من المجلس أو اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١/ ١٩٩٠، للأغراض الطبّية، أو التي تخص على وجه الحصر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريّين لإيران والعراق.

٤ - يقرّر كذلك ألاّ تسمح جميع الدول لأيّة طائرة من المقرّر أن تهبط في العراق أو الكويت، أيّاً كانت الدولة المسجّلة فيها بالمرور فوق أقاليمها ما لم:

أ - تهبط هذه الطائرة في مطار تحدّده هذه الدولة خارج العراق أو الكويت، ليتسنّى تفتيشها ضماناً لعدم وجود أيّة شحنة على متنها تمثّل انتهاكاً للقرار ٦٦١/ ١٩٩٠ أو هذا القرار، ويجوز لهذا الغرض احتجاز الطائرة لأيّة فترة يقتضيها الأمر. . .

ب - أو توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١/ ١٩٩٠، على هذه الرحلة الجوّية المعنية.

ج - أو تأذن الأمم المتحدة بهذه الرحلة بوصفها مخصّصة على وجه الحصر لأغراض فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريِّين لإيران والعراق.

٥ - يقرّر أن تتّخذ كلّ دولة جميع التدابير اللازمة لضمان أن تمتثل أيّة طائرة مسجّلة في إقليمها أو يشغلها متعهّد يوجد مقرّ عمله الرئيسي أو محل إقامته الدائم في إقليمها لأحكام القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ وهذا القرار. . .

٦ - يقرّر كذلك أن تخطر جميع الدول، في الوقت المناسب، اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ بأيّة رحلة جوّية بين إقليمها والعراق أو الكويت لا تنطبق عليها شروط الهبوط المنصوص عليها في الفقرة ٤ أعلاه، وبالقصد من هذه الرحلة الجوّية. . .

٧ - يُطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية شيكاغو، لضمان التنفيذ الفعّال لأحكام القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ أو هذا القرار. . .

٨ - يُطلب إلى جميع الدول أن تقوم باحتجاز أيّة سفينة عراقية التسجيل تدخل موانئها وتستخدم أو تكون قد استُخْدِمت في انتهاك القرار ٦٦١/ ١٩٩٠، فلا يُمنح مثل هذه السفن حق دخول موانئها إلاّ في الأحوال التي يُعترف، في إطار القانون الدولي، بأنّها ضرورية لحماية حياة البشر. . .

٩ - تذكّر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٦٦١/ ١٩٩٠، في ما يتعلق بتجميد الأموال العراقية وحماية الأموال التي تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة في إقليمها وتقديم تقارير بشأن هذه الأموال إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١/ ١٩٩٠.

١٠ ـ يطلب إلى جميع الدول تزويد اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات التي تتّخذها لتنفيذ الأحكام الواردة في هذا القرار. . .

١١ ـ يؤكّد أنّ على منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصّصة وسائر المنظمات الدولية في منظمة الأمم المتحدة أن تتّخذ ما قد يلزم من تدابير لإنقاذ أحكام القرار ٦٦١/ ١٩٩٠ وهذا القرار.

١٢ ـ يقرّر في حالة التهرّب من أحكام القرار ٦٦١/ ١٩٩٠، أو هذا القرار من قبل إحدى الدول أو مواطنيها أو من خلال إقليمها، أن ينظر في اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهرّب.

١٣ ـ يؤكّد من جديد أنّ اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت، وأنّ العراق بوصفه طرفاً متعاقداً سلمياً لجميع أحكامها، وهو مسؤول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الإنتهاكات الجسيمة التي يرتكبها، كما يُعتبر الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة أو يأمرون بارتكابها مسؤولين عنها.

*** المجموعة الأوروبية**

أصدرت المجموعة الاوروبية في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ بياناً شدّدت فيه على انسحاب القوّات العراقية من الكويت وأيّدت قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦٠.

وعادت هذه الدول واجتمعت في ٦ آب (أغسطس) وأعلنت الحظر الشامل على النفط والسلاح العراقي ودعت إلى إيجاد حلّ عربي للنزاع.

وفي ٧ أيلول (سبتمبر) أعلنت تقديم مساعدات مالية لمصر والأردن وتُركيا لأنّها البلدان الأكثر تضرّراً من هذه الأزمة وأعلنت عن استعدادها لتقديم مساعدات تخدم الإنسانية.

*** حلف شمال الاطلسي**

اجتمع مجلس حلف شمال الاطلسي في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠

فصدر عنه بيان عبّر فيه عن «التزامه الكامل للعمل من أجل التطبيق الكامل لقرارات الامم المتحدة، بما في ذلك التنفيذ العملي المؤثر للعقوبات، والمساهمة القائمة على التضامن في عمليات البحث عن حلّ».

٤ ـ ردود فعل الدول الأخرى

* الولايات المتحدة الأميركية

فور بلوغ خبر الغزو أصدر البيت الأبيض ثلاثة بيانات أدان فيها العراق وطالب بانسحاب قوّاته بأسرع وقت ممكن ومن دون قيد أو شرط وأعلن عن تجميد الأموال والممتلكات العراقية والكويتية وأرسل طائرات (ف/ ١٥) إلى المملكة العربية السعودية. واستطاعت الكويت أن تطبّق خطة الطوارىء التي مكنت الأمير وأفراد الأسرة الحاكمة من الهرب والنجاة بفضل التعاون مع الولايات المتحدة. وطلبت الحكومة الشرعية الكويتية رسمياً من الولايات المتحدة أن تمدّ لها يد العون للتخلّص من الاحتلال. وأعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في ٣ آب (أغسطس) ١٩٩٠ أنّ دولته تدين أي توسّع للعراق يطال المملكة العربية السعودية أو أيّة دولة أخرى. وصدر بيان مشترك أميركي ـ سوفياتي يدين العراق لأنّه انتهك ميثاق الأمم المتحدة ويطالب الدول كافة بعدم تقديم السلاح له وباتخاذ الإجراءات اللازمة للردّ على اعتداءاته. فعرضت الولايات المتحدة في ١٩٩٠/٨/٤ مشروع قانون على مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية على العراق.

وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ أعلن الرئيس بوش «إنّ انسحاب العراق من الكويت ليس كافياً لحلّ الأزمة، وإنّما يجب لحلّها أن يتم نزع قوّة العراق العسكرية، وإزالة مصانع وقواعد صواريخه وكافة منشآته النووية، وكذلك يتعيّن على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كلّ الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة».

ومنح الكونغرس في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ موافقته على استخدام القوّة إذا لزم الأمر.

* **الإتحاد السوفياتي**

فور إعلان الغزو العراقي للكويت أدان الاتحاد السوفياتي العراق وطالب بانسحابه من دون قيد أو شرط إلى حدود ما قبل ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠. ثمّ وافق على القرار ٦٦٠ وراح ينسّق مع الولايات المتحدة فصدرت عنهما عدّة بيانات مشتركة. لكن على عكس الولايات المتحدة، كان الاتحاد السوفياتي يحاول إيجاد حلّ سلمي للأزمة من دون اللجوء إلى قوّة السلاح.

* **بريطانيا**

منذ بدء الغزو سارعت بريطانيا للتنسيق مع الولايات المتحدة، وأيّدت قرارات مجلس الأمن وكانت من أوّل الدول الاوروبية التي أرسلت قوّاتها إلى الخليج. وكانت بريطانيا ترفض أي حوار أو مفاوضات مع العراق، واعتبرت أنّ «انسحاب القوّات العراقية من الكويت لا يكفي، إنّه من الضروري توجيه ضربة ساحقة إلى العراق وتحطيم العمود الفقري لصدام حسين، وهدم البنية العسكرية وأيضاً البنية الصناعية، إن أمكن».

* **فرنسا**

في اليوم الأول من الغزو أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً أدانت فيه الغزو العراقي وجمّدت الأرصدة العراقية. ووافقت على قرار فرض الحظر الاقتصادي على العراق، وهي كانت قد عرضت على دول السوق الاوروبية المشتركة ألاّ تستورد النفط من العراق. أمّا في ما يتعلق بإرسال قوّاتها إلى المنطقة، فلقد أرسلت حاملة الطائرات «كليمونصو» إلى الخليج، غير أنّها أُصيبت بعطل ميكانيكي أبطأ تقدّمها.

وحاولت فرنسا أن تجد حلاً داخل الدول العربية، فأرسلت مبعوثيها على أمل إيجاد حلّ، غير أنّ محاولاتها كلّها باءت بالفشل. وبقيت فرنسا حتى ١٩ آب (أغسطس) ١٩٩٠ حتى أقرّت بضرورة تنفيذ الحظر بالقوّة. وعندما أعطى القرار ٦٧٨ العراق مهلة حتى أول كانون الثاني (يناير)، طلبت فرنسا أن تُمَدّد هذه المهلة حتى ١٥ كانون الثاني (يناير). ولم ترم فرنسا السلاح، بل حاولت من جديد أن تجد حلاً سلمياً، فعرضت على مجلس الأمن ما عُرف بـ«المبادرة الفرنسية الأخير للسلام» وهي تقوم على:

١ ـ إعلان العراق دون تأخير عن عزمه الانسحاب من الكويت وفقاً لبرنامج زمني مع البدء فوراً بإجراء انسحاب سريع ومكثّف.

٢ ـ إرسال مراقبين دوليّين للتحقّق من الإنسحاب وتشكيل قوّة لحفظ السلام تشارك فيها دول عربية.

٣ ـ منح العراق ضماناً بعدم الإعتداء.

٤ ـ الدعوة في اللحظة المناسبة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية المشاكل الأخرى في المنطقة خاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد الإنتهاء من تسوية الأزمة الكويتية.

غير أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل، لأنّ الولايات المتحدة والعراق اعترضتا عليها. فشاركت فرنسا في الحملة العسكرية.

*** الصين**

أدانت الصين، فور الغزو العراقي للكويت، العراق وطلبت منه التراجع من دون قيد أو شرط ووافقت على قرار مجلس الأمن. لكنّها رأت أنّ جامعة الدول العربية هي من يجب أن يحلّ هذه المسألة. وعلى الرغم من ذلك، وافقت الصين على فرض الحظر على العراق وتوقفت عن بيع السلاح له. ورفضت التصويت على القرار الذي يقضي بالتدخل العسكري وبعد اندلاع الحرب أعلن وزير الخارجية الصيني في بيان له: «ليس بوسع الصين في هذه اللحظة العصيبة سوى أن تناشد الطرفين المتحاربين إظهار أكبر قدر من ضبط النفس لتجنّب انتشار اللهب كي تتمكّن الجماعة الدولية من اتخاذ الإجراءات العاجلة والإستمرار في البحث عن سبل ووسائل التسوية السلمية اللازمة».

ملاحق

ملحق رقم ١

شيوخ الكويت منذ تاسيسها

حتى سنة ١٩٦٥

صباح بن جابر الصباح	١٧٥٢	١٧٦٢
عبد الله بن جابر الصباح	١٧٦٢	١٨١٢
جابر بن عبد الله الصباح	١٨١٢	١٨٥٩
صباح بن جابر الصباح	١٨٥٩	١٨٦٦
عبد الله بن صباح	١٨٦٦	١٨٩٢
مبارك آل الصباح	١٨٩٢	١٩١٧
جابر بن مبارك الصباح	١٩١٧	١٩١٨
سالم بن مبارك الصباح	١٩١٨	١٩٢٢
احمد الجابر الصباح	١٩٢٢	١٩٥٠
عبد الله سالم الصباح	١٩٥٠	١٩٦٥

ملحق رقم ٢

الحكومات الكويتية من ١٩٦٢ إلى ١٩٩٢

	التاريخ	رئيس الوزراء	العدد	عدد وزراء الأسرة الحكومة	عدد الوزراء الآخرين	نسبة وزراء الحكومة
١	١٧/١/٦٢	صباح السالم الصباح	١٤	١١	٣	٧٨,٦
٢	٢٨/١/٦٣	صباح السالم الصباح	١٥	١٠	٥	٦٦,٧
٣	٦/١٢/٦٤	صباح السالم الصباح	١٤	٦	٨	٤٢,٨
٤	٣/١/٦٥	صباح السالم الصباح	١٣	٤	٩	٣٠,٨
٥	٤/١٢/٦٥	جابر الأحمد الجابر الصباح	١٢	٤	٨	٣٣,٣
٦	٤/٢/٦٧	جابر الأحمد الجابر الصباح	١٦	٤	١٢	٢٥
٧	٢/٢/٧١	جابر الأحمد الجابر الصباح	١٣	٢	١١	٢٦,٧
٨	٩/٢/٧٥	جابر الأحمد الجابر الصباح	١٥	٤	١١	٢٦,٧
٩	٦/٩/٧٦	جابر الأحمد الجابر الصباح	١٨	٥	١٣	٢٧,٨
١٠	١٦/٢/٨١	سعد العبدالله السالم الصباح	١٨	٥	١٣	٢٧,٨
١١	٤/٣/٨١	سعد العبدالله السالم الصباح	١٦	٦	١٠	٣٧,٥
١٢	٣/٣/٨٥	سعد العبدالله السالم الصباح	١٦	٦	١٠	٣٧,٥
١٣	١٣/٧/٨٦	سعد العبدالله السالم الصباح	٢١	٦	١٥	٢٨,٦
١٥	٢٠/٦/٩٠	سعد العبدالله السالم الصباح	٢٢	٧	١٥	٣١,٨
١٦	٢٠/٤/٩١	سعد العبدالله السالم الصباح	٢٠	٥	١٥	٢٥
١٧	١٧/١٠/٩٢	سعد العبدالله السالم الصباح	١٥	٤	١١	٢٦,٦

ملحق رقم ٣

النص الكامل لبيان القوى الوطنية الكويتية في مؤتمر الطائف

(١٣ ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠)

(النص الكامل لبيان القوى الرسمية والشعبية والكويتية في ردّ فعلها الوحيد على الغزو العراقي لبلادها. وكان ذلك إثر مؤتمرها المنعقد في الطائف (السعودية) خلال الفترة من ١٣ ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠).

نص البيان الختامي

نحن أبناء الشعب الكويتي وممثلوه بكافة قطاعاته وفئاته وهيئاته الرسمية والأهلية ومؤسّساته الوطنية المتواجدون خارج دولة الكويت.

مجتمعين في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عُقد تحت رعاية أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح تلبية لدعوة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بمدينة جدّة في المملكة العربية السعودية في الفترة ٢٤ ـ ٢٦ ربيع الأول ١٤١١ هـ. الموافق ١٣ ـ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠م. تحت شعار: التحرير شعارنا... سبيلنا، هدفنا.

مسترجعين كافة الأحداث والتطوّرات التي وقعت داخل وطننا الحبيب وعلى الساحتين العربية والدولية منذ أن قام نظام الحكم العراقي في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ بعدوانه الغادر على دولة الكويت واحتلّ كامل أراضيها ثمّ أعلن بغياً وعدواناً ضمّها إلى بلده العراق.

وآخذين بالاعتبار كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد في افتتاح المؤتمر وكلمة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وكلمة المؤتمرين التي

ألقاها السيّد عبد العزيز حمد الصقر والتي أقرّت جميعاً كوثائق رسمية للمؤتمر. والتي ستكون منهاجاً للعمل الحكومي.

وواضعين نصب أعيننا كافة ما أجريناه من مناقشات ومداولات خلال فترة انعقاد مؤتمرنا هذا.

قد قرّرنا ما يلي:

١ ـ نعلن للعالم أجمع رفضنا القاطع لاحتلال نظام الحكم العراقي لوطننا الكويت وإدانتنا له باعتباره عدواناً آثماً على دولة الكويت المستقلة ذات السيادة والعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وانتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق والقوانين الدولية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ نعلن للعالم أجمع زيف وبطلان كافة الإدعاءات والمزاعم التي ساقها نظام الحكم العراقي تبريراً لجريمة غزوه واحتلاله دولة الكويت المستقلة مؤكدين رفضنا القاطع لهذا الإدعاءات والمزاعم التي تخالف الحقيقة والواقع ويكذّبها التاريخ.

٣ ـ نعلن للعالم أجمع مقتنا وإدانتنا لكافة أعمال القتل والبطش والتعذيب والإرهاب التي مارستها قوّات النظام العراقي ضدّ المدنيِّين العزل الأبرياء من المواطنين الكويتيِّين ومواطني الدول الشقيقة والصديقة والتي شملت النساء والأطفال وكذلك ما قامت به قوّت الاحتلال العراقي من اعتداءات على بيوت الله وأعمال السرقة والسلب والنهب التي امتدّت حتى إلى المستشفيات والمدارس، كما ندعو شعوب العالم أجمع إلى إدانة وشجب هذه الممارسات غير الإنسانية.

٤ ـ نعلن للعالم أجمع تمسّكنا بنظام الحكم الذي اختاره شعبنا منذ نشأته وارتضته أجياله المتعاقبة، وتجدّد البيعة لأميرنا، مؤكدين وقوف الشعب الكويتي كلّه رجالاً ونساء، شيوخاً وشباباً وأطفالاً صفاً واحداً خلف قيادتنا الشرعية ممثلة في أميرنا الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي عهده الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح حفظهما الله.

٥ ـ نعاهد الله ونعاهد أنفسنا وكافة أبناء شعبنا الصامدين في كويتنا الحبيبة، والمكافحين خارجها على أن يكون التحرير غايتنا والعودة هدفنا والأمير قائدنا والجهاد سبيلنا والوحدة الوطنية سلاحنا والموت في سبيل الله والوطن أسمى أمانينا، حتى يتحقّق لنا النصر بعون الله (. . .).

٦ ـ نحيّي صمود أبناء شعبنا في كويتنا الحبيبة وكفاحهم البطولي ضدّ قوّات الاحتلال الآثم ومقاومتهم الباسلة التي نتابعها ويتابعها العالم أجمع بالتقدير والاعزاز. ونشيد بتضحياتهم التي تنير سبلنا سبيل التحرير، ونؤكّد لهم أنّهم ليسوا وحدهم في مجابهة عدوان الفئة العراقية الباغية وأنّنا جميعاً نقف وراءهم. . . صفاً واحداً وتقف معنا كافة الشعوب المحبة للسلام الرافض للعدوان وتؤيّدنا وتحشد قوّاتها لمؤازرتنا في كفاحنا من أجل تحرير وطننا ودحر الغزاة وطرد المعتدين «اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون».

٧ ـ ندعو كافة أبناء الشعب الكويتي المتواجدين خارج وطننا الحبيب إلى العمل كلّ في مجاله ومن موقعه وبقدر استطاعته من أجل تحرير وطننا وطرد الغزاة المعتدين من ديارنا.

٨ ـ نعلن للعالم أجمع أنّ أهل الكويت كانوا منذ نشأتها وسيظلّون أبداً بعون الله أسرة واحدة متحابة متعاونة متراحمة متكافلة في السراء والضراء، وأنّهم مهما تباينت اجتهاداتهم وتفاوتت وجهات نظرهم فإنّها لن تخرج بهم عن نطاق الأسرة الواحدة، حبّ الكويت يؤلف بين قلوبهم والولاء والإخلاص لها يوحّد صفّهم وكلمتهم.

٩ ـ نعلن للعالم أجمع أنّ لا مساومة ولا تفاوض على سيادة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها ونؤكد رفضنا القاطع لأيّ حلّ لا يحقّق التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارىء المنعقد في القاهرة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٩٠ وقرارات مجلس الأمن الدولي التي أعلنت كلّها رفضها وإدانتها للعدوان العراقي على دولة الكويت المستقلة وإصراره على انسحاب القوّات العراقية بغير شروط من جميع الأراضي الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية الكويتية.

١٠ ـ لتخفيف الويلات والمعاملة غير الإنسانية التي يتعرّض لها المواطنون قررت منظمة الصليب الأحمر الدولية ولجنة الهلال والصليب الأحمر الوطنية وكافة الهيئات الإنسانية العالمية أن تبذل قصارى جهدها بالضغط على نظام الحكم العراقي لتخفيف الويلات والمعاملة الإنسانية التي يتعرّض لها المواطنون الكويتيّون والمقيمون في بلدنا من رعايا الدول الأخرى على يدّ قوّات الاحتلال العراقي ونرجو هذه الهيئات أن تبذل ما في وسعها لإيفاد مندوبين عنها لحماية المواطنين والمقيمين في الكويت من بطش وإرهاب وتنكيل قوّات الاحتلال العراقي.

١١ ـ نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي التحرّك بالسرعة الممكنة من أجل وضع حدّ للإجراءات العراقية الهادفة إلى إزالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطمس معالمها التاريخية وهويتها الوطنية والحضارية وتغيير تركيبتها السكانية بتهجير أهلها بالقوة وجلب مجموعات أجنبية لتحلّ محلّها وتسكن في بيوتهم وتستوطن ديارهم.

١٢ ـ ندعو مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار يجيز للمجتمع الدولي استعمال الوسائل المتاحة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل انسحاب قوّات الاحتلال العراقي من دولة الكويت وتمكين السلطة من العودة إليها، ونناشد على الخصوص الدول الخمس ذات العضوية الدائمة بالمجلس بما لها من تراث عريق ومبادىء تاريخية وما تحمله من مسؤولية، كبيرة في المجتمع الدولي العمل على تسهيل اتخاذ مثل هذا القرار.

١٣ ـ نُعرب عن عميق شكرنا لكافة الدول والشعوب الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب الكويت (. . .) ومساندتها قولاً وعملاً، مؤكدين أنّ الشعب الكويتي بأجياله المتعاقبة سيظل يذكر بالتقدير والعرفان هذا الموقف الشجاع العادل.

١٤ ـ نعرب عن عميق شكرنا للمجتمع الدولي ممّثلاً في الأمم المتحدة، وبخاصة الدول الصديقة في مجلس الأمن الدولي التي صوّتت لما اتخذه من قرارات وتدابير أكدت رفض وإدانة العدوان العراقي على

دولة الكويت وأعلنت وجوب الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوّات العراقية من جميع الأراضي الكويتية وأكدت عزمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت، كما نشيد بالجهود المخلصة التي بذلها سكرتير عام الأمم المتحدة ومندوبو الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل ذلك.

١٥ ـ ندعو الدول العربية الشقيقة التي تخلفت لسبب أو لآخر عن الوفاء لمبادئها والتزاماتها في رفض العدوان ونصرة الحقّ والعدل أن تعيد النظر في موقفها على ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمبادىء القومية والأخلاق العربية والقيم الإنسانية وتحكّم ضمائرها وتنضم إلى الإجماع الدولي الذي يعمل لإحقاق الحقّ وإزهاق الباطل، ولا شك أنّها في النهاية ستجد أنّ الموقف المبدئي الشجاع العادل خير وأبقى.

١٦ ـ نؤكد أنّ موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه المغتصبة لثقتنا بأنّ الشعب الفلسطيني بكل تضحياته ومثله ومبادئه لا يمكن أن يكون راضياً أو مقتنعاً بموقف هذه القيادات المنطلق من مصالحها الخاصة والذي يسيء في الدرجة الأولى إلى القضية الفلسطينية ومصداقية النضال الفلسطيني ومصالح الشعب الفلسطيني نفسه.

١٧ ـ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للدول العربية الشقيقة والصديقة. . . قادة وحكومات وشعوباً التي فتحت قلوبها وبيوتها وأراضيها لاستضافة ورعاية المواطنين الكويتيِّين الذين كانوا متواجدين فيها وقت العدوان العراقي الغاشم أو الذين نزحوا إليها في أعقابه. ونحن إذ نحيي هذا الموقف الأخوي الكريم بكل ما يجسّده من شهامة ومروءة عربية نسأل الله أن يجزيهم عن الكويت وأهلها خير الجزاء.

١٨ ـ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للمملكة العربية السعودية الشقيقة ملكاً وحكومة وشعباً لاستضافة مؤتمرنا وتوفيرها للخدمات والتسهيلات اللازمة لانعقاده وأداء أعماله (. . .).

١٩ ـ إنّنا نعلن أنّنا رغم آلامنا وجراحنا وما جرّه عدوان النظام العراقي الآثم من المصائب والويلات على شعبنا، فإنّنا لا نضمر للشعب العراقي شراً ولا نحمل له حقداً لأنّنا نعلم علم اليقين أنه مغلوب على أمره ينتظر ساعة الخلاص (. . .).

٢٠ ـ نؤكد أنّنا بعد أن يتحقّق لنا نصر الله (. . .) ونحرّر أرضنا (. . .)، سنقوم بعون الله وتوفيقه بإعادة بناء كويتنا الحبيبة. . . كويت المستقبل. . . كويت الأسرة الواحدة. . . أرض المحبة والوفاق والسلام والأمن والأمان. . . نبني صرحها على أسس راسخة من وحدتنا الوطنية ونظامنا الشرعي الذي اخترناه وارتضيناه لحكمنا معززين الشورى والديموقراطية والمشاركة الشعبية في ظلّ دستورنا الصادر عام ١٩٦٢م ملتزمين بمبادىء الحق والعدل والحرية والتكافل والتراحم والتعاضد وسائر المبادىء التي نشأ عليها مجتمعنا، مؤكدين أنّ للمرأة الكويتية دوراً إيجابياً وإسهاماً فعالاً في كويت المستقبل التي سيتعاون جميع الكويتيّين رجالاً ونساء، في بنائها. . . إسلامية العقيدة ملتزمة بقيم الإسلام ومبادئه وأحكامه، عربية الانتماء بالتاريخ والمشاعر والمصالح العليا وإنسانية النزعة ترفض الظلم وتدينه وتؤيّد الحقّ وتنتصر له. . . شجرة طيبة مباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء يستفيء بظلها أهلها والوافدون إليها، منارة فكر وحضارة وعطاء تسهم بخيرها في تقدّم ونماء وازدهار الأشقاء والأصدقاء وسائر الشعوب. مؤمنة بدورها الإنساني والحضاري وتواصلها الخيّر مع سائر الأمم والشعوب لما فيه خير ورفاه البشرية جمعاء.

ملحق رقم ٤

قوّات التحالف الدولي

تشكّلت قوّات التحالف قبل ١٧/١/١٩٩١ من الدول الآتية:

١ ـ الولايات المتحدة الأميركية

*** القوّات البرّية:**

وهي تتألف من ٢٠٠ ألف مقاتل، الفرقتين ١٨ و٨٢ المحمولتين جوّاً، الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكي، الفرقة ١٠١ أبرار جوّي، فرقة الفرسان المدرّعة الأولى، اللواء ١١ دفاع جوّي، الفرقة الثانية المدرّعة، اللواء ١٩٧ مشاة ميكانيكي، فوج الفرسان المدرّع الثالث، وحدات من فيلق المساندة الأوّل.

*** القوّات البحرية:**

فرقة مشاة البحرية الأولى، فرقة مشاة البحرية الثانية، فرقة مشاة المساندة، لواء مشاة البحرية الرابع، لواء مشاة البحرية السابع وجميع هذه الوحدات هي وحدات مدرّعة.

٤ حاملات طائرات، ٥٠ سفينة قتال، مجموعة سفن إنزال ودعم.

*** القوّات الجوّية:**

حوالي ٧٥٠ طائرة قتالية، حوالي ٦٥٠ طائرة هليكوبتر، عدد من طائرات التموين الجوّي بالوقود، عدد من طائرات الرصد والاستطلاع والعمليّات الالكترونية.

وتشكّل هذه الطائرات في تشكيلات جوّية:

- سربا مقاتلات اعتراضية.

- سربا مقاتلات متعدّدة المهام.

- سربا مقاتلات هجومية متطوّرة.

- سربا من طائرات الهجوم الأرضي المضاد للدبابات.

- سرب من المقاتلات القاذفة مشتركة في تركيا.

- سرب من المقاتلات القاذفة (الطائرة الشبح، ١٨ طائرة).

- سربا قاذفات ثقيلة متمركزة في ديغوغرسيا.

٢ ـ فرنسا

- ١٣ ألف جندي منهم ٥ آلاف في السعودية.

- ٤٨ دبابة AMX.

- ١٠ صواريخ «ميلان».

- ٤٨ هليكوبتر قتال (غازيل، دوفين ـ ٢، بوما).

- ٣٠ طائرة (ميراج F1، ميراج ٢٠٠٠ وجاغوار).

- ٣٠٠ رجل بحري.

- ١٤ مركب منها: حاملة الطائرات كليمنصو، الطراد كولبير، المدمّرة روبكلي، المدمّرة مولكالم، الفرقاطة بروتيه، الفرقاطة دوكينغ، وهي مسلحة بصواريخ سطح/ سطح من طراز «اكوسسيت» وصواريخ مضادة للطائرات من طراز «مازوركا» وكروتال.

٣ ـ بريطانيا

*** القوّات البرّية**

- ٩٠٠٠ جندي.

- سرب الدفاع الجوّي ٢٠.

- سرب إشارة.

- لواء مظلي.

- مجموعة من القوّات الخاصة .S.A.S.

- لوء مدرّع (فئران الصحراء).

*** القوّات البحرية**

ثلاث سفن قتالية المدمّرة يورك، الفرقاطة باتل اكس، الفرقاطة جوبيتر.

مجموعة سفن قتالية، غوّاصة، حاملة الطائرات «انفنسبل».

*** القوّات الجوّية**

- سرب مقاتلات من طراز تورنادر.

- سرب مقاتلات هجومية من طراز تورنادو .I.D.S.

- سرب مقاتلات هجومية من طراز جاغوار.

- ٤ طائرات رصد، ١٠ طائرات نقل جوّي.

٤ ـ الإتحاد السوفياتي

- ٢ سفينة دورية (حراسة).

٥ ـ بلجيكا

- ٢ طائرة ألغام، وسفينة.

٦ ـ إيطاليا

- سفن تجارية وطائرات نقل لنقل الوحدات الأميركية.

٧ ـ الأرجنتين

- كتيبة مظلات، وطائرتان.

٨ ـ اليابان

ـ ٣ سفن نقل.

٩ ـ هولندا

ـ ٢ فرقاطة.

١٠ ـ النروج

ـ سفينة تموين.

١١ ـ الدانمارك

ـ سفينة حربية، سفينة مستشفى.

١٢ ـ أوستراليا

ـ ٢ فرقاطة.

١٣ ـ إسبانيا

ـ ٢ سفينة حربية مدمّرة.

١٤ ـ كندا

ـ ٤٥٠ جندي.

ـ ١٨ طائرة مقاتلة CF-18.

ـ ٣ سفن.

١٥ ـ اليونان

ـ سفينة حربية.

١٦ ـ باكستان

- ٥٠٠٠ جندي.

١٧ - سوريا

- ٤٠٠٠ جندي.

١٨ - مصر

- فرقة ٣ مشاة ميكانيكي.
- وحدات خاصة.
- عناصر دفاع جوّي، إجمالي ٣٥ ألف جندي.

١٩ - المغرب

- ١٢٠٠ جندي في المملكة العربية السعودية.
- ٥٠٠٠ في الإمارات.

٢٠ - بنغلادش

- ٥٠٠٠ جندي.

٢١ - السنغال

- ٥٠٠ جندي.

٢٢ - المقاومة الأفغانية

- ٢٠٠٠ جندي.

المراجع

١ ـ «تاريخ الكويت»، عبد العزيز الرشيد، دار مكتبة الحياة.

٢ ـ «أسوار الطين»، حسن العلوي، دار الكنوز الأدبية ١٩٩٥.

٣ ـ «تاريخ الأقطار العربية المعاصر»، دار التقدّم، موسكو.

٤ ـ «٢١ دولة عربية لأمة عربية واحدة»، جان فرنسوا نودينو، ترجمة د. خليل أحمد خليل.

٥ ـ «حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١ ـ ١٩٩١»، رغيد الصلح، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

٦ ـ «القادة (خفايا ما قبل وبعد حرب الخليج)»، بوب وودورد، ترجمة محمود برهوم، دار الكتب المترجمة.

٧ ـ «الجنرال (بداية النهاية، قصة الخليج والحرب)»، د. رفعت سيّد أحمد، دار الكتاب العربي.

٨ ـ «الغزو العراقي للكويت»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، عدد خاص ١٩٥.

٩ ـ «النظم السياسية العربية المعاصرة»، الجزء الأول، الدكتور عطا محمد صالح والدكتور فوزي أحمد تيّم، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

القسم الثاني

البحرين

لمحة جغرافية

١ ـ الموقع والمساحة

تمتد دولة البحرين التي تقع في شبه الجزيرة العربية على ٦٩٢ كلم^2. ويتألف هذا الأرخبيل من ٣٣ جزيرة منفصلة عن بعضها البعض باستثناء البحرين والمحرّق وستّرة التي تشكّل جزءاً واحداً متماسكاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ البحرين هي الدولة الجزيرية الوحيدة في الجامعة العربية.

٢ ـ السكّان والمجتمع

يصل عدد سكّان دولة البحرين إلى حوالي ٥٦٠ ألف نسمة. وتضم العاصمة المنامة ومدينة المحرّق لوحدهما حوالي نصف سكّان الأرخبيل وتصل الكثافة السكانية بالتالي إلى ٨٣٢ نسمة بالكلم^2، ممّا يبيّن أنّها أكبر كثافة في البلدان العربية (مصر: ٥٧,٢ نسمة بالكلم^2 ولبنان: ٣٩٢ نسمة بالكلم^2). ويتزايد سكّان البحرين بنسبة ٣,٥٪ سنوياً. أما معدّل الحياة فهو ٧٠ سنة، وتعتبر نسبة الوفيات منخفضة إجمالاً (١٨٪). فالاستشفاء مجاني وكذلك التعليم، اما عدد الأسرة في المستشفيات والأطباء فهو كافٍ. ويتوجه إلى البحرين عدد كبير من المهاجرين القادمين من الهند والشرق الأوسط. ويشكل هؤلاء اليوم حوالي ٣٨٪ من عدد السكّان و٥٥٪ من القوّة العاملة. وينتشر التعليم والثقافة بشكل ملحوظ في البحرين، إذ يشكل المتعلمون نسبة ٨٥٪ من عدد السكّان. وعززت الجامعة التي أسست في العاصمة سنة ١٩٨٦ دور البحرين الثقافي في المنطقة كلّها.

أما من الناحية الدينية فينقسم السكّان البحرانيون بين مسلمين سنّة (٣٠٪) ومسلمين شيعة (٧٠٪). وتنتمي الأسرة الحاكمة إلى الطائفة السنية.

لغة البلاد الرسمية هي اللغة العربية. غير أنّ الغالبية العظمى من سكّان البحرين تستخدم اللغة الانكليزية. ويستخدم الإيرانيون الذين يقيمون في البحرين، وهم يشكلون ١٠٪ من السكّان، اللغة الفارسية.

٣ ـ المناخ

إنّ مناخ البحرين حار جداً ورطب وقليل الأمطار. ويتلقى البلد ٧٠٠ ملم سنوياً من الأمطار، وهذا معدّل ضئيل إجمالاً. أمّا اليوم فتعالج هذه المسألة بتحلية مياه البحر. أمّا معدل الحرارة السنوية فهو ٢٥° مئوية. وتتعدى الحرارة من نيسان (أبريل) إلى تشرين الأول (اكتوبر) الـ٤٥° مئوية. وتصل في كانون الثاني (يناير) إلى ١٨,٥° مئوية.

أمّا نباتات هذه المنطقة فهي صحراوية. وتعيش في هذا البلد حيوانات عديدة منها الأرانب البرية والعظاءات وجرذان الصحراء.

الاقتصاد

* الزراعة

الزراعة في البحرين محدودة، لا بل شبه غائبة بسبب حقل الماء الجوفي الشديد الملوحة. فلا يزرع سوى البلح (١٩ ألف طن) والخضار في الساحل الشمالي. لذلك تعتمد البحرين في غذائها على الاستيراد.

يبقى صيد اللؤلؤ مهماً (٧,٥٠٠ طن) ولكنه تأثر مؤخراً بالتلوّث الذي سببته حرب ايران والعراق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وحرب الخليج (١٩٩١).

* الثروة المنجمية

لقد وصل إجمالي الناتج القومي في البحرين سنة ١٩٩٤ إلى ٤,٧٠ مليار دولار ممّا يعادل ٨١٠٠ دولار للشخص الواحد. ويساهم النفط والغاز الطبيعي بـ٦٠٪ من مداخيل الدولة، على الرغم من أنّ الإنتاج البحراني للنفط ضئيل بالنسبة لإنتاج دول المنطقة الاخرى. فلقد انتجت البحرين في سنة ١٩٩٥ مليوني طن من البترول و٦,٦ مليار م^{٣} من الغاز الطبيعي. ويصل الاحتياطي البحراني من الغاز الطبيعي إلى ١٦٧ مليار م^{٣}.

* **الصناعة**

ترتكز الصناعة البحرانية على ثلاثة محاور: أوّلها تكرير النفط، إذ ينقل النفط الخام من المملكة العربية السعودية بواسطة أنابيب حيث يكرّر في البحرين (١٨ مليون طن سنوياً). أمّا المحور الثاني فهو إنتاج الالومينيوم الذي تحسّن في السنوات الأخيرة (٤٥٠ ألف طن سنوياً). وأخيراً، رصيف الانشاء في المنامة حيث تصلح ناقلات النفط.

لقد استطاعت البحرين على الرغم من ضعف إنتاجها النفطي أن تنوّع أنشطتها الاقتصادية. وجعل تعدّد الصناعات دول البحرين أكثر جاذبية، خصوصاً من الناحية السياسية.

أضعفت حرب الخليج اقتصاد البحرين، على الرغم من عودة النشاط سنة ١٩٩٢، فارتفعت نسبة البطالة (١٢٪ في ١٩٩٤) خصوصاً في صفوف الشبان. واستطاعت الدولة أن تثبت دورها كوسيط في جنوب الخليج الفارسي بفضل مرفأ مينى سليمان بالقرب من المنامة. ويعتبر مطار محرق الدولي من أهم المطارات في الخليج. وأثر افتتاح الصداقة سنة ١٩٨٦ الذي يربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية ايجابياً على السياحة البحرانية.

البحرين في التاريخ القديم

لقد وجد المنقبون في منطقة الممطلة جنوب وسط جزيرة البحرين أدوات تبيّن بعد دراستها انها تعود إلى إنسان العصر الحجري القديم. ويدل هذا على أنّ البحرين كانت موجودة وكان يسكنها إنسان بدائي منذ العصور السالفة.

ويعتقد بعض المؤرخين أنّ البحرين هي نفسها «جنة عدن» أو الفردوس بسبب الاسم الذي كان يُطلق عليها وهو «برديسو» أي فردوس في العربية. وكان السومريون يرددون اسطورة تتعلق بهذا الفردوس. ووفقاً لهذه الاسطورة توجه الاله «انكي» بعد نجاته من الفيضان إلى أرض الخلود في «دلمون» وأقام فيها. ثمّ أراد «جلجامش» بطل السومريين إدراك سر الخلود فتوجه إليه طالباً منه أن يبوح له بسرّه الغريب فأخبره الاله انكي انه يوم غرقه اثر الفيضان نزل إلى عمق البحر فرأى مياهه تتمازج وعيون ماء عذب. وفي وسط هذه الروعة وردة بيضاء ليست سوى «زهرة الخلود» التي تهدي الخلود لمن يحصل عليها. فتحركت النخوة في قلب البطل السومري وتوجه إلى عمق البحر باحثاً عن هذه الزهرة. ولكن خيبة أمل كبيرة كانت في انتظاره، إذ كانت الأفعى قد سبقته والتهمت «زهرة الخلود» وقُدّر لها الخلود.

خضارة دلمون

دلمون هي مملكة صغيرة نشأت في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد واستمرت حوالي ٣ آلاف سنة وكانت تتألف من جزيرة دلمون (أي البحرين اليوم) ومن المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية اليوم. أمّا سكّانها فكانوا من الساميين.

وكان سكّان دلمون يدفنون الأموات من محاربيهم في آكام من الصخور تسمى «طعوساً». ولا تزال هذه الآكام صامدة حتى يومنا هذا، تضفي على البلد رونقاً خاصاً إذ يتراوح ارتفاعها من ٤ إلى ٩ أقدام وقطرها من ١٠ إلى ٢٤ قدماً عند القاعدة. ويظن بعض الباحثين أنّ البحرين تضم أكبر مقبرة في العالم كلّه.

*** الثروة المائية**

كانت هذه المنطقة منذ القدم محط إعجاب ودهشة بسبب المياه الوفيرة التي تتدفّق في جنباتها. لذلك نرى في الجزء الشمالي من الجزيرة حدائق غناء تتوق العين إلى التمتّع بروعتها وسحُرها. وكان الأقدمون يعتبرون هذه المياه مقدسة، لا بل هدية من السماء بسبب ندرتها في هذه البقعة من العالم حيث تشتد حرارة الشمس والقيظ.

*** دلمون والسومريون**

قدم السومريون إلى وادي الرافدين قبل ٣٠٠٠ سنة من الميلاد وأقاموا في تلك المنطقة. أما ماضي هذا الشعب ووطنه الام فهما أمران لا يزالان مجهولين حتى اليوم. غير أنّ أساطيرهم تأتي على ذكر مكان يُدعى دلمون غني بالمياه العذبة ويعبد سكانه الالهين انكي ونينخورساك. ويبيّن أقدم نص تاريخي ذكرت فيه دلمون كُتب حوالي (٢٥٠٠ قبل الميلاد) أنّ هذه المنطقة كانت لها علاقات تجارية وثيقة مع الولاية السومرية لاغاش التي كانت ترسل إليها التمر والنحاس الخام.

*** دلمون والاكاديون**

حوالي سنة ٢٣٦٠ قبل الميلاد قام ملك يُدعى سرجون الاكادي بموجة من الفتوحات فسيطر على الدويلات السومرية ووصل إلى عيلام وسوريا والجزيرة الواقعة جنوب «البحر الواطىء» ومن ثم دلمون. غير أنّ دلمون عادت واستعادت حريّتها واستقلالها بعد فترة وجيزة. ولكن فترة الاستقلال هذه لم تدم طويلاً إذ عاد ملك اكادي آخر واحتلها.

* **دلمون والبابليون**

مع نهاية الألف الثالث قبل الميلاد بدأ الاكاديون يتضاعفون تدريجياً لتحل مكانهم امبراطورية أخرى تعود إلى البابليين. وتدل الوثائق إلى أنّ دلمون كانت تحت سيطرتهم منذ ١٩٨٧ ق.م. وظلّ البابليون يبسطون نفوذهم على هذه المنطقة حتى سنة ١٢٦٠ ق.م. عندما بدأ الأشوريون يطالبون بالسيطرة على دلمون.

* **دلمون والاشوريون**

منذ القرن الثامن قبل الميلاد راح الاشوريون يلجأون إلى القوّة والقمع للاستيلاء على البلاد المجاورة. وقد دفعت هذه السياسة عدداً كبيراً من الدول إما إلى الاستسلام أو إلى الحرب. ويعني هذا الحل الأخير الدمار والقتل. وساهم في نجاح الاشوريين الجيش الذي أحسنوا إعداده وتدريبه. ولم يختلف مصير دلمون عن مصير غيرها من الدول فأراد سرجون الاشوري (٧٢٢ ـ ٧٠٥ق.م.)، وهو يعشق التمثّل بالزعيم الاكادي الذي يحمل اسمه، ان يسيطر على دلمون كما فعل سرجون الاكادي. ولم تسقط دلمون بين أيدي الاشوريين إلاّ على عهد آشور بانيبال. غير أنه حوالي سنة ٦٠٥ ق.م. سقطت الأمبراطورية الاشورية فتحرّرت شعوب المنطقة كلّها من هذا المستعمر المتعطش للدماء.

* **اسطورة دلمون**

في الأزمان الغابرة منحت جزيرة دلمون إلى الالهين انكي (سيد الأرض ومصدر الذكاء والفهم والاخصاب وهو يمثّل القوّة الممكنة في الماء) ونينهر ساجا (الأرض الام) ليتقاسماها.

واستجابة لطلب نينهر ساجا، دفق انكي بالمياه على دلمون. ومن ثمّ توّدد إلى نينهر ساجا وطلب يدها. فقبلت هذه الأخيرة بعد تردّد بسيط. وتأتي ثمرة هذا الزواج إلهة النبات نينار. غير أنّ انكي لم يمكث بالقرب من نينهر ساجا، بل ظلّ يطوف في الجزيرة سائلاً رقراقاً. ومع نهاية فصل الربيع توجه إلى حافة النهر حيث رأى للمرة الأولى نينار بعد أن تحوّلت إلى شابة نضرة، لا سيّما وأن النباتات تتكاثر وتخضر على ضفة النهر في ذلك الوقت.

فأعجب بها وأغواها فأنجبت إلهة «الخيوط الليفية». وهكذا راحت تتكرّر هذه الحكاية فولدت إلهة «الصباغة» التي أنجبت اوتو «الهة الثياب والنسيج». وعند هذه النقطة تحاول نينهر ساجا أن تنبه اوتو من انكي، غير أنها لم تستمع لتحذيره بل سقطت سكرى بين يدي حبيبها الذي غمرها بالهدايا.

ثم قام انكي بابتلاع ثمانية من الآلهة مما أثار غضب نينهر ساجا التي لعنته فوراً. فمرض انكي وتكدست المياه في باطن الأرض وراحت الحياة تذبل شيئاً فشيئاً. فتدخلت الآلهة طالبة من نينهر ساجا أن ترحم انكي وتشفق عليه. فتستجيب نينهر ساجا للطلب وتساعد انكي على الشفاء وينجبان ثمانية آلهة هي نفسها التي ابتلعها... فتعود الحياة إلى التدفق والجريان.

البحرين والجرهائيون

يتحدث المؤرخون عن منطقة كانت تُدعى الجرهاء تبعد حوالي ٣٧ كيلومتراً عن البحر. كانت من أهم المراكز التجارية في ذلك الوقت ومحطة تلتقي فيها القوافل القادمة من المناطق العربية الجنوبية ومن الحجاز والشام والعراق. وفضلاً عن ذلك كان سكّان هذه المنطقة يلعبون دور الوسيط التجاري فيشترون السلع من أفريقيا والهند ويصدرونها إلى الدول العربية عبر البر والبحر. فجنى الجرهائيون من ذلك كنوزاً طائلة فذاع صيتهم في المنطقة كرواد للتجارة. ويعود أصل سكّان هذه الدولة إلى اليمامة لكنهم عرفوا بـ«القريين» تيمّناً بـ«القرية» وهو اسم اليمامة سابقاً.

ويظن الباحثون والمستشرقون اليوم أنّ الجرهاء كانت من أمم البحرين وأنّ جرهاء ليست سوى «الجرعاء» وهي منطقة في الاحساء.

البحرين والتنوخيون

سقطت البحرين بين يدي التنوخيين على يد زعيمهم مالك بن مهم القضاعي. وتنوخ هو حلف ضم بزوعاً من قبائل عربية بما فيها القحطانية والعدنانية. فأقام التنوخيون في البحرين ووطدوا سلطتهم، إلى أن طمحت نفوسهم إلى احتلال العراق.

خلال العصور الاسلامية

قبل الإسلام

عرفت الجزيرة العربية قبل ظهور الدين الاسلامي، مجموعة من الاديان، أهمها النصرانية والمجوسية والوثنية واليهودية. وقد لاقت هذه الأديان آذاناً صاغية عند الكثيرين من سكّان البحرين. وبسبب عبادتهم لأحد الأصنام الوثنية، أطلق على البحرين اسم «جزيرة اوال».

وفي ذلك الوقت، كانت اللغة العربية هي المنتشرة في تلك المنطقة فظهر عدد مهم من الشعراء مثل النابغة الذبياني وطرفة بن العبد.

وحتى اوائل القرن السابع ميلادي كان سكان البحرين على علاقة وثيقة مع المناذرة اللخميين. وسنة ٦١٣م عينت الدولة الفارسية على البحرين حكاماً من سكانها العرب، يحكمون باسمها ويحافظون على مصالحها في المنطقة. وظلت البحرين تحت حكم الفرس حتى انتصار العرب عليهم في موقعة «ذي قار» سنة ٦١١م فحصلت البحرين على استقلال ذاتي.

اثناء الفتوحات الاسلامية

لم يكتمل انتصار العرب على الفرس والروم إلاّ بعد أن انتصروا على «ابرهة» الحبشي سنة ٥٧١م فراح العرب يشقون طريقهم شرقاً وغرباً، فدخلت البحرين ضمن الدولة الاسلامية. فأرسل إليها «العلاء الحضرمي» وهو احد قادة النبي محمد ليدعو سكان البحرين إلى الاسلام سنة ٦٣٠م وقد خيّر البحرانيين بين دفع جزية والاسلام. فأسلم العرب من السكان، اما المجوس فلقد اختاروا دفع الجزية.

هجمات الخوارج على البحرين

هاجم الخوارج، من بين المناطق التي تعرضوا لها، البحرين وجزرها. ففي سنة ٦٨٦م وجه نجدة بن عامر حملة ضد القطيف انتهت بانتصاره. وفي سنة ٦٨٨م هاجم البحرين من جديد في محاولة لوضع حدٍ للميرة التي كان يرسلها سكّان هذه المنطقة إلى أهل الحرمين الشريفين. غير أنّ عبد الملك بن مروان تصدّى بجيش عظيم سنة ٦٩٢م لأبي فديك الخارجي وهزمه، ممّا أدّى إلى بسط نفوذ الأمويين على المنطقة وولي عليها الاشعث بن عبدالله الحكم.

لم يضع هذا الانتصار الساحق لعبد الملك بن مروان حداً لمحاولات الخوراج، ففي سنة ٧٠٧م قاد مسعود العبدي ثورة جديدة للخوارج، قُدّر لها النصر، فظلّوا في البحرين إلى أن هزمهم والي اليمامة سنة ٧٢٣م.

انتفاضة الزنج

بعد أن ضعفت الدولة العباسية وأُصيبت بالتفكك ظهرت ثورات عديدة أوْ انتفاضات حاولت كلّ واحدة منها أن تنتشل قسماً ولو صغيراً من ميراث العباسيين. فظهرت في ٦ أيلول (سبتمبر) ٨٦٩م انتفاضة الزنج. واختلف المؤرخون في ما يتعلق بتحديد هوية زعيم هذه الانتفاضة. فمنهم من نسبه إلى العلويين وآخرون نسبوه إلى عبد القيس. وفي ظلّ الضوضاء والفوضى راح الخدم في القصور يغذون فكرة الاستيلاء على أملاك أسيادهم، وما لبثت هذه الاحلام أن انتشرت بين أوساط عامة الشعب. ومن هؤلاء برز علي بن محمد بن عبد الرحيم في البحرين سنة ٨٦٣م كزعيم للطبقة الفقيرة. وأعلن نفسه «مهدياً»، أُرسل إلى هذا العالم لإنقاذ البشر من ظلم الأثرياء وجورهم. لاقى أول الأمر أنصاراً كثيرين له، سمعوا أخباره وأيدوه. إلا أنهم خاصموه في ما بعد وأجبروه على مغادرة البلاد. فهرب إلى البادية حيث شكل جيشاً من أهلها الذين لم يساندوه إلا بعد أن دفع لهم مبالغ طائلة. وزحف هذا الجيش إلى قرية الروم في البحرين حيث تواجه مع جيش العريان بن هيثم الذي تحقق له النصر في النهاية. فما كان من علي بن محمد إلا أن هرب إلى البصرة سنة ٨٦٨م.

ثورة القرامطة

القرمطية هي حركة دينية، سياسية، اجتماعية لا تزال حقيقتها على كثير من الغموض. وكتب بندلي جوزي في كتابه «تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام»: «الجماعات الدينية والاجتماعية التي خرجت من أحضان الاسماعيلية كالقرامطة والفاطميين والحشاشين والدروز والزيدية في اليمن واسماعيلية اليوم...». إذاً هو يعتبر أنّ القرمطية هي حركة دينية اجتماعية خرجت من الاسماعيلية. ويرجح اليوم أنّ مؤسس الحركة القرمطية، التي ظهرت بين أواخر القرن التاسع الميلادي وأواسط القرن الثالث عشر، هو حمدان قرمط بن الاشعث. وانطلقت هذه الحركة من واسط (منطقة بين الكوفة والبصرة) حيث أنشأ «داراً للهجرة» كانت مركز دعوته سنة ٨٩٢م. ثمّ كلّف أنصاره بتأسيس دور مماثلة في مختلف مناطق العالم العربي. فأسس أبو سعيد الجنابي فرع البحرين الذي كان من أهم الفروع في ذلك الوقت.

أما في ما يتعلق بمبادىء القرامطة فلقد أوجزها المؤلف عامر تامر بما يلي:

«ـ محاربة النظام الطبقي في الدولة الاسلامية أيام العباسيين خصوصاً.

ـ مشكلة تملّك الأراضي، خصوصاً الزراعية منها، في محاولة لإلغاء الملكية الفردية.

ـ نشر الاخاء بين مختلف طبقات الناس على الرغم من تباين أديانهم وجنسياتهم.

ـ تحقيق المساواة الفعلية في المسؤوليات والواجبات بين أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً وإعطاء كل فرد حسب حاجاته».

*** قرامطة البحرين**

في سنة ٩٠٠م أعلن الحسن بن مهرام الملقب بأبي سعيد الجنابي دعوة القرامطة في البحرين، ممّا أثار غضب العباسيين. فترأس العباس بن عمرو الغنوي سنة ٩٠٢م جيشاً توجه إلى البحرين لمحاربة ابي سعيد. لكن القرامطة تغلبوا على الجيش العباسي وشرّدوه في الصحراء. ومن ثمّ توسعت سلطة

القرامطة وتخطت البحرين حتى وصلت إلى قسم كبير من عمان. وفي سنة ٩٢٢م قتل ابو سعيد الجنابي فخلفه ابو طاهر سليمان.

*** أسباب تفكك دولة القرامطة وانقراضها**

في منتصف القرن العاشر الميلادي أصاب التفكك الدولة القرمطية وانحصرت سلطتها في البحرين. وأدت إلى انقراضها أسباب عديدة منها مخالفتها تقاليد المجتمع الاسلامي العربي. وتجدر الإشارة هنا إلى انها ضمت عدداً كبيراً من الأنصار بسبب البطش الذي كانت تمارسه وسياسة الرشوة التي كانت تعتمدها. ومن هذه الأسباب أيضاً قيام القرامطة بعدد كبير من الحروب، خصوصاً في عهد ابي طاهر والاعصم، ممّا كبدهم أموالاً طائلة وأصابهم بالضعف. ونجد أيضاً أنّ قيام قبائل البحرين مثل بني عقيل وبني تغلب ضد القرامطة ونجاحها في الاستيلاء على القطيف والمناطق المجاورة لها قد أنهك القرامطة وأضعفهم. ومع موت الاعصم سنة ٦٧٦م سقطت دولة القرامطة وانقرضت.

من المغول إلى العمانيين

بعد سقوط الدولة القرمطية سقطت البحرين بي أيدي جنكيزخان (١١٦٧ ـ ١٢٢٧) مؤسس الامبراطورية المغولية. ثم خلفه حفيده هولاكو (١٢١٧ ـ ١٢٦٥) في الحكم في هذه المنطقة. واستمر حكم المغول حتى سنة ١٥٢١ عندما سيطر البرتغاليون على البحرين.

ظلّ البرتغاليون في البحرين حتى سنة ١٦٠٢ عندما انتصر عليهم الفرس وطردوهم من المنطقة. ومنذ ذلك الوقت راح الفرس والعمانيون يتناوبون على السلطة في البحرين. ففي سنة ١٧١٨ انتصر العمانيون على الفرس. ثم لم تمض فترة قصيرة حتى عاد وانتصر الفرس.

انتصار العرب على الفرس

في سنة ١٧٨٣ توصل العرب إلى التغلب على الفرس بقياد الشيخ جحا الحولي الذي تلته سلالة آل خليفة التي لا تزال في الحكم حتى اليوم.

تولى العرب الحكم في البحرين من ١٧٨٣ إلى ١٨٢٠، عندما بدأ زعماؤها يخافون من مطامع ايران وتركيا. فارتموا بين أحضان بريطانيا، مطالبين بمساعدتها وحمايتها. وبما أنّ بريطانيا كانت تود إقفال طريق الهند أمام فرنسا وروسيا والمانيا، فقد استجابت بسرعة لمطالب البحرين، وعززت نفوذها في الخليج العربي.

في مطلع القرن العشرين

وصول عيسى بن علي إلى الحكم

في تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٦٧ وجهت البحرين وأبو ظبي حملة عسكرية ضد جزيرة قطر التي كانت خاضعة لسلطة الوهابيين. فسيطر الجيشان على مدينتي الدوحة والوكرة ونشرا فيها الخراب والدمار. وبما أنّ شيخي البحرين وأبو ظبي قد أعدا لهذا الهجوم تحت غطاء من السرية التامة، لم تصل أخباره إلى مسامع البريطانيين، وبالتالي لم يستطعوا أن يمنعوا حصوله.

وفي سنة ١٨٦٨ قام القطريون بحملة عسكرية موجهة ضد البحرين للأخذ بالثأر، لكنهم أصيبوا بهزيمة هائلة.

وأرادت بريطانيا أن تلقن شيخي البحرين وأبو ظبي درساً بسبب الحرب التي شناها على قطر. وبدأ البريطانيون بتنفيذ خطتهم في ٨ حزيران (يونيو) ١٨٦٨، فأجبروا كلاً من حاكمي البحرين وأبي ظبي على دفع غرامة مالية قدرها ١٢٥٠٠٠ تران ايراني. واستعمل هذا المال لمساعدة القطريين الذين دمرت منازلهم وهجروا. وفضلاً عن هذا التعويض المالي، دفعا أيضاً ثمناً معنوياً، إذ انها أُجبرا على تقديم اعتذار لقطر. في ذلك الوقت، كان يتشاطر الاخوان محمد بن خليفة وعلي بن خليفة الحكم في البحرين. وعندما وقّعت بريطانيا معاهدة في ايلول (سبتمبر) ١٨٦٨ مع علي، فرّقت ما بين الاخوين وخلقت عداوة بينهما وأوصلت علي إلى الحكم نتيجة المعاهدة التي تنص على أن تسلم البحرين قواربها الحربية إلى المقيم السياسي البريطاني وأن تدفع له ١٠٠ ألف دولار.

لم يرضخ محمد بن خليفة للأمر الواقع، بل راح يخطط للانقلاب على أخيه، فنفي إلى الكويت ثم إلى القطيف حيث تحالف مع ناصر بن مبارك وهو حفيد الشيخ عبدالله آل خليفة. وفي آب - ايلول (اغسطس - ايلول) ١٨٦٩ هاجما البحرين ودارت معارك عنيفة، سقط خلالها علي بن خليفة مع أحد أبنائه صريعين.

في ظلّ هذه الأوضاع المتردية، تحرك البريطانيون وفرضوا حصاراً على البحرين وطلبوا تسليم محمد بن خليفة وناصر بن مبارك ومحمد بن عبدالله وهو والي الرفاع الشرقي. وفي ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ألقى البريطانيون القبض على محمد بن خليفة وعلى محمد بن عبدالله، غير أنّ ناصر بن مبارك تمكن من الهرب إلى الاحساء.

تولي عيسى بن علي الحكم

بعد أن تم القضاء على الفتنة التي تسبب بها محمد بن خليفة طلبت بريطانيا من عيسى بن علي الذي كان مقيماً في قطر أن يعود إلى البحرين ويتولى الحكم فيها. ومن ثم احتجت الحكومة الايرانية والدولة العثمانية على تدخل بريطانيا في شؤون البحرين الداخلية.

كانت شخصية عيسى بن علي ضعيفة إجمالاً وكذلك صحته، لا سيّما وأنه متقدم في العمر. لم يكن يتمتع بسلطات مهمة، إذ كانت تربطه ببريطانيا معاهدات عديدة تحدد مهامه. فوجه رسالة شفهية إلى السير آرثر هيرتزل حملها إليه الشيخ عبدالله بن عيسى في ايلول (سبتمبر) ١٩١٩ يطالب فيها بأن يعامل كما يعامل شيوخ الدول المجاورة. وأراد أيضاً أن يعيّن المعتمد الفرنسي الاعضاء غير البحرانيين في مجلس العرف. وأعرب فيه عن رغبته في بناء ميناء في الزبارة في قطر والاتصال المباشر كتابياً مع الحكومة البريطانية. فرفض البريطانيون مطالب عيسى بن علي كلّها.

كانت الحكومة البريطانية على علم بظلم بعض آل خليفة الذين كانوا يستغلون الجزر والسكّان لمصلحتهم الخاصة. فمن أخبار هذه العائلة مثلاً، أنّ الشيخ عبدالله، شقيق عيسى وحاكم قرية جد حفص، كان يحب النساء

كثيراً. وكان كلما زار وزيره في تلك القرية يرغم النساء على زيارته. فاختطفت فتاتان وأبقيتا هناك لعدّة أيام. لم يستطع والداهما أن يقوما بأي عمل، لذا فضلا أن يلتزما الصمت حفاظاً على شرف العائلة. وكان عبدالله يتقاضى ضريبة على الموتى. فبعد موت أحمد يوسف محمود الذي ترك إرثاً قدره ٢٠٠ ألف روبية، فرض الشيخ ضريبة قدرها ٢٠ ألف روبية. ومن ثمّ خلف ما بين الورثة للحصول على مزيد من المال. فتوصّل في النهاية إلى الحصول على نصف الارث.

أثارت أعمال الظلم هذه غضب المواطنين ونقمتهم على العائلة الحاكمة عموماً، وعلى عبدالله وعيسى خصوصاً. فظهرت حركة معارضة في البحرين ترأستها اول الأمر جماعة عبد الوهاب الزياني. وراحت قوّة هذه الجماعة تكبر وتكبر، وحاولت بريطانيا والشيخ عيسى أن يقضيا عليها من خلال زرع الخلاف بين السكّان.

وأمام ظلم عبدالله والشكاوى الموجهة ضده، طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ عيسى أن يقوم بإصلاحات تحد من مهام عبدالله وتضع حداً لظلمه. غير أنّ عيسى كان أضعف من أن يقوم بذلك. فراحت المعارضة تنشر مقالات في الصحف تعبر فيها عن موقفها. كما عرفت البحرين عمليات عنف حادة، أهمّها تلك التي حصلت في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢، عندما اطلق النار على مركز للشرطة في المنامة.

انتفاضة شباط ١٩٢٢

في شهر شباط (فبراير) ١٩٢٢، اعتقل احد الفداوية (مجموعة إرهابية تعمل لحساب الحاكم) مواطناً بحرانياً من دون سبب وراح يضربه. فهاجمت مجموعة من البحرانيين الفداوي لتحرير المواطن. أحس عيسى بن علي بالخوف، وشعر أنّ نهايته أصبحت قريبة. فطلب مشورة المعتمد السياسي الذي نصحه باللجوء إلى الحوار والنقاش بدلاً من نشر الرعب والعنف.

واجتمع في ما بعد وفد من البحارنة مع الشيخ وعرضوا المطالب التالية:

١ ـ وحده الشيخ أو ابنه حمد لهما الحق بمعاقبة أو محاكمة الناس.

٢ ـ إذا لم يستطع الشيخ حمد أن يبت في قضية ما، يرفعها بنفسه إلى المحكمة الشرعية أو المجلس العرفي أو مجلس السليفة.

٣ ـ يوجه الشيخ حمد إلى أي شخص يجب اعتقاله «احضارية» قبل جلبه إلى المحكمة.

٤ ـ في ما يتعلق بتأجير مزارع العائلة الحاكمة للمواطنين، فهي عملية تتطلب شهادة أشخاص مستقلين، فضلاً عن وجود نسختين للعقد.

٥ ـ ضرورة القيام بأي تدبير لعدم رعي جمال الحكم في مزارع المواطنين.

٦ ـ إيقاف عمل السخرة.

٧ ـ الاعتناء بالسجون.

٨ ـ ايقاف الضريبة المفروضة على الشيعة.

ماطل الشيخ، أول الأمر، في محاولة لكسب مزيد من الوقت وللظهور

في مركز القوّة، إلاّ أنه وافق عليها كلّها، باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة على الشيعة.

وعلى اثر أعمال شغب وعنف، وجّه المعتمد السياسي في البحرين رسالة الى المقيم في ١٩٢٣/١/٨ يشرح فيها أسباب عدم الاستقرار في البحرين، وجاء فيها ما يلي:

«لقد تألمت لاكتشاف أسباب عدم الاستقرار خلال السنوات الاخيرة والتي اعتقدها كما يلي:

١ ـ الزيادة الكبيرة في ثروة العائلة الحاكمة الناتجة عن تحسين نظام الجمارك والاستيلاء على ممتلكات البحرانيين بالقوة.

٢. ـ ازدياد قدرة الحاكم على ممارسة الظلم نتيجة ذلك.

٣ ـ متابعة البحرانيين لأحداث السنوات الاخيرة في العراق والهند ومصر، وسفر المواطنين إلى الخارج وما ينتج عن ذلك من اطلاع وتنوّر.

٤ ـ السياسة العقيمة للحكام الذين هم أكثر جهلاً وأقل سفراً من غالبية رعاياهم.

٥ ـ تأثير الصحف التي ازداد استيرادها منذ نشوب الحرب العالمية الاولى. وقد طوّرت هذه الصحف الأفكار الديموقراطية التي عارضها نظام الشيوخ الاوتوقراطي.

٦ ـ مجيء الأجانب إلى البحرين في كل موسم من مواسم الغوص.

وأنا أقترح بهذا الخصوص الاصلاحات التالية:

١ ـ إدخال نظام ما للضرائب لضمان توفر قدر من المساواة.

٢ ـ إيجاد نوع ما من المحاكم تتيح للشيعة فرصة التظلم لتفادي الوضع الحالي الذي يقوم فيه كل من فرد من العائلة الحاكمة بسجن وإنزال العقوبات بهم كما يشاء.

٣ ـ الإصرار على مراعاة قواعد الغوص وضبط الحسابات بين النواخذة

والغواصين، وإحضار الحسابات في المحكمة في حالة الاختلاف بدلاً من النظام القائم حالياً الذي يرفض النواخذة بمقتضاه تقديم أية حسابات أمام أية محكمة».

وهنا لا بد لنا من أن نتحدث عن الغوص ونظامه:

نظام الغوص

كان القطاع التجاري البحراني يعتمد بشكل رئيسي على صيد اللؤلؤ من البحر ثمّ المتاجرة به. وكانت هذه التجارة تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني بحيث أن دورها كان شبيهاً بدور النفط اليوم، لا بل أهم. وقال لوريمر في هذا الموضوع: «لو توقف إنتاج اللؤلؤ لانهارت التجارة في الكويت، ولانخفضت في البحرين إلى خمس ما هي عليه الآن حسب التقديرات، ولتوقفت موانىء عمان والساحل المتصالح تماماً».

وظلّت مهنة الغوص بحثاً عن اللؤلؤ تحتل هذه المرتبة من الأهمية حتى اكتشاف النفط في الثلاثينات. ثم راحت أهميتها تتضاءل تدريجياً، حتى اختفت في اوائل الستينات.

لكن، ما السر الذي يكمن وراء وجود اللؤلؤ الكثيف في الخليج عموماً، والبحرين خصوصاً؟

في الواقع، يتمتع قاع الخليج بتركيبة جيولوجية خاصة جداً ساهمت هي والحرارة المرتفعة وضحالة المياه في تكوين المحار أو ما يُسمّى بـ«أم اللؤلؤ».

ويمكن تقسيم العاملين في مهنة اللؤلؤ إلى فئتين: المموّلون والعاملون. يؤمّن المموّلون المال الضروري لإعالة عائلات العاملين وهم في البحر. في حين أن العاملين يسعون إلى جني المال الضروري لتسديد القروض التي منحها المموّلون. يُسمى المموّل أيضاً «المسقم» أو «التاجر»، والعامل يُسمّى «القواص». أما صاحب سفينة صيد اللؤلؤ فهو يسمّى «نوخذا».

ولكلّ فرد من طاقم سفينة الغوص عامل محدد. فالنوخذا هو بمثابة قبطان السفينة الذي يتحمل المسؤولية بكاملها ويصدر الأوامر. ويليه في الأهمية «الغيص» ومن ثم «السيب» وهو الشخص الذي يسحب الغيص من الماء في الوقت المناسب. ثم يليه «الرضيف» وهو يساعد «السيب» في مهمته. وفي النهاية يأتي «الوليد» وهو الشخص الذي يقوم بصيد السمك وإعداد القهوة والدخان وما إلى هناك من أعمال بسيطة أخرى.

*** النظام المالي**

بعد العودة من الغوص، يسلم اللؤلؤ إلى التاجر الذي دفع سلفاً أموالاً لطاقم السفينة. ويقسم هذا المال بين أفراد الطاقم حسب نظام يعتمد على حصص وأسهم متفق عليها.

- النوخذا: يحصل على الخمس.
- الغيص: يحصل على ٣ أسهم.
- السيب: يحصل على سهمين.
- الرديف: يحصل على سهم واحد.
- الوليد: يدفع له الآخرون من حصصهم.

لكن هذا النظام، وعلى الرغم من وضوحه وما فيه من منطقية، تسبب بمشاكل عديدة. فالمال لا يدفع للطاقم إلاّ بعد العودة من الغوص. غير أنّ عائلات الغواصين تكون في الانتظار من دون لا حول ولا قوّة. فلا بد لها أن تستدين ما يسد رمقها إلى أن ينتهي موسم الغوص. فكان الغواصون في معظم الأحيان يصبحون مدينين للنواخذة الذين يأخذون فوائد عالية جداً.

أما القضاء البحراني فكان يشمل البحرانيين فقط، أما الأجانب فكانت المعتمدية السياسية البريطانية تهتم بأمورهم. وفي ما يتعلق بالقضايا التجارية كانت تُعرض على هيئة خاصة عرفت باسم المجلس العرفي أو مجلس التجارة. وكان الحاكم يعيّن أعضاء هذا المجلس بعد التشاور مع المعتمد السياسي. وكانت هناك أيضاً «سليفة الغوص»، وهي هيئة خاصة تهتم بحل النزاعات المتعلقة بالغوص أو تجارة اللؤلؤ.

حمد حاكماً للبحرين

في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٣، ارسل نائب الملك البريطاني رسالة إلى وزير الخارجية في حكومة الهند البريطانية في لندن جاء فيها ما يلي:

«اننا نوافق على إدخال إصلاحات إدارية ومالية في البحرين ضمن الخطوط العامة التي رسمها المقيم لأن سوء الحكم وصل إلى الحضيض. ولكننا في شك حول ما إذا كان الاقرار باستمرار سوء الحكم في ظلّ الوضع الاسلامي الحالي لن يؤدي إلى تعليقات أقل عداء من التدخل بالقوّة من جهتنا. ولذلك نحن متحمسون لاستعمال كل الوسائل لحمل الشيخ عيسى على العمل، بشكل يوحي باستقلاليته، لاصلاح بيته من الداخل لمصلحته الشخصية ولمصلحتنا نحن كذلك، ونأمل إذا كان ممكناً، تحاشي التدخل السافر.

«ونعتقد أنه يمكن حمل الشيخ على القيام بذلك إذا شرح له بوضوح أن رعاياه لم يثوروا عليه بسبب حمايتنا له وحدها، وأننا سوف ندعمه في القيام بإصلاحات إذا أدخلها الآن، وأنه في حال فشل في ذلك، فإننا مصمّمون على إدخالها بأنفسنا حتى لو تطلب ذلك عزله بالقوة ونفي عبدالله إلى الهند (وفي حال نفي عبدالله، فإن تكاليف إعاشته سوف تكون من مداخيل جمارك البحرين). ونأمل أن يؤدي ذلك إلى موافقة الشيخ عيسى أو تنازله لتسهيل مهمة إدخال الاصلاحات تحت حكم الشيخ حمد. ونحن موافقون على توجيه هذا الانذار الواضح بهذا الخصوص، وإذا لم ينجح الانذار علينا أن نكون مستعدين لفرض الاصلاحات بأنفسنا، وهذا التصرّف من قبلنا سوف يطرح مسألة وجودنا في البحرين وقد ينتج عنه رد فعل غير محبّذ من قبل ابن سعود، ولكننا نفترض أن حكومة صاحب الجلالة ستكون مستعدة لمواجهة هذه التبعات».

وفي ٢٠ أيار (مايو) ١٩٢٣ التقى المقيم السياسي بالشيخ عيسى لاطلاعه على قرار الحكومة البريطانية حول الاصلاحات، فأجاب الشيخ عيسى انه لن يتنازل عن الحكم بملء إرادته. أمام هذا العناد، أعطى المقيم السياسي عيسى مهلة ثلاثة أيام للتفكير في الأمر، فإما يتنازل بمحض إرادته وإما يطاح بالقوة.

وعزل الشيخ عيسى رسمياً في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٣ واستلم حمد الحكم.

الاصلاحات المقترحة

شملت الاصلاحات أموراً عدّة نذكر منها ما يلي:

١ ـ الجمارك

أجرى باور الذي كان يعمل في دائرة الجمارك الهندية الملكية حسابات ودراسات حول الجمارك في البحرين. فتبيّن له أن شركة «جانجارام تيكامداس» التي كانت مسؤولة عن الحسابات في عهد عيسى اختلست ٧٠ ألف روبيه، واسترجعها منها. وأراد باور أن ينظم دفع الضرائب الجمركية، بعد أن كان التجار يدفعون مرة أو مرتين في السنة.

٢ ـ الشرطة

اقترح المقيم السياسي البريطاني تكوين شرطة تتألف من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ عضواً يكونون النواة للجيش البحراني. واستعان بضابط بريطاني لتنظيم هذه الشرطة.

٣ ـ تسجيل الأراضي

كان من الصعب تسجيل الأراضي ومسحها بعد سنوات الظلم التي عرفتها البلاد. لذلك أعلن المقيم أن كلّ شخص يبرز صك ملكيته لأرض ما يسترجعها.

٤ ـ نظام الغوص

في الواقع، لم يكن المقيم السياسي يرغب في تغيير نظام الغوص بل

كان يود أن يتم تطبيقه كما يجب. لذلك اقترح أن تتم الاصلاحات التالية:

١ ـ أن يحتفظ النواخذة بحسابات مفهومة ومرتبة.

٢ ـ يعطي النواخذة الغواصين نسخة عن حساباتهم في كلّ فصل.

٣ ـ أن يكون أعضاء محكمة السليفة يفهمون في الحسابات.

قد تبدو لنا هذه المطالب سهلة التنفيذ اليوم، غير أنه في ذلك الوقت كانت غالبية النواخذة من الاميين، أما أعضاء محكمة السليفة فكان من النادر أن نجد أشخاصاً تطابق عليهم المواصفات المطلوبة. وأمام هذه المشاكل، اقترح المقيم أن تنشأ دائرة خاصة للغوص تهتم بالقضايا قبل شهر من بدء الموسم، وبعد شهر من نهايته.

٥ ـ النظام القضائي

اقترح المقيم السياسي توظيف ثلاثة بريطانيين، أحدهم مديراً للجمارك والثاني ضابطاً لقوة الشرطة والثالث لتعليم ابناء الشيخ حمد.

٦ ـ الناحية المالية

خصص المعتمد السياسي لكلّ فرد من آل خليفة مبلغ ٣٠٠٠٠ روبية وهذا لا يشمل أموال التقاعد ورواتبهم الشهرية. أما الشيخ عيسى فخصص له مبلغ ٤٠٠٠ روبية شهرياً مع علاوة سنوية قدرها ٢٠٠٠ روبية. غير أن هذا المبلغ لم يعجبه، مع العلم أنه لا ينفق سوى على نفسه وعلى زوجته.

وكان البنك الشرقي، وهو البنك الرسمي المعتمد، يضيف فضلاً عن هذه المخصصات مبلغاً شهرياً لحسابات منفصلة تشمل صندوق الاحتفالات الدينية وصندوق الانتقال الصيفي وصندوقاً احتياطياً.

ردة فعل البحرانيين تجاه الاصلاحات

١ ـ أفراد آل خليفة

في عهد الشيخ عيسى بن علي كان كلّ فرد من آل خليفة حاكماً على منطقة في البحرين، يفرض عليها ضرائب متعسفة وينكل بسكّانها من خلال

جيش من الفداوية. فرأوا في الاصلاحات الادارية التي قد تحدّ من نفوذهم تهديداً صريحاً موجهاً ضدهم، لذلك واجهوا حمد. حتى أنّ عبدالله شقيق حمد قدم مبلغ ١٠٠٠٠ روبية إلى فريق من المعارضين للاصلاحات لإثارة المشاكل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣.

٢ ـ القبائل السنية

لم ترضَ القبائل السنية بالاصلاحات ولا حتى بتعيين حمد حاكماً على البلاد. وعبرت عن رأيها هذا برسائل وجهت إلى المقيم السياسي واعتبرت فيها أن اقصاء الشيخ عيسى عن الحكم هو تدخل بريطاني في شؤون البحرين الداخلية. وطالبت بإعادة عيسى بن علي إلى الحكم.

أمام هذا الرفض والمعارضة خشي السكّان البحرانيون من أن يتغيّر موقف بريطانيا، فكتبوا عريضة يؤيدون فيها حكم الشيخ حمد.

وإزاء هذا الموقف عادت القبائل السنية واجتمعت ووضعت عريضة جديدة في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) شدّدت فيها على رأيها السابق.

٣ ـ قبيلة الدواسر

*** تاريخ قبيلة الدواسر**

عرف لرومير الدواسر بهذه العبارة: «قبيلة عربية مهمة في جنوب نجد ولهم مستوطنات على سواحل الخليج الفارسي».

هذه القبيلة هي ثاني قبيلة في البحرين من حيث الكبر والعدد والاهمية بعد القبوب. وصل الدواسر إلى البحرين سنة ١٨٤٥ كمهاجرين من نجد. ويعمل معظم أفرادها في الغوص وتجارة اللؤلؤ وزراعة النخيل. أما من حيث الدين فهم سنة من أتباع المذهب المالكي. ويتمتع الدواسر في البحرين بشبه استقلال، إذ لا يعرفون أية ضرائب على تجارة اللؤلؤ وزراعة النخيل ويعترضون على أية محاولة يقوم بها الحاكم للتدخل بشؤونهم.

*** الدواسر والاصلاحات**

ما أن تناهت إلى مسامع الدواسر أخبار الاصلاحات الادارية، حتى

خشيوا من إمكانية طردهم من البحرين. فاستغل عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود هذا الوضع، وحثهم على رفض الاصلاحات. فحصل ما خشيه الدواسر، إذ أعلن المعتمد البريطاني في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٣ عن تعيين حمد بن عيسى حاكماً، وعن طرد الدواسر من البحرين بعد أن تتم مصادرة أملاكهم وأموالهم. فجاءت ردة فعلهم قوية، إذ أقدموا على قتل عالم شيعي هو الشيخ عبدالله العرب ورفيقه الحاج حسين بن رمضان.

على أثر هذه الحادثة، ألقي القبض على عدد منهم، وفرضت غرامة مالية على شيخهم أحمد الدوسري قدرها ١٥ ألف روبية. ومن ثم فروا مع شيخهم إلى الجزيرة العربية حيث التقوا بابن سعود وأبرموا معه صفقة.

*** اسباب رفض الدواسر للاصلاحات**

كان الدواسر يتمتعون بصلاحيات واسعة وبقوة حقيقية في البحرين، لا سيّما في عهد عيسى بن علي الذي كان يعتمد عليهم للتنكيل بالشيعة. كانوا يدفعون ضريبة رمزية على الغوص، لكنهم توقفوا عن ذلك مع مرور السنوات. وعندما بدأ الشعب البحراني يتحرك ضد الظلم سنة ١٩٢١، اقترح الدواسر على الشيخ أن يستخدم اسلوب القمع والعنف لحلّ هذه المشكلة. لكنه أدرك خطورة اعتماد هذا الاسلوب وتخوّف من حصول ثورة شعبية تطيح بحكمه. وأمام رفض الشيخ لاقتراحهم، طلبوا منه أن يسمح لهم بحل المسألة بأنفسهم، فلم يوافق على هذا أيضاً لأنه كان يتخوّف من نواياهم الحقيقية.

ولإرضاء الشيخ عبدالله والتنكيل بأخيه، قام الدواسر باعتداءات عديدة استهدفت الشيعة.

وكما ذكرنا سابقاً، كانت غالبية الدواسر تعمل كنواخذة في مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ، لذلك رأوا في الاصلاحات المقترحة تهديداً لمصالحهم يضع حداً لنفوذهم في هذه المهنة. اضف إلى ذلك أن الاصلاحات كانت تهدف للمساواة بين جميع الطبقات الاجتماعية في ما يتعلق بالضرائب والقضاء.

البحرين في الثلاثينات

إضراب سنة ١٩٣٠

في بداية سنة ١٩٣٠ عينت الحكومة فائق ادهم وهو سوري الجنسية مفتشاً عاماً للإشراف على التعليم والمدارس. فكان تعيينه هذا الشرارة التي اشعلت نيران الغضب في المدارس ومنها مجلس المعارف.

وعلى أثر التدخل البريطاني المتزايد في شؤون البحرين الداخلية، بدأ تلاميذ المدارس اضراباً في شباط (فبراير) ١٩٣٠ ودعمهم الاساتذة. وخرجوا إلى الشوارع حيث ألقوا خطابات ندّدوا فيها بالسياسة البريطانية. وكان على رأس المتظاهرين مديرا مدرسة المنامة والمحرق وهما أيضاً سوريان. فطلب الشيخ عبدالله بن عيسى أن يتوجها إلى مكتب الحكومة، فرفضا الامتثال لأوامره وأرسلا له مطالبهما:

- عدم السماح للمفتش الجديد بأن يفتش المدارس.
- عدم تخفيض رواتب الموظفين.
- استمرارية التوظيف.
- تعيينهما عضوين في مجلس المعارف.

إلا أن عبدالله رفض كلّ هذه المطالب ودعا المتظاهرين إلى الرجوع عن اضرابهم، ولكنهم لم يعيروه آذاناً صاغية. ففصل المديرين السوريين وطردهما. وعلى أثر هذا العمل الظالم، عرفت البلاد مظاهرة صاخبة احتج فيها التلاميذ على طرد المديرين. وفتحت المدارس بعد عشرة أيام، لكن الحضور كان ضعيفاً والحياة ما عادت طبيعية في الصفوف. ووجهت عريضة إلى الشيخ حمد تطالب بإعادة المديرين.

ولم يكن الاحتجاج الشعبي هو وحده الذي ندد بهذا العمل، بل لعبت الصحافة العراقية والسورية والايرانية دوراً هاماً جداً. واستهدفت حملات هذه الصحف المعتمد السياسي والشيخ عبدالله.

ووجه المستشار البريطاني رسالة إلى المعتمد السياسي في الشهر نفسه، طالباً منه أن يلغي مجلس المعارف لأن لا فائدة منه، لا سيّما أن الشيخ عبدالله والمفتش الجديد يستطيعان تولي الجهاز التعليمي.

اكتشاف النفط

بين العامين ١٩٢١ و١٩٢٥ سمحت السلطات البريطانية لرجل الأعمال النيوزيلندي ف. هولمس بأن يجري تنقيبات جيولوجية في الكويت والاحساء والبحرين. هكذا، سيطرت شركة «ايسترن اند جيزال سينديكات» وعلى رأسها هولمس، على أراضي سواحل الخليج العربي. وفي هذا الوقت كانت شركة انكلو ـ ايرانية تهتم بأعمال التنقيب منذ ١٩٢٥ في جزيرة المصيرة. فوضعت الحكومة البريطانية آمالها في هذه الشركة، وأهملت الشركة الأولى، فارتكبت هفوة كبيرة، دفعت ثمنها في ما بعد.

في الواقع دفع انحسار المساعدات المالية البريطانية هولمس إلى توقيع معاهدة اختيارية، في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٧، باع بموجبها امتياز شركته في البحرين إلى الشركة الاميركية «ايسترن غالف اويل كومباني» وهي فرع لشركة «غالف اويل كوربوريشن». وأمام هذا الدخول الأميركي المفاجىء إلى الساحة البحرانية، حاولت بريطانيا أن تشكك في حقوق «ايسترن غالف اويل كومباني» معتمدة على «اتفاقية الخط الاحمر». فحوّل الأميركيون المعاهدة الاختيارية إلى شركة «ستاندارت اويل كومباني اوف كاليفورنيا» غير الملتزمة بهذه الاتفاقية. واضطرت الحكومة البريطانية إلى القبول بهذه الشركة والاعتراف بـ«شركة نفط البحرين» التي حصلت في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ على امتياز يخوّلها التنقيب عن النفط واستخراجه لمدّة ١٩ سنة في ثلثي أراضي البحرين. وفي سنة ١٩٣٢ تم اكتشاف أول بئر للنفط في البحرين. واستمر استخراج النفط طوال هذه الفترة فبلغ ١,١ مليون طن سنوياً في

أواخر الثلاثينات. ومدّت أنابيب النفط وأنشئت مصانع التكرير وموانىء البترول.

تحرك الغواصين سنة ١٩٣٢

على الرغم من الاصلاحات التي أجرتها بريطانيا في البحرين، لا سيّما تلك المتعلقة بالغوص، لم تتوقف المشاكل. فالنواخذة استمروا بممارسة سلطتهم وظلم الغواصين الذي تأججت في صدورهم مشاعر الغضب والاستياء لسنوات طوال، إلى أن تفجر الوضع سنة ١٩٣٢.

في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٣٢ توجهت مجموعة من الغواصين إلى الشيخ عبدالله وطلبت منه أن يزيد السلفة قبل أن يتوجهوا إلى الغوص. فكان رده أن يرفعوا قضيتهم إلى المستشار. فما كان من هذا الأخير إلاّ أن اعتقل كلّ الذين اشتبه في كونهم قد حرضوا على هذه الاضطرابات.

تظاهر الغواصون في الشوارع احتجاجاً على سجن زملائهم وحرروا أحد المسجونين وجرت مواجهة عنيفة بينهم وبين أفراد الشرطة.

اعتبر المستشار والحاكم والشيوخ هذه الانتفاضة ثورة يجب قمعها وحسب. لكنهم لم ينظروا في أسبابها ولم يحاولوا فهمها. وكتب اج. جي فون باسيوتيز في صحيفة المانية في سنة ١٩٣٣ مقالاً بعنوان «نشيد الوزة حول غواصي اللؤلؤ» تحدث فيه عن المعاملة السيئة التي يتلقاها غواصو اللؤلؤ في البحرين وأورد فيها أن أكثر من عشرة أشخاص قتلوا في اضطرابات أيار (مايو) ١٩٣٢ وجرح عدد أكبر وسجن أكثر من مئة شخص.

مراسلات سنة ١٩٣٤

في نهاية سنة ١٩٣٤ اجتمع منصور العريض وعبد علي العليوات ومحسن التاجر وعبد الرسول بن رجب والحاج عبد العزيز بن حجير البوري وأحمد بن ناصر وحسين بن محمد الموجوب والحاج علي بن عباس وهم من وجهاء البحرين ووقعوا على رسالة في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤ أوردوا فيها المطالب التالية:

١ ـ إصلاح المحاكم.

٢ ـ زيادة عدد ممثلي البحارنة في مجلس التجارة والمجلس البلدي.

٣ ـ إنشاء مدارس تعليمية للبحارنة.

وأرسلت الرسالة إلى الشيخ حمد. وكانت هذه الرسالة المحرك الرئيسي لمجموعة من الاجتماعات ضمت هؤلاء الاشخاص والشيخ حمد وحاكم البحرين والمستشار. وتم تبادل الرسائل في محاولة لحل الازمة ودرس هذه المطالب ومصداقيتها. وظل الشيخ حمد وبريطانيا يماطلان لسنة من الوقت، فوجه البحارنة رسالة إلى المعتمد السياسي البريطاني طالبين لقاءه. وحدد موعد هذا اللقاء في أول شباط (فبراير) ١٩٣٥، وألقى المعتمد الكلمة التالية ومن ثم طلب منهم أن يرحلوا:

«يتضمن كتابكم ثلاث مسائل، الأولى في خصوص القانون، والثانية في خصوص تمثيلكم في مجلس التجارة والبلدية، والثالثة من جهة المعارف. هذه كلّها مسائل داخلية، وقد عملتم عين الصواب بمخاطبتكم سعادة الشيخ عنها الذي أعطاكم رداً عادلاً ورقيقاً. وإني أعلم أن سعادة الشيخ مهتم بفعل ما يمكنه أن يجري لأجلكم في خصوص هذه المسائل، ولكن ذلك يحتاج حتماً إلى وقت.

وأنا أنصحكم بأن تحترزوا جداً في غضون ذلك، فلو يحدث تشويش أو دسائس ما بين البحارنة أو في القرى أو أي عمل مثل جمع البيزات (المال) الذي حصل أول امس فإنكم الثمانية تكونون مسؤولين عن ذلك، انتم الثمانية تكونون مسؤولين وليس الفقراء والجهلاء، فهمتم ـ مرخوصين».

وتظهر هذه الكلمة الموقف البريطاني السلبي تجاه المطالب البحرانية. وعلى الرغم من أن المعتمد السياسي قال إن الشيخ حمد هو وحده المسؤول عن شؤون البحرين الداخلية، بيّنت مواقف بريطانيا وتصرفاتها عن تورطها المباشر في أمور البحرين.

الحركة الشعبية والاصلاحات

في سنة ١٩٣٨، بدأ العالم الخارجي يعي مشكلة البحرين وراحت الصحف العربية مثل «النهار» اللبنانية و«الشباب» المصرية و«العمل القومي» السورية و«البيان» التي تصدر في نيويورك تندد بالوجود البريطاني في البحرين.

وبينما كان الشيخ حمد يمضي فترة نقاهة في كشمير في صيف ١٩٣٨، اجتمع وجهاء البحرين ومعهم الشيخ سلمان وتباحثوا بشأن خلافة الشيخ حمد. وبعد اجتماعات عديدة استقر رأي البحارنة على المطالب التالية: تكوين لجنة شرعية وإجراء اصلاحات في جهاز الشرطة وفي المحاكم وإقالة القاضيين الشيعيين الشيخ علي بن جعفر والشيخ علي بن حسين والاعتراف بالشيخ سلمان بن حمد ولياً للعرش.

وفي اجتماع لاحق أقرّت الطلبات السابقة باستثناء ذلك المتعلق بالقاضيين وأضيف طلبان، أولهما اعطاء الاولوية للبحارنة في ما يتعلق بالعمل في شركة نفط البحرين. أما الطلب الثاني فهو يقوم على أن يكون عدد السنة والشيعة متساويين في الهيئة التشريعية (٣ مقابل ٣) وأن يترأس هذه الهيئة الشيخ سلمان.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ قسماً كبيراً من الناس عارض تعيين سلمان ولياً للعرش إذ كانوا يفضلون تسلم الشيخ عبدالله بن عيسى هذا المنصب.

وانتشرت حركة الاصلاح بين الناس، وشهد الشعب في شهر تشرين الاول (اكتوبر) من تلك السنة ملصقات كتبت عليها شعارات عديدة منها: «بشرى ايها الشعب النبيل، سوف يزول الظلم عنكم. ولقد سمعتم من زعماء الشعب وخطبائه في المجتمعات ما اثبت لكم زوال الظلم عنكم. كونوا على أهبة الاستعداد حتى يأتيكم أمر ثانٍ». وكانت الحكومة ترد على هذه الملصقات بتمزيقها.

وفي محاولة لمنع تفاقم الحركة الشعبية، عمدت الحكومة إلى إصلاح المحكمة الشرعية الشيعية، وقد ورد في الاعلان الصادر في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨:

«نخبر الجمهور انه اعتباراً من يوم ٨ رمضان ١٣٥٧ ستفتح المحكمة الشرعية الجعفرية، ولقد صدر القرار القطعي بتعيين الأسماء التالية قضاة للمحكمة وهم: الشيخ باقر (العصفور) والشيخ علي بن حسن والشيخ محمد علي القاري. وأن هؤلاء سيبقون في القضاء تحت الاختبار تسعة أشهر لأجل الاطلاع على حسن ادارتهم وقضائهم بالحق ثم يثبتون بعد ذلك» بأمر حاكم البحرين.

وكانت الحكومة تعني من ذلك إبعاد خطر تكوين حلف شيعي وسني له مطالب مشتركة. لكن احتج البحرانيون في ما بعد على عدم كفاءة القاضيين المعنيين وطالبوا بقضاة آخرين يكونون ذوي خبرة تخولهم تولي هذا المنصب الرفيع الشأن.

اضراب عمال شركة نفط البحرين

في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ دعت «حركة الشباب الوطني» عمال شركة نفط البحرين إلى الاضراب. فتوقفت حركة حقول النفط والموانىء ومصانع التكرير. وأغلقت الأسواق أبوابها وسار العمال في مظاهرات، غير أنّ الشرطة تدخلت لردعهم واعتقلت بعضهم.

أما مجلس إدارة هذه الشركة، فلقد وجه إنذاراً للعمال يعطيهم مهلة قصيرة للرجوع عن اضرابهم والعودة إلى العمل. ومع انتهاء مدّة الانذار عاد بعض العمال إلى الشركة، لكن الأسواق ظلت مقفلة وعادت التجمعات الشعبية إلى الشوارع مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والاضراب مجدداً وتأليف مجالس تشرف على عملية اصلاح اجهزة التعليم والمحاكم.

وبعد هذه التطورات وجهت حركة «شباب الامة» رسالتين إلى المعتمد السياسي تطالب فيه بإطلاق سراح المعتقلين و«إصدار عفو عام عن جميع من اشترك في هذه الحركة السلمية»، فضلاً عن تشكيل مجلس للإشراف على إصلاح المحاكم والمعارف.

وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وجهت رسالة إلى الحاكم وقع عليها ممثلو السنة والشيعة في البحرين، وهذا دليل على موقف هاتين الطائفتين الموحد:

«إلى حضرة الشيخ حمد بن عيسى الخليفة، اطال الله عمره، بعد تقديم جزيل التحية والاحترام لمقامكم السامي نتشرف أن نعرض لجلالتكم بخصوص المسائل التي نلتمس إجراءها من حكومة البحرين الجليلة والتي نعتقد أن فيها راحة للحكومة ورضاء رعاياها وهي كما يأتي:

١ ـ المعارف: تشكيل مجلس للمعارف يتألف من ثمانية أعضاء، ٤ سنيين و٤ شيعة. يشرف المجلس على سير التعليم في المدارس وبمعرفته توضع برامج التدريس وكذلك جلب مدراء المدارس والمعلمين وإرسال بعثات إلى الخارج.

٢ ـ المحاكم: إصلاح المحاكم بتغيير القضاة الموجودين في العدلية وتشكيل هيئة من ثلاثة قضاة لكلّ محكمة بحيث يكونون اثنين من المواطنين، واحد سني، واحد شيعي، والثالث تختاره الحكومة. وإنشاء محكمة خاصة للجنايات يحكم فيها قاضٍ قانوني بمفرده يطلب من العراق، يكون من ذوي السمعة الحسنة. يحكم بصفة مؤقتة إلى أن يوجد من يحل مكانه من المواطنين.

٣ ـ إصلاح البلديات بتعيين المواطنين في الوظائف.

٤ ـ تأسيس نقابة للعمال يعترف بها رسمياً من الحكومة تتولى شؤون العمال الوطنيين جميعاً، سواء كانوا في الشركات أو في غيرها، تنظر في شؤونهم وتحافظ عليها.

٥ ـ تجنباً لما قد يحدث من سوء تفاهم غير مقصود في المستقبل بين الحكومة والأهالي نطلب اختيار ستة أشخاص، ثلاثة من السنيين وثلاثة من الشيعيين يمثلون الأهالي للتفاهم مع الحكومة. والأمر لكم ودمت».

ردة فعل الحكم تجاه هذه المطالب

١ ـ المعارف: قبل الحاكم تشكيل لجنة استشارية للمعارف، تقتصر مهامها على اقتراح برامج تعليمية جديدة وزيادة المدارس وتقديم اقتراحات للمحكمة، لكنّها لا تستطيع تعيين أو صرف أو إقالة أي موظف.

٢ ـ **المحاكم**: في هذا الخصوص، رفض الحاكم كلّ المطالب واعتبر أنه من غير المعقول أن تتم إقالة القاضيين الحاليين ورأى أنّ القضاة تعيّنهم الحكومة ولا يُنتخبون.

٣ ـ **البلدية**: رأى أن أمر البلدية يجب أن تدرسه المجالس البلدية بعد أن يوافق عليها المعتمد.

٤ ـ **اللجنة العمالية**: رفض الحاكم تشكيل أية لجنة عمالية، لأن لا ضرورة بنظره، بوجود المجالس البلدية ومجلس الأوقاف ومجلس أموال القاصرين.

اللجنة العمالية المطالب بها

١ ـ أن يكون للعامل أولوية على العمال الأجانب أكان في شركة نفط البحرين أم غيرها.

٢ ـ أن يُعطى الراتب المناسب وفقاً لحسن أداء العامل ونوع العمل ومدى خطورته، من دون التمييز بين البحرانيين والأجانب.

٣ ـ أن يساوى العامل البحراني بالعامل الأجنبي من حيث ظروف العمل والراتب والنقليات وماء الشرب والوقود والإضاءة.

٤ ـ أن تدفع الشركة تعويضات إلى العامل أو عائلته في حال وفاته أثناء العمل وتعرّضه لحادث إعاقة.

٥ ـ أن يُعاد النظر في رواتب البحرانيين.

٦ ـ أن يُمنح العامل القديم حقوقه كاملة، والسهر على ألاّ يُستبدل من دون أسباب مشروعة.

٧ ـ أن يُدفع الراتب شهرياً، شرط أن تُخصم منه إجازة يوم الجمعة والفرص الدينية، وأن تكون مدّة الإجازة السنوية ٢٠ يوماً في السنة.

٨ ـ أن يؤمّن للمواطنين تدريب مهني.

٩ ـ ألاّ يهين رؤساء الأقسام البحرانيين.

١٠ ـ أن توظف الشركة أولاً البحرانيين، والأجانب عند الضرورة.

١١ ـ أن تدفع الشركة راتب ١٨ شهراً بعد مرور عشر سنوات على توظيف العامل فيها.

١٢ ـ أن يتعلم العمّال مساءً اللغة الانكليزية والعربية والحساب.

١٣ ـ أن ترسل الشركة الشبان البحرانيين للدراسة خارجاً كلّ سنة على نفقتها.

١٤ ـ أن يؤسس صندوق تقاعد.

١٥ ـ أن يُبنى مسجدان داخل الشركة، واحد سني وآخر شيعي.

شكاوى العمال البحرانيين

١ ـ مياه الشرب ملوثة ومليئة بالجراثيم ممّا يؤدي إلى إصابتهم بأمراض عديدة.

٢ ـ تقاضي العامل الأجنبي ٤ أضعاف راتب العامل الوطني.

٣ ـ عندما يُصاب العامل الوطني بمرض لا يتقاضى أي راتب، في حين أنّ العامل الأجنبي يتقاضى نصف الراتب.

٤ ـ باستطاعة العامل الأجنبي أن يطرد البحراني في أية ساعة ومن دون إعطاء أية تبريرات.

٥ ـ تأمين وسائل لنقل للأجانب وليس للمواطنين.

٦ ـ مشكلة السكن التي يعاني منها البحرانيون.

تبريرات مدراء شركة نفط البحرين

في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ عقد اجتماع في مقر الشركة حضره المعتمد السياسي والمستشار ومسؤولون من الشركة للتباحث بشأن الشكاوى الموجهة ضدهم.

١ ـ **ماء الشرب:**

نفى مسؤولو الشركة كون البحرانيين يشربون مياهاً ملوّثة وادعوا أن الماء المقطر متوفّر للجميع لكنه غير مبرّد.

٢ ـ **الرواتب:**

برّر مسؤولو الشركة تدنّي رواتب البحرانيين بعدم خبرتهم. ووعدوا بأن يتدنّى عدد العمال الأجانب من ٢٣٠ عاملاً إلى ١٣٢. أما مسألة دفع الرواتب فكانت مرفوضة تماماً، ورفضوا كذلك تأمين وسائل النقل للعمال، تشجيعاً منهم لسكن العامل قرب مقر عمله.

٣ ـ **تعويضات المرض والحوادث:**

كذب المسؤولون أي خبر يقول أنّ العمال الأجانب لا يعاملون مثل العمال البحرانيين. وأضافوا أنه إذا مرض أي عامل يحصل على نصف راتبه، شرط ألاّ يكون من المرتبة الثالثة إذ لا يحصل حينها على أي راتب. وفي حال إصابة عمال الدرجة الثانية أو الثالثة ينقلون للعلاج في مستشفى الحكومة أو الإرسالية الأميركية، لكي تُعرف درجة خطورة إصابتهم على حقيقتها.

٤ ـ **الإجازات المدفوعة وصندوق التقاعد:**

قال المسؤولون في ما يتعلق بهذا الموضوع، أنّ العمال البحرانيين المسلمين يحصلون على إجازة مدتها ٦ أيام سنوياً. غير أنّه من المستحيل إعطاءهم فرصة مدفوعة كلّ يوم جمعة. وأضافوا أنّ الشركة تدرس إمكانية تأسيس صندوق لمساعدة العمال.

٥ ـ **الإسكان:**

وعد الموظفون ببناء منازل إضافية تستوعب عدداً أكبر من العمال وبتحسين طريقة بنائها بحيث لا تكون مبنية من سعف النخل.

اثناء الحرب العالمية الثانية

ما ان بدأت الحرب العالمية الثانية، حتى راح سلاحا الجو الايطالي والالماني يقصفان البحرين، لا سيّما وأنّ بريطانيا كانت قد عززت قواتها البحرية والجوية في هذه المنطقة، وأنشأت فرقة حرس لحماية مصنع تكرير النفط، تشكلت من مواطنين بحرانيين. إلاّ أنّ الالمان والايطاليين لم يكن في نيتهم تدمير مصادر النفط، بل ظنوا أنّ باستطاعتهم السيطرة عليها بسرعة فائقة.

وفي ربيع ١٩٤١ استطاعت قيادة بلدان المحور أن تزعزع صرح سلطة بريطانيا في الخليج العربي. واتخذت بريطانيا عدّة إجراءات من بينها منع المواطنين من الاستماع إلى أخبار الراديو من طوكيو أو أي مركز آخر من اليابان. وكانت تخشى أن يسيطر الاعلام الالماني والياباني على عقول المواطنين، فتحدثهم أنفسهم أن يثوروا ضدها، لا سيّما وأنّ النقمة الشعبية ضد بريطانيا كانت قد زادت بشكل ملحوظ منذ ١٩٣٨.

وفي تموز (يوليو) ١٩٤١، خشي الإنكليز من أن تنفذ برلين خطة «اورنيت» التي تقوم على تعزيز مواقع ألمانيا في الشرق العربي كلّه، ومن ثمّ تقوم بالاتصال مع اليابان. أرسلت قوات بريطانية كبيرة إلى عدن ومسقط والبحرين ووافقت بريطانيا أن ترسل الولايات المتحدة قواتها إلى الخليج. فشكلت الولايات المتحدة قوّة خاصة أطلقت عليها اسم «قيادة الخليج العربي». وقدم إلى البحرين في أواخر ١٩٤١ حوالي ٣٠ ألف جندي من هذه القوّة.

وشيئاً فشيئاً ازداد عدد السفن البحرية التي ألقت مرساتها في البحرين. وفي سنة ١٩٤٥، سمحت السلطات البريطانية للطائرات الأميركية باستخدام قاعدة محرق الجوية. وارتفع عدد السفن الأميركية في البحرين من ٢٤ سنة ١٩٤٢، إلى ١٥٤ سنة ١٩٤٥، في حين أنّ عدد السفن البريطانية بلغ تلك السنة ١٧١.

بعد الحرب العالمية الثانية

حركة الاعمار

في سنة ١٩٤٦، أصبحت المنامة عاصمة البحرين مقر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي. وحاول البريطانيون أن يحولوا البحرين إلى «دولة نموذجية». فبنوا لتحقيق هذه الغاية موانىء عصرية وجسوراً تصل ما بين الجز وطرق معبدة ومطار حديث التجهيز.

ولم تقتصر حركة الاعمار على البنى التحتية، بل امتدت إلى المرافق السياحية من مسارح ودور لهو وفنادق ومطاعم. وشملت هذه الحركة أيضاً المدارس والمستشفيات ووسائل الاعلام، بما فيها الصحف. ووسعت أيضاً شبكة التلفون والبريد والبرق.

أما في ما يتعلق بالنفط، فزاد أصحاب «شركة نفط البحرين» استثماراتهم، فحفر ٨٠ بئراً جديدة وبلغ استخراج النفط ١١٤٤ ألف طن. وأصبح مصنع تكرير النفط يستطيع تكرير كمية أكبر بكثير (أكثر بست مرات) ومد أنبوب نفط يصل البحرين بظهران.

لقد استفاد من هذا الاعمار في الدرجة الأولى أصحاب الامتيازات في البحرين. وكان الهدف الأساسي من هذه المنشآت تشجيع حركة الترانزيت. ولبّت الطرق والمطار حاجات بريطانيا والولايات المتحدة العسكرية.

البحرانيون والقضية الفلسطينية

أدرك الجميع، بعد أن قرّرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٤٧ تأليف لجنة خاصة تعنى بأمور فلسطين، أن فلسطين سوف

تقسم. فثار غضب الشعوب العربية وسارت المظاهرات في كل البلدان العربية بما فيها البحرين، لا سيّما بعد القرار رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين.

وفي ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ عرفت دولة البحرين احتفالات عديدة، وأطلق على هذا التاريخ اسم «يوم فلسطين». وأسس صندوق لدعم الفلسطينيين العرب. وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) في السنة نفسها جمع مبلغ ٦٦٠٠٠ روبية وقدم لمساعدة الفلسطينيين.

وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ اجتاحت البلاد من جديد موجة من المظاهرات وأعمال العنف، وطالب العمال برفع اجورهم وإلاّ عمدوا هم أيضاً إلى أسلوب الأحزاب. ومنع المتظاهرون ناقلات الموظفين التابعة لبريطانيا من الوصول إلى العمل. فتدخلت الشرطة لحل هذه الأزمة، لكنّها لم تستطع إلقاء القبض على الرأس المدبر الكامن وراء هذه التحركات. وفي صباح ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ فوجىء البريطانيون بالملصقات المنتشرة في شوارع العاصمة المنامة، وكانت تدعو إلى محاربة اليهود والسيخ والهندوس.

وأثرت هذه الأحداث التي عرفتها البلاد سلباً على قطاعها المالي والمصرفي، فقل عدد زبائن بعض المصارف مثل البنك الشرقي لأن بعض موظفيه من اليهود.

واستقبلت البحرين في ٢٤ كانون الثاني (يناير) من السنة نفسها رئيس اللجنة العربية العليا لفلسطين السيد جمال الحسيني الذي أكد أثناء زيارته أن عرب فلسطين «يحتاجون إلى البندقية، والبندقية فقط».

اعتبر البحارنة أنّ القضية الفلسطينية هي أيضاً قضيتهم لذلك لم يوفروا أموالهم لمساعدة هذا البلد العربي الشقيق. فوصل مجموع التبرّعات المالية التي قدمت لدعم فلسطين حتى منتصف شهر آذار (مارس) ١٩٤٨ إلى حوالي ١٠٥٠٠٠ روبية.

وفي ٢١ آذار (مارس)، عاد جمال الحسيني إلى البحرين ومعه جميل بركات والمبعوث الخاص للجنة العربية العليا لفلسطين حاملاً رسائل شكر

وطالباً إرسال المزيد من المساعدات. فوعد تجار البحرين أن يقدموا ٧٧٠٠٠ روبية. وطلبت لجنة فلسطين البحرانية من الحكومة والمعتمد السياسي ومدراء شركة نفط البحرين وشركة البرق واللاسلكي مساعدة الفلسطينيين هم أيضاً. غير أنّ بريطانيا أوعزت إلى الشركات ألاّ تقدم أية معونات مالية وأن تجاهل كلّ الطلبات.

في أيار (مايو) ١٩٤٨، خشيت بريطانيا أن يتكرّر ما حصل في شهر كانون الأول (ديسمبر) من السنة المنصرمة، لأن مدّة الوصاية البريطانية على فلسطين كانت قد أشرفت على الانتهاء. فضوعف عدد قوات الأمن ودسّ عملاء الاستخبارات في ثياب مدنية بالقرب من المدارس للحؤول دون حصول مظاهرات. وبقيت السفينة الحربية البريطانية «وايلدغوز» مستعدة للتدخل في حال وقع أي طارىء.

حقّقت هذه التدبيرات الامنية الهدف المرجو منها، ولم تحصل أية مظاهرات، باستثناء الاضراب الذي قامت به معلمات مدرسة البنات الرئيسية في المنامة.

لم تكن القوات العسكرية البريطانية الوحيدة من نوعها التي شهدتها سواحل البحرين في تلك السنة. ففي ١٩ أيار (مايو) دخلت حاملة الطائرات الأميركية «رندوفا» والمدمرة «سي. اج. روان» إلى ميناء سترة.

البحرانيون يجددون المطالبة بالاصلاحات

في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وجهت «الجبهة الوطنية» رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدان ذكرت فيها مطالبها التي تتمثل بتشكيل مجلس تشريعي وتأليف نقابة للعمال تهتم بشؤونهم وبعزل المستشار. وهددته بإجراء مفاوضات مع ايران للانضمام إليها، إذا لم تنفذ هذه المطالب.

وبالفعل أرسلت «الجبهة الوطنية» عبدالله الزيرة، وهو مواطن بحراني شيعي تلقى تعليمه في المدارس الحكومية في المنامة ومن ثم توظف في شركة نفط البحرين، إلى ايران للتباحث مع برلمانها. وهناك عرض عبدالله على رئيس المجلس الإيراني السيد اسكندري مطالب «الجبهة» وهي تتمثل

بإدخال ممثل للبحرين في البرلمان الإيراني ودعم المدارس في البحرين وقبول الطلاب البحارنة في جامعات طهران وتسهيل تنقل المواطنين بين ايران والبحرين، على أن يحتل الجيش الإيراني البحرين.

الحركات الشعبية التحررية

مع قدوم السفير البريطاني في طهران شيبرد إلى المنامة في شباط (فبراير) ١٩٥١، عادت الاضطرابات تهدد الساحة السياسية البحرانية. فتظاهر المواطنون في الشوارع إعراباً عن دعمهم للشعب الإيراني الذي يطالب بتصفية «شركة البترول الانكلو ـ ايرانية». واعتمدت السلطات المحلية مبدأ العنف والقوّة لتفريق المتظاهرين وإسكات أصوات الشعب، فنزلت قوى الشرطة إلى الشوارع واعتقلت بعض المتظاهرين. كان الهدف من هذا التدخل العسكري وضع حد للتحركات الوطنية وطمسها قدر المستطاع، إلاّ أنّ هذا الهدف لم يتحقق.

وانتقلت الحركة التحررية إلى أوساط عمال «شركة نفط البحرين» الذين كانوا يعانون الأمرين من جراء ظروفهم المعيشية السيئة وأجورهم المتدنية. وأمام هذا الإجحاف الزائد في حقهم، بدأوا إضراباً عاماً في آذار (مارس) ١٩٥١. وربطوا تعليقه بإعادة النظر في أجورهم وتعديل معاهدة ١٩٤٠. دعم الرأي العام البحراني هذا الإضراب وأيّده، ممّا أثار قلق القوّات البريطانية وحتى الولايات المتحدة. وتفاقم الوضع أكثر فأكثر، فجاء سفير الولايات المتحدة في طهران غريدي إلى البحرين. أما من الناحية البريطانية فأرسلت إلى البحرين قوات عسكرية بريطانية اضافية تشمل ثلاث فرقاطات وطرادين، ومنح المقيم السياسي البريطاني الإذن للقيام بتدخل عسكري لحلّ هذه الأزمة.

ومع مرور الأيام والأشهر، كانت عزيمة المواطنين تقوى وتزداد. وظل الوضع على حاله حتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٥١، عندما سارت في المنامة والمحرق تظاهرات ضمت مواطنين بحرانيين من مختلف الطبقات والمستويات العلمية والمهن وطالبت بتأميم «شركة نفط البحرين» وإقالة الشيخ

سلمان ومستشاره بلغريف وإعلان استقلال البحرين ورحيل القوات البريطانية عن أراضي البحرين.

وأمام هذه المطالبات والتحركات الشعبية، تملك بريطانيا والولايات المتحدة الخوف. فقدمت إلى البحرين قوات عسكرية بريطانية وأوعز إلى الشرطة إطلاق النار على أي متظاهرين تصادفهم فكان نتيجة هذا الأمر سقوط ستة قتلى وأكثر من ٢٠ جريحاً أثناء مظاهرة بالقرب من قصر الشيخ سلمان. ومع هذه الحادثة بدأت سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات في البحرين.

لم يزعزع هذا العنف الذي استعملته السلطات المحلية والقوات البريطانية عزيمة الشعب البحراني، بل على العكس زادت من زخمه وحرارته. ولم تستطع بريطانيا أن تهدىء الأوضاع إلاّ بعدما زرعت الفتن بين العرب والإيرانيين الساكنين في البحرين.

عاشوراء ١٩٥٣

كان موكب من المعزين الشيعة يسير في شارع بلغريف في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ حسب العادة المتبعة منذ أكثر من ٢٠ سنة، عندما وقع شجار بين أحد أفراد الموكب ومتفرجين سنة. فراح كلّ من الطرفين يتحضّر للمواجهة العنيفة، وحمل المعزون العصي. وما هي إلاّ دقائق قصيرة حتى تحقق ما كان يخشاه الجميع، فتساقطت الزجاجات الفارغة والعصي من كلّ حدب وصوب، وشاركت في المعركة أيضاً السكاكين ممّا أدى إلى سقوط عدد لا بأس به من الجرحى.

وأمام هذه الفوضى والعراك، تدخل رجال الشرطة المتمركزون في الشارع وأطلقوا النار على الناس بكثافة. ويلقي البعض اللوم على الشرطة في ما يتعلق بأحداث ذلك اليوم، إذا أنها نفذت الخطة التي وضعت تحسباً لأيّ اشتباك ما بين الإيرانيين. كان يجدر بها أن تفرّق ما بين السنة والشيعة بدلاً من التدخل في ما بين أفراد الموكب.

وبعد أن هدأت الأوضاع في المنامة، دارت شائعات كثيرة في البلاد كان لها تأثير شديد على تصرفات كلّ من السنة والشيعة في ما بعد. قيل

لسكّان المناطق السنية التي تضم الرفاع الشرقي والمحرق والعوالي أن مذابح شنعاء ترتكب بحق أخوتهم السنة في المنامة. فأبوا الذهاب إلى أعمالهم وطالبوا بوسائل نقل تقلهم إلى المنامة للوقوف إلى جانب أخوتهم في الدين. فانتشرت عناصر الشرطة في الشوارع التي تصل المحرق والعوالي بالعاصمة. أما الشيعة فلقد ظنوا أن السنة والحكومة اتفقوا بهدف القضاء عليهم. وامتنعوا عن الذهاب إلى أعمالهم وأبقي التلاميذ في منازلهم، خوفاً من وقوع أي احتكاك مع الشيعة. أضف إلى ذلك أن شائعة أخرى وصلت إليهم مفادها أن مسؤول الحسابات في الحكومة محمود العلوي دعا إلى إضراب عام.

في اليوم التالي اجتمع المستشار بعدد من الوجهاء السنة والشيعة وطلب أن يتوجه كلّ اثنين منهم، واحد سني وآخر شيعي، إلى القرى في محاولة لإقناع السكان بعدم القدوم إلى المنامة وبأن الأوضاع قد هدأت. وفي ذلك اليوم نفسه سمع سكان المحرق أن سنة عراد وهي منطقة تسكنها غالبية شيعية يتعرضون لهجوم. وأثبت التحقيق في ما بعد أن فردين من آل خليفة كانا من حرض الشيعة على مهاجمة عراد حيث جرح عدد كبير من الأشخاص. وعلى الرغم من أن الشرطة عرفت هوية المسؤولين عما حصل، لم تلق القبض على أي شخص. وأعلن الشيخ سلمان مساء ذلك اليوم منع التجوّل من الساعة الثامنة والنصف مساءً حتى الخامسة صباحاً ومنع التجمهر لأكثر من ستة أشخاص، وظل هذا القرار سارياً حتى ٢٩ أيلول (سبتمبر).

إضراب عمال ومستخدمي النقل

في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ بدأ سائقو سيارات الأجرة والباصات والشاحنات اضراباً عاماً مطالبين بتخفيض معدلات التأمين الالزامية والاجور المفروضة على السيارات التجارية التي تعبر جسر المحرق والضريبة المفروضة على السائقين. وطالبوا كذلك بتشكيل نقابة تهتم بشؤون سائقي سيارات الاجرة. ورافق هذا الاضراب الذي استمر فترة اسبوع كامل بعض أعمال الشغب مثل نثر المسامير على الطرقات وتكسير السيارات. ولم ينته الاضراب إلاّ بعد أن وافقت الحكومة على تأسيس صندوق مؤقت تعتبر المساهمة فيه بديلاً للتأمين.

واعتبرت الحكومة أنّ محرّر مجلة «صوت البحرين» التي تصدر مرة كلّ اسبوعين يكمن وراء هذا الاضراب، فأصدرت قراراً يقضي بإيقاف صدور المجلة لفترة غير محدودة.

التحالف الوطني والهيئة التنفيذية العليا

أدّى إيقاف صدور مجلة «صوت البحرين» وسحب تأشيرة الدخول البحرانية من محرّرها عبد الرحمن الباكر إلى خلق تحالف وطني شمل السنة والشيعة بهدف تأليف حكومة. وتم انتخاب الهيئة التنفيذية العليا من ٥٠ شخصاً واختير ثمانية من أعضائها (٤ سنة و٤ شيعة) لعرض «المطالب الوطنية» على الحاكم.

أما أبرز المطالب التي وجهت إلى الحاكم في عريضة فهي التالية:

- تأسيس مجلس تشريعي منتخب.
- تشكيل لجنة من المحامين من شأنها أن تعد قانوناً مدنياً وجنائياً للبلاد.
- إصلاح المحاكم وتعيين قضاة أكفاء.
- تأسيس نقابات.
- تأليف مجلس تشريعي.

بالتأكيد رفض الشيخ سلمان وأفراد العائلة الحاكمة فكرة تشكيل مجلس تشريعي وإصلاح المحاكم، لأن هذا يضر بمصالحهم. وفي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) قام وسيط مجهول بتحضير اجتماع يضم الحاكم وأعضاء الهيئة. غير أنّ الحاكم رفض النقاش أو تعيين موعد آخر للمقابلة.

وفي ٢٣ من الشهر نفسه اجتمع عبد الرحمن الباكر سكرتير الهيئة التنفيذية مع المعتمد السياسي وأخبره أنه في حال لم يقبل الحاكم بالمطالب سينفذ إضراب عام. أما المعتمد فشدّد على مساندة حكومة بريطانيا للحاكم وعائلته. واتخذت الهيئة قرار تنفيذ اضراب ابتداءً من ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، لكنّها رجعت عن قرارها هذا في محاولة لاستخدام الوسائل

الديبلوماسية لحل الأزمة. وكان الشيعة يميلون أكثر من السنة لهذا الإضراب بسبب كرههم التاريخي لآل الخليفة.

وفي ذلك الوقت كانت جريدة «القافلة» قد اتخذت الدفاع عن القضية الوطنية هدفاً لها، فحلتها الحكومة. وكانت الجالية الاجنبية التي تقيم في البحرين تدعم المواطنين ومطالبهم.

وفي ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤ وجه المعتمد السياسي إلى الشيخ سلمان رسالة جاء فيها ما يلي:

«كما هو معروف، فإن حكومة صاحبة الجلالة كانت مهتمة دائماً بكلّ ما يتعلق بنمو البلاد وخيرها. وقد اطلعت على الاجراءات التي أعلن عنها سموكم في إعلان ١٥ تموز (يوليو) وأقرّوها لأن سموّكم كان حسن التصرّف بمناقشة المشاكل التي طرأت على الأوضاع الداخلية في البحرين التي أنتم مسؤولون عنها معي شخصياً. ولذلك فاني أرغب في اعلام سموّكم بأن نصيحة حكومة صاحبة الجلالة هي بأن يقوم سموّكم بتعيين لجنة صغيرة تختارون أفرادها، وتكون مهمتها الاستماع إلى آراء الناس في القضايا التي تؤثر على حياتهم. وبعد الاستماع لهذه الآراء، ترفع اللجنة تقريرها لسموّكم ويمكن اتخاذ القرارات حول أي عمل يعتبر ضرورياً لمصلحة البحرين وتطوّرها.

«سوف يتوفر الدعم الكامل لسموّكم من حكومة صاحبة الجلالة للاستمرار في هذا العمل وفي اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد تقرير اللجنة. ويعتقدون أنّ تبني هذه الطريقة سوف يوفر فرصة مناسبة للتعبير عن الرأي بأسلوب منتظم وسوف تزيل أية حجة للانتقاد والاضطراب».

أصغى الشيخ سلمان لنصيحة المعتمد السياسي وأعلن في ١ كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها عن تشكيل لجنة تكون مهمّتها الاستماع إلى آراء الناس وتصغي إلى مشاكلهم، غير أن مهامها تقتصر فقط على الأمور المتعلقة بالصحة والتعليم.

لم يشف هذا الإعلان غليل المواطنين، فاجتمع في اليوم التالي عبد

الرحمن الباكر والسيد علي السيد ابراهيم مع المعتمد السياسي وأعربا عن احتجاجها على هذا البيان لأنه استثنى من مهام اللجنة اصلاح المحاكم.

وفي ٤ كانون الأول (ديسمبر) بدأت الهيئة بتنفيذ اضراب شامل فتوقف عمل الشركات البريطانية والبريد والميناء والمطار والمحلات التجارية وكافة قطاعات الانتاج في البحرين. ولم ينته الاضراب إلاّ بعد ستة أيام. وإزاء هذا التحرك الشعبي أعلن الحاكم الشيخ سلمان عن تشكيل لجنة من ستة أشخاص تهتم بمسائل الصحة العامة والقضاء والأمن العام. أما في ما يتعلق بأعضائها، فهم يتألفون من أفراد من آل خليفة وشخص من الحكومة وتاجر ومدير الجمارك. فأثار الوجود الطاغي لأفراد آل خليفة في هذه اللجنة غضب المواطنين.

وبعد انتهاء الاضراب وجه الباكر رسالة إلى الملك سعود يطلب فيها مساعدته. فما كان من الملك إلاّ أن ندّد بأسلوب المضربين ودعاهم إلى التشاور مع الشيخ سلمان.

تبادل الرسائل بين الهيئة ووزير الخارجية البريطانية

أراد أفراد الهيئة مقابلة وزير الخارجية البريطانية أثناء زيارته للبحرين سنة ١٩٥٥، غير أنّ السلطات البريطانية لم تسمح لهم بذلك. فكتبوا رسالة عبروا فيه عن مطالبهم وعن ظلم الحاكم... وأرسلوها إلى وزير الخارجية في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٥.

وجاء رد وزير الخارجية على هذه الرسالة بمثابة تصريح مكتوب دوّنه المعتمد السياسي في ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٥. وشدّد وزير الخارجية على أنه لكلّ شعب الحق في تأليف حكومة، وأعلن أن للتقدم والتطوّر ثلاثة عناصر أساسية لا بد من وجودها وهي متوفرة حالياً في البحرين. أما هذه العناصر والأدلة على توفرها فهي التالية:

١ ـ الاصلاحات التي تعزز العلم والثقافة.

الادلة: ـ وضع قانون شامل يعنى بأمور العمال والعمل.

- وضع مسودة قانون جزائي.

- تعيين مستشار قضائي بريطاني لإصلاح القضاء.

- تحديث قانون مجلس البلديات.

- تشكيل لجان تعنى بالاشراف على التعليم.

- بناء مدرستين جديدتين في المنامة.

٢ - وجود أطر دستورية يتم فيها التعبير عن الرأي.

الأدلة: - مجالس الحكم.

- الجريدة التي ستعود إلى الصدور.

- مجلس التجارة.

- الاوقاف.

- لجنة الزراعة.

- اللجنة العامة.

- البلديات.

٣ - استغلال هذه الاطر لادارة البلد، وهو شرط يعتبره وزير الخارجية غير متوفر في البحرين.

وفي النهاية دعا وزير الخارجية البريطاني البحرانيين إلى الإقرار بالاصلاحات التي عرفتها البلاد والمشاركة في اللجان والتعاون مع الحكم ووضع العنف جانباً. وحذر من عواقب استخدام الضغط والابتزاز ورفض الاعتراف بالهيئة وبأفرادها.

كان وقع هذا الرد قاسياً جداً على أفراد الهيئة التنفيذية، فوجهوا رسالة اخرى إلى الوزير في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٥ فندوا فيها كلّ الأدلة التي أعطاها وزير الخارجية وختموا الرسالة بالتأكيد على «أن الهيئة هي الممثلة الحقيقية لشعب البحرين، لوجود الآلاف من التواقيع التي تثبت ذلك وبسبب

استجابة الشعب لكلّ نداء توجهه وبواقع الطريقة الدستورية التي انتخب بها أعضاء الهيئة».

تشكيل اللجنة العمالية

بلغت الهيئة التنفيذية بمسألة تشكيل لجنة عمالية تضم ٣ مسؤولين عن الحكومة (٢ من آل خليفة ومسؤول بريطاني) و٣ ممثلين عن اصحاب الاعمال و٣ عمال.

واجتمع الخبير البريطاني بشأن العمال اودزلي بسكرتير الهيئة وتباحث معه حول هذا الموضوع وأعطاهم بعض النصائح.

وفي ١٠ آذار (مارس) بلغت الهيئة اودزلي انها ترفض تقديم ٤ أسماء وأنها تريد أن تعترف الحكومة بها وتوجه إليها رسالة تطلب فيها أن تقترح اسم ممثل واحد.

أمام هذه الشروط، خشيت بريطانيا من الضغط على الحاكم للإعتراف بالهيئة. فشكلت في نيسان (أبريل) ١٩٥٥ لجنة عمالية تتألف من ممثلين عن الحكومة وأرباب العمل والعمال من شأنها أن تضع قانوناً للعمل. أما في ما يتعلق بتعاونها مع اللجنة العمالية، فجرت اتصالات ومفاوضات بين الطرفين. وكتبت اللجنة الاستشارية العمالية التابعة للحكومة قانون العمل الذي عرض على عبد الرحمن البكر. فأعلن البكر باسم الهيئة انها ستشارك في اللجنة العمالية إذا تم التوصل إلى صياغة قانون عمالي جيد.

في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٥٥ تألفت اللجنة من الاعضاء الواردة ههنا أسماؤهم:

ممثلون عن الحكومة:

الشيخ علي بن أحمد الخليفة.

الشيخ علي بن محمد الخليفة.

السيد جي دبليو آر سميث (مدير الجمارك).

ممثلون عن أرباب العمل:

السيد إل اي سميث عن شركة نفط البحرين.

السيد محمد كانو (تاجر).

السيد اس ام اوجي (مقاول بناء).

ممثلون العمال:

السيد محمود بن أحمد العلوي، عن عمال حكومة البحرين.

السيد علي بن حسين، عن عمال شركة نفط البحرين.

السيد محمد قاسم الشيراوي، عن العمال الباقين.

وبعد تشكيل اللجنة سمح لجريدة «القافلة» بالصدور مجدداً برئاسة علي سيار، لكن تحت اسم جديد هو «الوطن». أرادت السلطات البريطانية من تأليف اللجنة العمالية تهدئة العمال والتخفيض من عدد أنصار الهيئة.

القانون الجزائي

ظهر هذا القانون للمرة الأولى في شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٥ غير أنه لاقى معارضة تامة. فألف الشيخ سلمان لجنة لدراسته. وأعلن علماء النجف والازهر أنه لا يوافق القانون الاسلامي، لذلك هو غير نافع. ووصلت أصداء هذا الاحتجاج على القانون الجزائي إلى باقي البلدان العربية، فنشرت مجلة «التحرير» المصرية في آب (أغسطس) مقالاً بعنوان «البركان الذي سينفجر الشهر القادم» وورد في مقدمته الكلام التالي:

«عندما تبدأ حكومة البحرين في العمل بقانون الجزاء في أيلول (سبتمبر) القادم، سوف تحدث ثورة. ينص القانون على أن كلّ المنظمات، المسجلة أم غير المسجلة، التي تقوم بنشاطات محظورة سوف تحل. وستكون عقوبة الإعدام ضد من يعملون على قلب الدستور، أم يثورون على الحكومات الامبريالية في المنطقة أو يهينون الحاكم، الشيخ سلمان بن حمد الذي يأخذ ثلث واردات البلاد راتباً شخصياً له».

ومن ثم هددت الهيئة بتنفيذ إضراب في ٣ أيلول (سبتمبر) احتجاجاً على هذا القانون. ووصل إلى مسامع نائب المستشار أنه سوف يلغى إذا أعلن تأجيل تنفيذ القانون. فتم اعلان تأجيل العمل بالقانون وألغت الهيئة الاضراب.

لجان الإشراف على إجهزة التعليم والصحة والبلديات

في أول أيام تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٥ اجتمع ممثلان عن الهيئة هما عبد العزيز الشملان والسيد علي السيد ابراهيم مع الشيخ سلمان للتباحث حول تأليف لجان تشرف على أجهزة التعليم والصحة والبلديات وتضم أعضاء تختارهم الحكومة وآخرين ينتخبهم الشعب. وسلما الحاكم رسالة موجهة من الهيئة، تطالب فيها بإصلاح الأمن العام والمحاكم والقانون الجزائي والمدني.

وبعد بضعة أيام أعلن الحاكم تشكيل اللجان التي ذكرت سابقاً، غير أنه أهمل المطالب الأخرى ممّا خيّب آمال المواطنين البحرانيين. ووافق على أن تكون لجان التعليم والصحة مستقلة في ما يتعلق بإنفاق الأموال المخصّصة لها وعلى تدريب قضاة بحرانيين.

أثار هذا التوافق الذي جمع الحاكم والهيئة قلق بريطانيا، لا سيّما وأنّ هذه اللجان قد تسعى في ما بعد إلى التدقيق في نصيب الحاكم من عمولات النفط.

في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٥٦ جرت الانتخابات لاختيار أفراد اللجنة التعليمية (عددهم ستة). فاز فيها مرشحو الهيئة وهم الحاج خليل المؤيد ومحمد قاسم الشيراوي وقاسم فخرو وتقي البحارنة وعلي بن ابراهيم عبد العال.

زيارة سلوين لويد للبحرين

في ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٦ جاء وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد في زيارة إلى البحرين. وعند وصوله إلى المطار قدم لاستقباله الشيخ سلمان وبعض أفراد العائلة الحاكمة والمقيم السياسي والمعتمد السياسي والمستشار.

وأثناء توجه الموكب إلى مبنى المقيمية السياسية البريطانية في الجفير، فوجىء الجميع بأعداد كبيرة من الشبان متظاهرة في الشوارع احتجاجاً على تصرفات بريطانيا. وقام المتظاهرون ببعض أعمال الشغب مثل رمي الحجارة والرمال على السيارات والذين في داخلها. وأوقفوا باصاً تابعاً لشركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار وحاولوا إحراقه. وجاءت قوات الشرطة للقبض على المتظاهرين وتفريقهم، غير أن محاولاتهم باءت كلّها بالفشل. وفي اليوم التالي غادر الوزير البحرين.

وبالتأكيد وجهت أصابع الاتهام نحو الهيئة في ما يتعلق بهذه الحادثة. غير أنها أصدرت اعتذاراً أكدت فيه أنها لم تعد لهذه التظاهرة، انما جاءت عفوية.

طلب الحاكم من بلغريف اعتقال اعضاء الهيئة، إلاّ أنّ هذا الأخير هدأ من روعه، وقال له أنّ عملاً كهذا قد يزيد الأمر سوءاً. كان الحاكم يود أن يستغل المنشور الذي وزعته الهيئة في ٢١ شباط (فبراير) الذي أوردت فيه مطالبها وحذرت من أن «الشعب سيقوم بإجراءات مضادة» ان لم تنفذ الحكومة رغبات المواطنين، لتحميل الهيئة الجميع فكرة اعتقال أفراد الهيئة.

حادثة ١.١ آذار ١٩٥٦

في صباح «آذار (مارس) ١٩٥٦، وقع شجار في سوق الخضار في المنامة بين أحد الباعة ومفتش للبلدية الذي أراد إبعاد البائع عن الرصيف، لكن هذا الأخير رفض أن يتزحزح من مكانه. فتدخل شرطي وضرب البائع. أمام هذه الحادثة، راح المواطنون يتجمعون شيئاً فشيئاً بالقرب من البلدية حيث دار الشجار. وتعرّض رجال الشرطة المتواجدون في المنطقة للضرب. وحاصرت الجموع الغفيرة الشرطة في الداخل. وطلب أعضاء الهيئة من المواطنين التوجه إلى منازلهم، لكن لم يصغ أحد إليهم.

وعند الساعة الثالثة بدأ رجال الشرطة بإطلاق النار فسقط ٧ قتلى في صفوف المدنيين. فتفرق الناس الذين أدركوا أن العنف هو الاسلوب الوحيد الذي تنتهجه الحكومة وبريطانيا للرد على مطالبهم.

خشيت السلطات البريطانية من حصول تطوّرات جديدة في البحرين، لا سيّما بعد حادثة البلدية. فوصلت في مساء ذلك اليوم قوّة من ٥٠ شخصاً من جنود البحرية، وألقت المرساة في قاعدة الرجيف مدمرة جديدة. ولم تكن القوات البرية والبحرية هي الوحيدة في البحرين، لأن القوات الجوية كانت منتظرة في قاعدة المحرق.

في ١٢ آذار (مارس) ١٩٥٦ بدأ إضراب عام في البلاد فأقفلت المتاجر أبوابها وتوقف سائقو الباصات وسيارات الاجرة عن العمل... أما في ما يتعلق بالمواطنين، فقاموا بتظاهرات في الشوارع مطالبين باستقالة بلغريف باعتباره المسؤول الأول عما حدث في اليوم الفائت. ووزعت منشورات عديدة تندد ببريطانيا وبلغريف خصوصاً.

في ١٥ من الشهر نفسه اجتمع أربعة أعضاء من الهيئة هم الباكر وشملان وعبد علي العليوات ومحسن التاجر بالمعتمد السياسي وأعلنوا عن استعدادهم لتغيير اسم الهيئة، شرط الاعتراف بها. ودارت مباحثات مطولة بين الطرفين وموافقة الحاكم على الاعتراف بالهيئة تحت اسم جديد وإعلان تشكيل لجنة تقصي الحقائق وتكوين المجلس الإداري. ووقّع الحاكم على هذه القرارات في ١٨ آذار (مارس).

مجلس الإدارة

بعد مرور يومين على التوقيع على القرار، أعلن الحاكم أن المجلس سيتألف من ٣ من آل خليفة و٣ مسؤولين (١ بريطاني، ١ سني، ١ شيعي) هم عبدالله بن عيسى آل خليفة، وخليفة بن محمد آل خليفة، والشيخ دعيج الشيخ خالد بن محمد بن عبدالله آل خليفة، وجي دبليو آر سميث، وأحمد العمران وسالم العريض، ويوسف الشيراوي، على ان يتولى الرئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى.

أما مهام هذا المجلس الإداري فلقد فصلها الاعلان الذي صدر باسم حكومة البحرين وجاءت كالتالي:

«١ - تنسيق الجهاز الحكومي وتسهيل أعماله والاتصال بالجمهور وتنفيذ

أوامر الحاكم وعدم التدخل في الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

٢ ـ البحث في القضايا التي يقدمها له الحاكم أو المستشار أو بقرار خاص من المجلس بطلب من أية دائرة أمن الجمهور».

اعترضت الهيئة على المهام المنوطة بالمجلس وعلى تعيين الحاكم لكلّ أعضائه وطالبت بالإسراع بتأليف مجلس للصحة وآخر للتعليم ورفضت مقابلة المجلس، لكنّها أعربت عن استعدادها للاجتماع بالحاكم.

اجتماعات الحاكم والهيئة

عقد الحاكم إجتماعاً مع أربعة من أعضاء الهيئة في ١٥ أيار (مايو) دام ساعتين. واتفق المجتمعون على أن يكون نصف أعضاء مجلس الصحة والتعليم منتخباً. أما النصف الثاني فيعيّنه الحاكم شرط ألاّ يكون أحد من آل خليفة.

وعقد الاجتماع الثاني في ٢٠ من الشهر نفسه، لكنه لم يسفر عن أية نتيجة. أما اجتماع ٢٧ ايار (مايو) فطرح فيه أعضاء الهيئة مسألة المجلس الإداري وطالبوا بأن يحتوي على أعضاء منتخبين وأعلنوا عن احتجاجهم على توقف عمل لجنة التقصي.

في ٣ حزيران (يونيو) عقد اجتماع آخر عولجت فيه قضية انتخاب أعضاء المجلس الإداري، لا سيّما وأنّ الحاكم أصرّ على ألاّ ينتخب أعضاؤه إلاّ بعد مرور سنة على تعيين من يجده مناسباً لهذا المنصب. أما المستشار فرأى أن يتم انتخاب شخصين آخرين للمجلس الإداري. كما درس أيضاً تقرير لجنة التقصي حول حادثة ١١ آذار (مارس) ١٩٥٦.

لجنة تقصي الحقائق

تألفت هذه اللجنة في ١٦ آذار (مارس) وكانت بإدارة المستشار القضائي لحكومة البحرين السيد جي إل بيس ومساعد القاضي في المحكمة البريطانية في البحرين السيد دبليو بي ر مودسلي. وأسندت إليها مهمّة التحري عن المحرّضين للاضطرابات وطريقة تعامل الحكومة معها. على أن

يكون نطاق عملها حادثة البلدية في ١١ آذار (مارس) ١٩٥٦ وحادثة المحرق يومي ٢ و٣ آذار (مارس) اثناء زيارة وزير الخارجية البريطاني للبحرين.

وبعد ٩ أسابيع من البحث وضعت هذه اللجنة تقريرها ورفعته إلى الحاكم. وورد في التقرير أنّ رجال الشرطة أطلقوا النار في حادثة البلدية على الناس من دون أية ضرورة واستخدموا أكثر من ٥٠٠ طلقة نارية أودت بحياة ٧ أشخاص وجرحت ١٢ شخصاً.

تقرير لجنة التقصي:

«١ ـ إنّ اللجنة قد تكوّنت للنظر في الحوادث المخلّة بالنظام ما بين ٢ و١٦ آذار (مارس) ١٩٥٦، وإنّها عقدت ٢١ جلسة كلّها علنية واستمعت إلى ١٠٦ شهود.

٢ ـ إنّ اللجنة لم تستمع إلى كلّ الشهود ولم تجمع كلّ الأدلة.

٣ ـ كان سبب الاضطرابات حادثة صغيرة وقعت عند الساعة ٩,٣٠ أو ١٠ صباحاً عندما اختلف عدد من بائعي الخضار مع مفتش السوق الذي كان يحاول جعل الباعة في الطريق ينتقلون ببضائعهم إلى مبنى السوق. وتشير الأدلة إلى أن بائع الخضار رفض التحرك وحاول الشرطي نقل بضائعه، ولكنه أمسك به من ثيابه لمنعه. وهنا تدخل شرطي يمني، وضرب بائع الخضار على وجهه «لأنه شعر بالإهانة». ولم يكن الشرطي مسلحاً ولكن كان مع ثلاثة شرطيين آخرين مقارع. ما من دليل على تدخل هؤلاء، لكن الحادث دفع الكثيرين إلى التجمهر. وحاول الشرطيون اللجوء إلى مبنى البلدية حيث بقوا حتى ما بعد إطلاق النار عند الساعة الثالثة والربع.

٤ ـ لم يعرف بالضبط عدد الذين كانوا موجودين عند البلدية، لكن بالتأكيد كان العدد أكبر بكثير مما هو معتاد. عند الساعة العاشرة صباحاً، جاء المفتش سلمان بن جبر من القلعة ومعه ٣٠ شرطياً في سيارات. كان رجال الشرطة مسلحين ببنادق، وأخذوا مواقع بالقرب من سوق السمك. وكانت الأوامر قد صدرت من نائب قائد الشرطة السيد همرسلي إلى المفتش بتفريق

المتظاهرين من دون تحديد الطريقة، لكنه فشل في إقناعهم، فطلب معونة من القلعة، وجاءت مجموعتان قوام كلّ منهما ٣٠ شرطياً إلى المكان بقيادة المفتش ويلسون والكابتن هيلز عند الساعة ١٢,٣٠ تقريباً. وكان هؤلاء مسلحين أيضاً بالبنادق ومعهم الذخيرة، وكان مع بعضهم رشاشات.

٥ ـ عند الساعة ٣,١٥ تقريباً كان هناك حوالي ١٠٠ شرطي أمام مبنى البلدية وبالقرب منه يواجهون تجمهراً من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص. وحاول بعض الأشخاص بمحاولات للتحريض وللتهدئة.

٦ ـ عند الساعة ٣,١٥ سمع صوت انفجار صغير (وربما اثنين). وبعد ذلك مباشرة قامت الشرطة بإطلاق نار عام كان له أثر مباشر على إخلاء الساحة. ولكنه سبب في الوقت نفسه عدداً من القتلى والجرحى.

٧ ـ وملاحظات اللجنة هي كالتالي:

أ ـ لم تكن الظروف تستدعي إطلاق النار من قبل الشرطة، سواء استلموا أوامر أم لم يستلموا.

ب ـ كان إطلاق النار كثيراً، وطبقاً لفحص الذخيرة المتبقية فإن ٨٥ شرطياً أطلقوا ٤٧٨ طلقة نارية.

ج ـ لم تقتنع اللجنة بشهادة بعض الناس بأنها جاءت من الشرطة. لم تستطع اللجنة حل لغز يتعلق بإصابة شخص برصاصة بالقرب من مصنع أحمدي.

د ـ كان أكثر إطلاق النار الذي جاء من الشرطة غير موجه لأحد بل في الهواء. ولو كان أكثر الرصاص موجهاً لكان عدد الإصابات كبيراً. وما إن بدأت الشرطة بإطلاق النار، حتى هرعت الجماهير للتفرق. ومع ذلك استمر إطلاق الرصاص لعدد من الدقائق على الرغم من أنّ عدداً من ذوي الرتب العالية في الشرطة كانوا يأمرون بوقف إطلاق النار. واستمرّ بعض أفراد الشرطة في إطلاق النار لفترة طويلة بعد مغادرتهم الساحة في سياراتهم في طريقهم إلى القلعة عن طريق شارع برايور وشارع حمد.

هـ - على الرغم من أن الأدلة يكتنفها التناقض، فأن أغلبها يدل على أن الكابتن هيلز والمفتش ويلسون والمفتش خليفة المقرن كانوا داخل مبنى البلدية لحظة إطلاق النار. وعند الساعة ١٢,٤٥ كان الكابتن هيلز يفكر في إطلاق النار، لكن الكولونيل همرسلي منعه من ذلك.

و - تشعر اللجنة أنّه من واجبها أن تعطي بعض الملاحظات حول إدارة عمليات الشرطة ذلك اليوم.

ز - أرسلت إلى ساحة البلدية ثلاث مجموعات في أوقات متفاوتة من قبل الكولونيل همرسلي بالاتفاق مع المستشار وقائد الشرطة ومدير للشرطة والأمن العام.

ح - لم يعين أي من قادة المجموعات الثلاث مسؤولاً عاماً عن الشرطة كلّها في الساحة، فكلّ من هؤلاء أعطي أوامر معينة وطُلب منه أخذ موقع معيّن (مع مجموعته) بانتظار الأوامر. وكان هذا سبباً في إضاعة الكثير من الوقت في الاتصال مع القلعة.

ط - كان في القلعة في اللحظة الحرجة ثلاثة ضباط متقدمين هم المستشار، والشيخ خليفة مدير الشرطة والامن العام، والكولونيل همرسلي.

ي - المسؤولية النهائية لهذا الترتيب والأوامر التي أُعطيت تقع على عاتق المستشار، وهو مخوّل بالاعتماد على الكولونيل همرسلي كخبير في ارشاده. ويبدو للجنة أن أحد هؤلاء الثلاثة كان يجب أن يذهب للساحة لإدارة الأمور.

ك - كان أكثر الثلاثة الذين كانوا في القلعة خبرة الكولونيل همرسلي. وكان يمكن تخويله بالذهاب إلى الساحة خصوصاً وأن الحديث عن اطلاق النار كان مبكراً (الساعة ١٢,٤٥).

ل - كان المستشار والشيخ خليفة أعلى منصباً من الكولونيل همرسلي، وعليهما تقع مسؤولية تنظيم الشرطة قبل شهر آذار (مارس).

٩ - لم تستطع اللاجنة فحص حادثة قال رجل أنها حدثت في الساحة يوم ١١ آذار (مارس) بسبب رفض الكولونيل همرسلي السماح باستعراض

الشرطة يوم ٢ أيار (مايو) من أجل التعرف على هوية أحدهم. ويدعي الرجل أنه بينما كان مضجعاً في مخبأ، رفسه أحد رجال الشرطة ثم طعنه في أعلى خده بمقراع، وأنه يستطيع التعرّف على ذلك الشرطي».

تقاعد بلغريف

أثبتت حادثتا المحرق والبلدية أنه أصبح من الضروري إبعاد المستشار بلغريف عن الساحة السياسية البحرانية. فدارت مشاورات بين المعتمد السياسي والمقيم السياسي والحاكم وبلغريف والخارجية البريطانية حول هذا الموضوع. وحاول بلغريف أن يطيل فترة بقائه في البحرين ملقياً اللوم على سياسة المعتمد والمقيم. أما في ما يتعلق بوزارة الخارجية البريطانية فطلبت من بلغريف أن يتحضر لتقاعده ووافقت على تعيين السيد جي دبليو آر سميث مسؤولاً للإشراف على الشؤون المالية للحاكم وحكومة البحرين تحت اسم «سكرتير الحكومة». وفضلاً عن ذلك، كلف الخبير الانكليزي جي دبليو كمينز بتقييم الجهاز الإداري والمؤسسات الحكومية في البحرين.

وكان الحاكم يرفض ترقية السيد سميث، لذلك أعلن المستشار بلغريف في ٩ حزيران (يونيو) البيان التالي:

«إنّ السيد جي دبليو آر سميث، أم بي إي ضابط الجمارك والموانىء سوف يذهب في إجازة في ١٦ حزيران (يونيو)، وبعد عودته سوف يستلم مهمّات «سكرتير الحكومة».

خلال وجوده في بريطانيا، سيقوم هو والسيد العلوي، مدير دائرة المالية بوضع الترتيبات لتوظيف موظفين جدد للعمل مع السيد محمود في دائرة المالية وسوف يناقشان مع أحد الخبراء مسألة إعادة النظر في الجهاز الإداري».

ولم يتم إعلان تقاعد بلغريف رسمياً إلاّ في ١٣ آب (أغسطس).

زيارة رئيس وزراء الهند

في ٢١ حزيران (يونيو)، كان رئيس وزراء الهند بانديت نهرو يقوم

برحلة إلى لندن لحضور مؤتمر الكومنولث وكان برنامجه يتضمن التوقف في البحرين. وتشاءم حاكم البحرين والمسؤولون البريطانيون من هذه الزيارة لأنها قد تتسبب بحصول مظاهرات واضرابات جديدة، لأنه يعتبر رمزاً للتحرّر من سلطة بريطانيا.

وفي صباح ذلك اليوم المنتظر تحقق ما خشيه البريطانيون والحاكم، إذ أن الآلاف من المواطنين البحرانيين والهنود هرعوا إلى المطار لاستقباله. وكانت الحشود تؤكد دعمها للثورة الجزائرية وللنضال في تونس وللقضية الفلسطينية.

الأيام الأخيرة للهيئة

دعت هيئة الاتحاد الوطني في ١٦ آب (أغسطس) إلى اضراب عام دعماً للقضية المصرية. وتميّز هذا الاضراب ببروز فرق كشفية انتشرت في الشوارع. تتألف هذه الفرق من حوالي ٥٠ شخصاً تقتصر مهامها بالظهور في المناسبات والاحتفالات التي تعدها الهيئة. غير أن البريطانيين اعتبروا هذه الفرق الكشفية «جيشاً خاصاً» ودعوا الحكومة إلى تطبيق «قانون النظام العام». فطلب عبد العزيز الشملان أن يجتمع بموظفي المقيمية السياسية للتباحث في مسألة «الفرق الكشفية». وأمام عناد البريطانيين وإصرارهم على دعم الحاكم، هدد الشملان باللجوء إلى المنظمة الدولية للكشافة.

كان الهدف الأساسي للمعتمد السياسي في ذلك الوقت إضعاف الهيئة وتشتيتها. وقد ساعدته على ذلك الازمات الداخلية التي عرفتها الهيئة بسبب النقص المالي. وكان عبد الرحمان الباكر خارج البحرين، فتوقع البريطانيون حصول أزمة كبيرة فور عودته.

في ٢٧ أيلول (سبتمبر) رجع الباكر من سفره فاستقبلته جماهير غفيرة في المطار، غير أنّ الحاكم وأفراد عائلته كانوا يميلون إلى اعتقاله. غير أن المقيم السياسي عرف كيف يهدىء من روعهم، لأن أمراً كهذا قد يفجر الأوضاع في رأيه، لا سيّما مع اقتراب عيد المولد النبوي في ١٨ تشرين الأول (اكتوبر).

هكذا مرّ شهرا أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) فاستقرت الأوضاع نسبياً. كان الجميع بانتظار سياسة الهيئة الجديدة المتمثلة بعبد الرحمن الباكر الذي تحدث عن سياسة «الاعتدال» والتخلي عن الاضرابات. وبينما كان الباكر في مصر وضع كتاباً أورد في الصفحة ١٣٨ منه: «أخذت

تردني أخبار بأن هناك تبايناً في الرأي بين معظم أعضاء الهيئة وبين القاعدة الشعبية، وهناك نفور بارز يكاد يشكل خطراً على الوضع كلّه بين الهيئة والحكومة. فرأيت من الأحسن إزاء هذه العوامل كلّها أن أتوجه إلى البحرين لأحاول ما أمكن إيجاد تسوية أو شبه هدنة، وتغيير التكتيك الذي مشت عليه الهيئة بعد سفري، فإن فيه طابع العنف والشدة».

لقد أثرت سفرة الباكر إلى القاهرة وبيروت تأثيراً شديداً على سياسته تجاه بريطانيا والحكومة. أراد أن يقيم نقاشاً وحواراً معهما للتوصل إلى نتيجة ترضي الجميع. ونفذ خطته هذه مجرياً مقابلات ولقاءات مع كلّ من الحاكم والمستشار بحضور وسيطين. والملفت للنظر في ذلك كلّه تساهل الحاكم والمستشار واستعدادهما للتنازل. لكن سرعان ما تبيّن له أن كل هذا هو خطة مدبرة رسمت لإضعاف الهيئة وتشتيت قواها.

وبعد وصول أخبار العدوان الثلاثي على مصر، طلبت الهيئة إذناً من الحكومة لكي تنظم مظاهرة في ١٩٥٦/١١/٢ في العاصمة. فسمحت الحكومة بذلك، لكن ضمن الشروط التالية:

«تبدأ المسيرة الساعة العاشرة صباحاً تقريباً من مسجد الحورة القريب من الارسالية الاميركية، حيث تعقد الاجتماعات عادة. وستتبع المسيرة خط السير كما يلي:

من المسجد إلى الساحة المقابلة للمعتمدية البريطانية، ثم تتوجه إلى شارع الشيخ عبدالله ومنه إلى شارع الشيخ حمد ومنه إلى شارع الساحل وتسير في شارع الساحل إلى الطرف الشمالي من شارع بلغريف، بالقرب من ثلاجات يتيم، وتتجه جنوباً عبر شارع بلغريف إلى شارع الشيخ عبدالله وترجع بعد ذلك عبر الارسالية إلى المسجد.

وإذا ما خرجت المسيرة عن السيطرة وحدثت محاولات لاحداث تخريب في الممتلكات تتوجب تدخل الشرطة من القلعة لتفريقها، وفي هذه الحالة سيعتقل البعض».

أما من ناحية الأمن، فطلب المستشار من قائد الشرطة أن ترافق

المسيرة سيارتان ترقباً لأي حدث أو مشاغبات. وعلى الرغم من ذلك، سارت المظاهرة من دون وجود شرطي واحد.. وفي اليوم نفسه أُلقي القبض على ابراهيم بن موسى وهو من أفراد الهيئة.

صحا البحرانيون في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ على نبأ اعتقال عبد العلي العليوان وعبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان الذي نقلوا إلى سجن في جزيرة جدة. وعلى الأثر، انتشرت حالة من الهلع والفوضى بين صفوف الشعب عامة، وأفراد الهيئة خصوصاً. ففرّ محسن التاجر إلى ايران وتوارى السيد علي بن السيد ابراهيم وعبدالله ابو ذيب عن الأنظار، وتوجه آخرون إلى لبنان والكويت. فسارت مظاهرات في الشوارع وأضرب تلاميذ المدارس وعرفت البحرين موجة من العنف والتدمير لم تعرفها من قبل.

في يومي ٢٢ و٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ أُجريت محاكمة أعضاء الهيئة الخمسة المعتقلون في البديع. أما لائحة الاتهام الموجه ضدهم فهي التالية:

«إن التهم الموجهة للأشخاص الخمسة هي أنهم كأعضاء تنظيم غير مصرح به سمى نفسه الهيئة التنفيذية العليا ولكن غيرت اسمها لاحقاً من دون تغيير أفرادها أو أهدافها لهيئة الاتحاد الوطني، وهو الاسم الذي اعترف به عظمته، قاموا بارتكاب (أو محاولة ارتكاب) عدة أعمال غير قانونية منها:

«١ ـ قتل الحاكم وبعض أفراد عائلته ومستشاره وتدمير قصره والمطار وأماكن أخرى.

٢ ـ إحداث تغيير في حكومة البلاد بوسائل غير مشروعة.

٣ ـ حرمان الحاكم من سيادته على الدولة بإزاحته.

٤ ـ فضلاً عن ذلك، نظمت الهيئة إضراباً ومظاهرة في المنامة يوم الجمعة ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، بعد أن أُعطيت إذناً بمسيرة سلمية على أن تمر بخط سير معيّن. هذه المسيرة التي نظمتها الهيئة لم تلتزم بالطريق المسموح به من قبل الحكومة والذي وافق عليه سكرتير الهيئة. ولم تكن المسيرة هادئة وصاحبها العنف وتدمير الأبنية وحرقها وأعمال

سببت أضراراً بليغة لممتلكات الحاكم والحكومة والشركات والأفراد في البحرين».

تولى عبد الرحمن الباكر الدفاع عن نفسه وعن زملائه وأنكر كلّ الاتهامات الموجهة إليهم وطالب بإجراء المحاكمة في المنامة وبحضور الشعب وليس في البديع بصورة سرية. وطلب الحصول على نسخ عن الادعاءات ضدهم وعن الوثائق التي ستقدم إلى المحكمة. وافقت المحكمة على مسألة الوثائق لكنها رفضت نقل المحاكمة إلى المنامة.

وفي نهاية المحاكمة، حكم على كلّ من العليوات والباكر والشملان بالسجن ١٤ سنة، وعلى ابراهيم فخرو وابراهيم بن موسى ١٠ سنوات، ومن ثم نقل الثلاثة الاول إلى جزيرة سانت هيلين.

وزعت بعد اعتقال مسؤولي الهيئة وإصدار الحكم بحقهم منشورات في البحرين تتعرض للحاكم والمستشار وتدعو إلى إضراب عام في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧. وحصل في هذا اليوم الإضراب المتوقع وتوقف الجميع عن العمل، وسادت موجة من الهيجان في صفوف المواطنين، لا سيّما بعد أن اطلق مجهول النار على موظف بريطاني يدعى بليمر.

استمرار التحركات الشعبية

على الرغم من نفي قادة الهيئة إلى جزيرة سانت هيلين لم تتوقف التحركات الشعبية في البحرين ولم ينه هذا الشعب نضاله ضد الظلم. فبرزت تنظيمات كانت تعمل سراً وتوزع منشورات. ومن أهم هذه التنظيمات «جبهة التحرير الوطني البحراني» التي كانت تنتهج نهج الشيوعيين وتأسست سنة ١٩٥٥. ونجد منظمة اخرى هي «الجبهة الشعبية في البحرين» وهي ذات نزعة ماوية. وعرفت هاتان الجبهتان ذروة نشاطهما في الستينات والسبعينات.

وشرح سيف بن علي في كتابه «قضايا التحرير والديموقراطية في البحرين والخليج» أهداف جبهة التحرير الوطني البحراني وهي كالتالي:

١ ـ تناضل من أجل البحرين دولة ديموقراطية ذات سيادة، مستقلة استقلالاً حقيقياً وذلك بإلغاء الحماية الاستعمارية ومعاهداتها الاسترقاقية غير المتكافئة وذيولها المفروضة على شعبنا.

٢ ـ تصفية قواعد الحرب العسكرية العدوانية البريطانية والاميركية وجلاء القوات الاجنبية عن بلادنا.

٣ ـ تناضل الجبهة من أجل ايجاد حكومة وطنية ديموقراطية تعمل لمصلحة الشعب البحراني وتطهر جهاز الإدارة الاستعمارية من الاداريين البريطانيين وأعوانهم وتقيم نظام إدارة وطنياً ديموقراطياً وبإقامة مؤسسات ديموقراطية يكفل الحريات الديموقراطية لمجموع الشعب البحراني، برلمان ومجالس إدارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقاً وتضع دستوراً بحرانياً يقوم على أساس ديموقراطي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لوطننا.

٤ ـ تنمية اقتصادنا الوطني بإقامة صناعة لاستثمار مواردنا وثرواتنا الطبيعية

لتحقيق يسعادة شعبنا ورفاهيته وإقامة نظام ضرائبي يحمي الصناعة الوطنية وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب وإعفاء الحرفيين وذوي الدخل الصغير من رسوم البلدية والسجل العقاري.

٥ ـ تطوير الانتاج الزراعي ومحاربة العوامل التي تؤخر تطوّر الزراعة وذلك بإقامة إصلاح زراعي يكفل المصالح الحقيقية للفلاحين البحرانيين وتخليص شعبنا من الاقطاعية وذلك بإرجاع أراضي الفلاحين الصغار المنهوبة من قبل أعوان الاستعمار والمحافظة على حقوق التعبة والمناصفة وإيقاف نهب الأراضي من قبل الشيوخ وأعوانهم ومن أجل توزيع الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة على الفلاحين.

٦ ـ تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الاجنبية وبنوكها وسيطرتها الاحتكارية على تجارتنا الخارجية وحل مشكلة التموين، بالضرب على أيدي المضاربين والمحتكرين لقوت الشعب، وتمكين الشعب من شراء قوته بأثمان تناسب دخله.

٧ ـ الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية في سبيل تنظيم نقابي ومن أجل إلغاء قانون العمل الحالي وسن قوانين تحمي مصالحهم، ومن أجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز المرض والبطالة والشيخوخة. وتناضل الجبهة ضد تعسف الشركات وأصحاب الأعمال وضد تعسف السلطات.

٨ ـ تطوير التعليم ورفع مستواه وإقامته على أسس وطنية تستلهم تراث الشعب البحراني.

٩ ـ إنشاء جيش وطني للدفاع عن مكتسبات الشعب.

١٠ ـ مساواة المرأة البحرانية بالرجل في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١١ ـ النضال تحت الراية المشتركة لحركة التحرّر العربي من أجل تحرير جميع الأقطار العربية التي ترزح تحت نير الاستعمار سواء في الخليج أو الجنوب أو من أجل استقلالها وسيادتها الوطنية وحريتها

الديموقراطية ومن أجل انتصارات جديدة لحركة التحرر العربي ضد الاستعمارات وحليفته الصهيونية وضد الاعتداءات والمؤامرات الاستعمارية.

١٢ ـ تقوية التضامن بين الشعوب العربية وبين المنظمات الشعبية للعمال والطلاب والمثقفين في البلاد العربية.

١٣ ـ التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية والصناعي والزراعي».

الصناعة البترولية

تقدمت الصناعة البترولية بشكل ملحوظ وسريع في الخمسينات، وفي أواخر هذه المرحلة وصل استخراج النفط الخام إلى ٢,٣ مليون طن واحتل «مصنع تكرير النفط في البحرين» المرتبة الثانية في الشرق الأدنى والأوسط. وكانت هذه الصناعة تدر على شركة نفط البحرين أرباحاً سنوية تساوي ١٥٠٪ من رأس المال الموظف. وبلغت عائدات النفط في سنة ١٩٥٩ إلى ١٣ مليون دولار بالمقارنة مع ٣,٣ ملايين دولار سنة ١٩٥٠.

إنتفاضة آذار ١٩٦٥

في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٥، أعلنت شركة نفط البحرين طرد مئات الموظفين البحرانيين من أعمالهم. فما كان من باقي العمال إلاّ أن أعلنوا القيام بإضراب احتجاجاً على ما حصل لزملائهم. ولم يبق هذا الاضراب ضمن إطار شركة نفط البحرين بل تعدّى حدودها وامتد إلى المدارس والأسواق... ومع هذا التحرّك بدأت سلسلة من الاضرابات التي شهدت شتى أنواع العنف، واستمر الوضع على حاله لمدة ٣ أشهر.

في آذار (مارس) وضع العمال حاجزاً عند الشارع المؤدي إلى مصفاة النفط وكانت الاضرابات والمظاهرات تعم شوارع العاصمة والمحرق. فلم يعجب هذا الأمر الشرطة التي أوعزت إلى أفرادها بإطلاق النار على المتظاهرين. فوقع نتيجة هذا العنف قتيلان. ولم يقتصر العنف على البحرانيين وحسب، بل شمل أيضاً العمال البريطانيين في شركة نفط البحرين.

وفي ١٥ آذار (مارس) بلغ عدد القتلى ٤ أشخاص، ووصل عدد الجرحى إلى ٢٧ والمعتقلين إلى ٤٣. وورد في صحيفة الغارديان البريطانية في ٢٤ آذار (مارس) مقال عن البحرين جاء فيه: «إن الإضراب العام الذي حصل في البحرين هو محاولة لإبراز القوّة وذلك عندما أضرب العمال المسرّحون من شركة النفط (التي تملكها الولايات المتحدة) عن العمل احتجاجاً على التسريحات الكبيرة. ويبدو أنّ التسريحات قد أشعلت موجة من الغضب الشعبي ضد الحكم الاوتوقراطي للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (تسلم الحكم بعد وفاة والده في آب ١٩٦١) الذي يبدو أنه غير قادر على السيطرة على الموقف. وتتصاعد المشاعر ضد بريطانيا لأنها تحمي النظام.

وتستمد الاضطرابات قوّتها الأساسية من الطبقة العاملة التي تعاني من مشاكل اقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية. ولذلك هي اضطرابات تختلف عما حدث سنة ١٩٥٦ التي حرضت عليها عناصر بورجوازية تسعى للمشاركة في الحكم. وليس من الواضح مدى الدعم الذي تحصل عليه كلّ من المنظمات الست التي تدّعي انها الحركات القيادية.

خلال الفترة الماضية كانت هناك محاولة لجر مشيخات الخليج إلى النهج السياسي العربي العام، ولكن يعتقد أن الشيوعيين والبعثيين والناصريين لا يحظون بتأييد كبير في البلاد.

وتطالب حركة المعارضة بالحريات الأساسية السياسية وحرية تكوين النقابات العمالية. أما الحكومة فلم تفعل أكثر من تعيين لجنة للنظر في أسباب اعتقال عمال النفط. وقد رفضت المعارضة ذلك، مطالبة بتكوين لجنة من الحكومة والعمال ومعظم أفرادها ينتخبون من بين العمال. وإذا لم يتنازل كلّ طرف عن موقفه فسوف يكون هناك امتحان لقوّة الإرادة لكلا الجانبين، وسوف تصبح بريطانيا داخلة في القضية بشكل كبير. واستعملت القوات البريطانية المرابطة في البلاد لقمع الاضطرابات في حالة واحدة على الأقل».

واستغلت القوات المعارضة في البحرين الوضع وتجمعت ضمن جبهة واحدة أطلق عليها اسم «جبهة القوى التقدمية» وأصدرت بياناً في ١٥ آذار (مارس) لخصت فيه أهدافها. في الواقع، سعت هذه الجبهة إلى إعادة العمال المفصولين إلى وظائفهم وإعطاء العمال حق تشكيل نقابات خاصة بهم وإطلاق العنان لحرية الصحافة وحرية التجمع واللام والتظاهر. فضلاً عن إطلاق سراح الاسرى وطرد الموظفين البريطانيين والأجانب من الشرطة. وطالبت أيضاً بتشكيل لجنتين، تهتم الأولى بشؤون العمال، أما الثانية فتعنى بالتحقيق بحوادث المحرق والمنامة التي سقط فيها مواطنان وهي تضم عمالاً وطلاباً.

غير أن خلافات ظهرت في صلب جبهة القوى التقدمية ممّا أضعفها وشتت قواها. فبعد ١٠ أيام من إصدار البيان، رفعت «جبهة القوى القومية» مذكرة إلى الحكومة تعرض فيها مطالبها وراحت توزّع المنشورات وتقيم اتصالات مع الدول العربية المجاورة والمنظمات الدولية.

رد المواطنون البحرانيون على ما مارسته الحكومة بدعم من بريطانيا بعمليات شغب وعنف كان منها تدمير مستودعات الذخيرة الحربية البريطانية وإضرام النيران في السيارات ومحطات البنزين وتشكيل فرق تقوم بعمليات فدائية وكتابة الشعارات على الجدران يومياً والقيام بتفجيرات.

فما كان من السلطات البريطانية إلا أن استخدمت الاسلحة لمواجهة المواطنين ورمت الطائرات الحربية القنابل المسيلة للدموع والغاز المولد للتقيؤ. فوصل عدد القتلى في شهر نيسان (أبريل) من تلك السنة إلى ٩ والمعتقلين إلى ٨٠٠ شخص.

زيارة الأمير فيليب

في ٢٤ آذار (مارس) توقف الأمير فيليب زوج الملكة البريطانية في البحرين في طريق عودته من الباكستان. فتجمع المواطنون في الشوارع وأقاموا حواجز عدة في انتظار الزائر. فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين فقتل أحدهم. وأثار هذا الحادث نقمة الشعب فراحوا يرمون الحجارة على السيارات الحكومية وآليات النقل. منعت هذه الأحداث الأمير من التوجه براً إلى قصر المعتمد السياسي، لذلك نُقل في طوافة.

استقلال البحرين

بريطانيا تعلن انسحابها

عقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً في ٤ كانون الثاني ١٩٦٨ تقرّر على أثره تخفيض نفقات بريطانيا في الخارج وبالتالي سوف تضطر إلى التخلي عن التزاماتها العسكرية في الشرق الأقصى وشرق السويس. وحدّد شهر آذار (مارس) ١٩٧١ كحد أقصى لانسحابها من هذه المناطق. فأوكلت مهمة غورنوي روبرتس مهمة نقل هذا الخبر إلى شيوخ الامارات الخليجية.

على اثر هذا القرار نصحت الحكومة البريطانية حكام مشيخات الخليج التوحد ضمن إطار فيدرالية عامة. فاجتمع حكام المشايخ السبع في الساحل المتصالح وهي ابو ظبي وعمان ودبي والفجيرة ورأس الخيمة والشارقة وام القيوين مع البحرين وقطر في دبي لمدّة ثلاثة أيام (من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/ فبراير). ونتج عن ذلك إصدار قرار تكوين اتحاد فدرالي للامارات العربية.

وفي ٣٠ آذار (مارس) جاءت الاتفاقية كما يلي:

«١ ـ سيكون للاتحاد الفيدرالي مجلس أعلى يتكوّن من الحكام التسعة وستكون رئاسة المجلس سنوياً بالتناوب.

٢ ـ ستكون قرارات المجلس بالإجماع وسوف يكون مسؤولاً عن السياسات الخارجية والدفاعية والاقتصادية وسيقوم بوضع موازنة تساهم فيها كلّ دولة.

٣ ـ سوف يشكل مجلس فيدرالي للخبراء تكون قراراته نافذة بعد موافقة المجلس الأعلى عليها.

٤ ـ سيكون للمجلس تمثيل ديبلوماسي مشترك في الخارج.

لم تلق هذه الاتفاقية ترحيباً لدى الاتحاد السوفياتي الذي اعتبره «تحالفاً عسكرياً في الخليج الفارسي تحت رعاية بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية على اثر قرار بريطانيا سحب قواتها المسلحة من تلك المنطقة خلال السنوات القليلة القادمة». واتهمت وكالة تاس بريطانيا والولايات المتحدة بمتابعة «الاهداف الاستعمارية المراد منها المحافظة على الاحتكارات النفطية الرأسمالية التي كانت تمتص آلاف وملايين الدولارات كأرباح من السرقة المخجلة للثروة الطبيعية في منطقة الخليج الفارسي».

لم يكن الاتحاد السوفياتي الوحيد الذي قلق من تأليف هذا الاتحاد، إذ أن شاه ايران خشي أيضاً من أن تضم إلى الحلف تركيا أو الباكستان. وينتج قلق ايران من انها كانت دوماً تعتبر البحرين جزءاً من أرضها، وبالتالي يصبح انضمام هذا البلد إلى الاتحاد مهدداً لمصالحها. فبقي مصيره معلقاً لأن بريطانيا لم تكن تريد خوض مواجهة مع ايران. أما في ما يتعلق بإيران فلم يستطع الشاه إبراز وثائق قانونية تثبت تبعية البحرين لبلده، ومن الناحية العسكرية لم يكن جيشه قادراً على محاربة بريطانيا. فجرت اتصالات ومفاوضات ولقاءات لتحديد مصير البحرين بين الشيخ عيسى وبريطانيا وإيران ممثلي الامم المتحدة والسعودية والكويت. فاستقر الرأي في النهاية على أن ترسل الامم المتحدة إلى البحرين «بعثة تقصي» لمعرفة رغبة البحرانيين.

في هذا الوقت كانت قطر وإمارات الساحل المتصالح تسعى إلى إنهاء مسألة الاتحاد الفيدرالي، وإن بغياب البحرين. فهذه الدول لم تكن ترغب في مواجهة إيران وكانت تخشى من أن تطالب البحرين، إذا شاركت في الاتحاد بمركز متصدر، لا سيّما وأنها من أثرى الامارات وأكثرها ثقافة وتطوّراً. أضف إلى ذلك مسألة الخلافات القبلية القديمة التي تفرق ما بين آل ثاني (حاكم قطر) وآل خليفة.

وشهدت الدورة الثانية التي عقدها المجلس الأعلى للاتحاد في ٦ ـ ٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ انفجار الموقف بين حكام الامارات، إذ انقسموا ضمن معسكرين ضم الأول قطر والبحرين وشمل الثاني باقي المشيخات. وسعى المعسكر الثاني إلى الحصول على دعم المملكة العربية السعودية والكويت،

أما الثاني فلجأ إلى ايران. ونتج عن هذه المواقف المعادية انتخاب رئيس مؤقت للاتحاد ومجلس اتحادي مؤقت وميزانية عامة مؤقتة.

في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ أعلن شاه ايران انه يقبل بأن يحدد سكان البحرين مصيرهم لكنه يريد أن يعرف إلى من سيفوّض أمر الجزيرة. وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٠ قام امين عام الامم المتحدة يوثانت بالتصريح التالي:

«منذ عدة أشهر، كان لكلّ من الممثلين الدائمين لهاتين الدولتين نقاشات غير رسمية مع السكرتير العام حول إمكان استعمال علاقاته الطيبة من أجل حل الاختلافات بين حكوماتهم حول البحرين. وخلال هذه المناقشات أبلغ السكرتير العام الممثلين عن استعداده للتجاوب بإيجابية مع أي طلب رسمي من حكومتيهما واستعمال إمكاناته الطيبة على أساس شروط مقبولة من الطرفين». فنفذت الحكومة الإيرانية طلب الامين العام ووجهت رسالة في ٩ آذار (مارس) إلى الامم المتحدة. وقبل انتهاء الشهر كانت قد شكلت بعثة لدراسة وضع البحرين. وفي نهاية شهر نيسان (أبريل) رفعت هذه البعثة تقريرها واتضح فيه أن معظم البحرانيين يريدون أن يصبح بلدهم سيداً ومستقلاً.

في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ قام ويليام لوس بجولة في الخليج العربي زار خلالها السعودية والبحرين ومشيخات الساحل المتصالح وقطر وعمان والكويت وطهران. وثبت له بعد زيارته أن الخلافات عميقة وجذرية بين هذه المشايخ. وطرح وجهة نظره على البرلمان البريطاني، لكن بريطانيا ظلت مصرّة على انسحابها من المنطقة، على الرغم من الفراغ الذي سيخلفه ذلك.

في آذار (مارس) من السنة نفسها أعلن وزير الخارجية البريطانية أن القوات البريطانية سوف تنسحب من الخليج في نهاية السنة. أما في ما يتعلق بشاه ايران، فكان يطالب بالحصول على جزر ابو موسى (تابعة للشارقة) وطنب الصغرى وطنب الكبرى (تابعتين لرأس الخيمة) مقابل تنازله عن البحرين.

لم يعجب أفراد انسحاب بريطانيا مشايخ الخليج، لا سيما الشيخ راشد والشيخ عيسى بن سلمان، لأنهما سيصبحان إذا طبق هذا القرار تحت رأفة قوتين إقليميتين هما إيران والمملكة العربية السعودية. وقد زاد من مخاوفهما مطالبة السعودية بأربعة أخماس ابو ظبي، ومن ثم بثلاثة أرباعها.

في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧١، أعلن تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة التي تشمل أبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة. وأعلنت البحرين استقلالها في ١٥ آب (أغسطس) واستبدلت الاتفاقات المبرمة سابقاً مع بريطانيا باتفاقية صداقة تستمر خمسة عشرة سنة، تقوم على التشاور بين البلدين عند الحاجة. ومع إعلان استقلال هذا البلد أصبح السير جفري آرثر سفير بريطانيا في البحرين والمعتمدية السياسية السابقة سفارة. وفي ١٨ آب (أغسطس) قبلت البحرين كعضو في منظمة الامم المتحدة، وفي نهاية شهر أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها انضمت إلى جامعة الدول العربية.

في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ تم تشكيل ما عرف في ما بعد بمجلس الوزراء وعيّنت لجنة قانونية لوضع قوانين جديدة للبلاد، شارك فيها الدكتور حسين البحارنة وسعيد جاسم العريض.

وفي ٢٣ من الشهر نفسه وقعت البحرين اتفاقية مع الولايات المتحدة تسمح لها في الاستمرار باستخدام قاعدة الجفير. وتضم القوات الاميركية التي تتواجد في هذه القاعدة مدمرة و٢٦٠ بحاراً.

مـلاحق

ملحق رقم ١

جواب الهيئة على مذكرة البريطانية

العدد ١٣٧/ ٥٥

التاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٥٥

حضرة صاحب الفخامة وزير خارجية حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا الموقر،

تحية طيبة:

لقد سلم معتمد الدولة البريطانية في البحرين مذكرة غير معنونة وغير موقعة مؤرخة في ١٧ مارس ١٩٥٥ إلى سكرتير الهيئة التنفيذية العليا شخصياً بعد أن تلا عليه المذكرة فقرة فقرة وقال له: إنّ هذه المذكرة قد كلفه بتسليمها المقيم السياسي في البحرين بالنيابة عن فخامتكم.

لقد جاء في المذكرة أن ما تحتوي عليه من بيانات هي جواب فخامتكم على المذكرة المؤرخة ٢١ فبراير ١٩٥٥ التي رفعت إليكم اثناء مروركم بالبحرين.

إننا نشكر حكومة صاحبة الجلالة على المقدمة التي استهلت بها المذكرة والتي أظهرت فيها عطفها وتأييدها لرغبات جميع الشعوب الطامحة لإيجاد حكومات نظامية وتقدمية في بلادها. كما أننا نتفق معها على ضرورة توافر العناصر الثلاثة الأساسية لكل تقدم وتطوّر ثابت وهي:

١ ـ وجود حكومة تساير التطوّر وتدخل الاصلاحات على نظمها الإدارية باستمرار لتتكافأ مع زيادة الموارد الطبيعية للبلاد وارتفاع نسبة التعليم فيها.

٢ ـ وجود وسائل وأساليب دستورية تتيح للشعب أن يعبّر عن آرائه في الشؤون التي تتصل بمصالحه وأن يساهم بقسط وافر في الحكومات البلدية (المجالس البلدية والقروية) وفي الإدارة العامة للحكومة.

٣ ـ يجب أن يستغل الشعب ـ وخصوصاً ذوو الخبرة منه ـ وجود هذه الرسائل والاساليب الدستورية للتعبير عن آرائه والمساهمة في الإدارة العامة.

لا شك أن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة لشعب البحرين بالحقوق المذكورة أعلاه هو من الأمور الجوهرية التي يتوق إلى تحقيقها شعب يتطلع إلى حياة ديموقراطية سليمة.

ولا ريب أن هذه الحياة الديموقراطية هي أول ما يتطلع شعب البحرين إلى تحقيقه على يد بريطانيا التي أخذت على عاتقها مسؤولية العمل على رفع مستوى الحكم وإدارته في البحرين.

لقد جاء في مذكرتكم أن العنصرين الأولين متوافران في البحرين الآن وأن الحكومة قد اتخذت خطوات وصفت بأنها إصلاحية ومن شأنها أن تطوّر الجهاز الإداري ليماشي روح العصر، ونحن نرغب أن نجيب على ذلك بما يأتي:

١ ـ فيما يتعلق بالعنصر الأول(أي وجود تساير التطوّر ـ الخ...) يؤسفنا أن نخالفكم تماماً في هذا الرأي فالجهاز الحكومي منذ نشوئه سار ولا يزال ـ يسير على نفس النمط الذي رسم له منذ أكثر من ثلاثين عاماً، دون أن يتأثر بالتطوّرات الزمنية والأساليب الإدارية الحديثة، إنه كما كان متمركز في يد فرد واحد يدير شؤونه ويهيمن على كل صغيرة وكبيرة فيه، وهو يمارس هذه السلطات بصورة دكتاتورية لا يقيم وزناً لرغبات الشعب. وهذا النوع من الحكم الفردي هو وحده المسؤول عمّا وصلت إليه أوضاع الدوائر الحكومية من فساد هذه الدوائر. وإن ما كشفت عنه اللجنة حتى الآن من فساد وفوضى في دوائر الصحة والمعارف والأمن لدليل قوي يثبت ما أشرنا إليّه). ونحن على يقين تام من أن الفساد يسري في أوصال سائر الدوائر التي لم يتناولها التحقيق حتى الآن. هذا بالرغم من أن اللجنة لم تتوفّر لها المعلومات اللازمة

نتيجة لمقاطعة الشعب لها، لعدم إيمانه بجدية هذه الخطوات من قبل الحكومة.

٢ ـ إنه من غير المعقول أن يستطيع فرد واحد الإشراف الكلي على جميع مرافق الحكومة وشؤونها الإدارية الصغيرة والكبيرة ـ كما هو واقع فعلاً في البحرين ـ حتى ولو كان يملك كفاءات واسعة في كل فرع من فروع الإدارة تمكنه من تحمل المسؤوليات والقيام بواجباتها على الوجه الأكمل فكيف والحاكم الفرد(المستشار) لا يملك هذه الإمكانيات؟؟؟ وهذا ما يفسر لنا عدم إفساحه المجال لذوي الإختصاصات بالعمل بحرية في الدوائر التي يشرفون عليها.

وفي ضوء ما تقدّم فإننا نستغرب أن تستشهد المذكرة بنقاط جزئية لا تمس جوهر الأوضاع السائدة التي يشكو منها الشعب على أنها تحقيق للعنصر الاول!! وتعليقنا بإيجاز على ذلك هو كما يلي:

١ ـ ذكرتم أن في نيّة حكومة البحرين سنّ قانون شامل للعمل والعمال بمساعدة المستر أوزلي الخبير العمالي البريطاني في الشرق الاوسط. ونحن مع ترحيبنا بهذه الخطوة إلاّ أننا نود أن نشير إلى أن مثل هذا القانون كان من الواجب إصداره قبل عشر سنوات على الأقل كما أن هذه النيّة لم تظهر أخيراً إلاّ نتيجة لبروز الوعي العمالي بوضوح ونكتل العمال في نقابة موحدة تدافع عن مصالحهم وحقوقهم بعد أن يئسوا من إقدام الحكومة (التنفيذية) على عمل إيجابي يصون مصالحم.

هذا من العلم بأن بعض البلدان المجاورة للبحرين تتمتع بقوانين للعمل والعمال يتمنى عمال البحرين أن يحظوا ولو ببعضها. وبناء على ما تقدم فالحكومة لم تقدم على هذا العمل نتيجة لسياسة تطورية مرسومة. وإنما نزولاً عند الامر الواقع الذي أشرنا إليه. ومع هذا فالموضوع لا زال نيّة مجرّدة ولا ندري هل سيتم تحقيقه على الوجه الذي يرضاه الشعب ويصون مصالح العمال.

٢ ـ ذكرتم في البند الثاني أنه قد سنّ قانون جنائي جديد بواسطة لجنة

من الخبراء والقانونيين الكبار، ونحن مع ترحيبنا بهذه الخطوة التي كنا نناشد الحكومة منذ سنوات طويلة أن تقوم بها والتي لم تقدم عليها أخيراً إلاّ بعد أن ضاقت بها السبل في مواجهة الرأي العام بقوانينها المرتجلة التي كانت ولا تزال تصدرها في صيغة إعلانات او أوامر يومية، إلا أننا لا نقر أن يفرض هذا القانون على الشعب دون أن يكون له رأي فيه ويكون متمشياً مع تقاليده وعرفه ودينه، حيث أن البحرين بلد عربي أسلامي ولا يمكن أن يتقبّل أي قانون لا يماشي تقاليده العربية الاسلامية. ونود أن نتساءل بهذه المناسبة عن الأسباب التي دعت إلى إغفال الإشارة إلى سنّ قانون مدني عام ليكمل القانون الجنائي ومما لفت نظرنا أيضاً في هذا البند من المذكرة قولها بأن هذه القوانين الجنائية قد وضعت في ضوء أحدث وآخر ما وصل إليه التفكير القانوني في العالم فكيف تتماشى هذه الأفكار القانونية التقدمية مع نظام الحكم الفردي غير الدستوري والرجعي السائد في هذه البلاد؟؟؟

٣ ـ نحن نوافق على أن وجود المستر (بيس) المستشار القضائي البريطاني قد خلق نوعاً من الثقة التي كانت معدومة في نفوس الناس أزاء المحاكم المحلية في ظل قضاتها الأميين. ونحن مع تقديرنا لما أبدته الحكومة البريطانية من استعداد لتدريب عدد من أبناء البحرين على دراسة القانون في انكلترا. نود أن نشير الى أن حكومة البحرين ـ على ما نعلم ـ قد امتنعت عن مواصلة دفع مصاريف طالب واحد يكمل دراسته القانونية في جامعة لندن، فكيف نوفق بين رغبة حكومة صاحبة الجلالة وسياسة حكومة البحرين في هذا الخصوص؟

٤ ـ إن مجيء خبير مختص في شؤون الشرطة والأمن العام (كالكولونيل هامرسلي) شيء مستحسن ولكننا نعلم علم اليقين أن إفادات هذا الخبير امام لجنة التحقيق الحكومية أنه قد قدم تقارير عدة منذ وصوله بشأن إجراء إصلاحات واسعة في دائرة الشرطة وفي السجون ولكنها لم تلق أي اهتمام ولم يؤمر بتنفيذ أي شيء منها.

وذكر أنه قال (لو تركت له الحرية في تنفيذ هذه الاقتراحات لمدّة شهر واحد لعمل الكثير) ومثل هذه الحرية لا يمكن أن تُعطى لأي خبير مهما

كانت رتبته في ظل حكم فردي إستبدادي كما هي الحال في البحرين.

٥ ـ تناولت المذكرة موضوع البلديات وأشارت إلى موافقة صاحب العظمة حاكم البلاد على إحداث أنظمة عصرية في مختلف مجالس البلديات في البحرين، وأشارت في موضع آخر إلى أن هذه البلدياتي يشملها الإصلاح بحيث تحظى بسلطات أوسع واستقلال أوفر. وتعليقنا على ذلك هو أن البلدية كما أعلنا على الملأ، وكما هو متبع في سائر بلاد الدنيا، ملك للشعب وليس للحكومة أي تدخل مباشر في شؤونها ولهذا فنحن نشجع كلّ إصلاح من شأنه أن يعيد إلى البلديات استقلالها وحريتها: إلاّ أننا نشك كثيراً في أن مثل هذه التشريعات سيكون لها أي أثر في التنفيذ ما دام يهيمن على شؤون البلاد فرد واحد لأراد لكلمته ولدينا من الماضي أمثلة كثيرة تثبت صحة ما نقول، ونكتفي منها بمثلين إثنين.

أولهما: عدم استطاعة البلدية تنفيذ قرارها القاضي بإزالة الزاوية الشمالية من حديقة دار المستشارية التي تشكل خطراً مباشراً على حركة المرور وذلك لأن المستشار رفض لهذا القرار، لأنه يمس جانباً من مصلحته الشخصية.

أما المثل الثاني: فهو قرار البلدية بوجوب تقيف دور السينما المكشوفة خلال فصل الشتاء وموافقة المستشار على القرار ثم سحبه الموافقة مع الاحتجاج بشدّة عى هذا القرار بعد مضي عدّة شهور من صدوره بحجة أن هذا الأمر لا يدخل في اختصاصات البلدية. وهكذا ارغمت البلدية على التخلي عن قرارها سبب التدخل المباشر في شؤونها من قبل مستشار حكومة البحرين. إن هذا قليل من كثير ويعزي إلى أمثل هذه التدخلات السافرة شلل وعدم إنتاجها وفشل المجالس التي تعينها الحكومة وتسيطر على قراراتها في القيام بمهمتها.

أما ما أشارت إليه المذكرة من تشكيل لجنتين للمعارف والصحة بناء على توصيات لجنة التحقيق الحكومية، فجوابنا عليه هو أن ذلك مخالف لما أوصت به اللجنة المُشار إليها حيث أنها أوصت بإيجاد مجالس ثابتة ليس لأحد سلطة عليها تشرف على كل كبيرة وصغيرة من شؤونها وليست على

هيئة مجالس استشارية كما أرادتها الحكومة أن تكون لتنقل إليها وجهات نظر الناس فيما يتعلق بشؤون هاتين الدائرتين كما جاء في المادة الخامسة من شرح العنصر الثاني في المذكرة.

٦ ـ أما إسهاب المذكرة في الحديث عن تعيين أطباء وموظفين في دائرة الصحة وبناء المستشفيات في البحرين فهو شيء (روتيني) لا نجد فيه ما يدعو إلى ان نتباهى به حكومة (تقدمة) اذ أن العبرة هي في تغيير الجهاز الإداري للصحة من أساسه، وذلك ما أوصت به لجنة التحقيق الحكومية وأكده ووافق عليه الدكتور (ام. دي. مكينزي) وكيل وزارة الصحة مقترحاً فصل الجهاز الإداري عن الجهاز الطبي وهو من نشك كثيراً في إمكانية تحقيقه في ظل الحكم الفردي القائم.

٧ ـ أما ما يتعلق بمشروع محطة توليد الكهرباء لتجهيز القرى والمناطق النائية في البحرين بالقوة الكهربائية، فنحن نتساءل أي قرى هذه التي ستزوّدها الحكومة بالكهرباء وأكثر يتألف من مجموعة من الأكواخ البائسة الحزينة المبنية من سعف النخيل، والتي لا تجيز الحكومة نفسها(أي قوانين الحكومة) تزويدها بتيار كهربائي!؟ أليس من الأفضل أن تهتم الحكومة برفع مستوى أبناء هذه القرى الذين تفتك بهم الأمراض ويهددهم الجوع والفقر ويخيّم عليهم الجهل؟ أم ترى أن سعي الحكومة وراء المظاهر هو الذي أملى عليها التباهي بمثل هذا المشروع الذي لا يمكن أن ينال الأولية في التنفيذ لو كان يشرف على شؤون البلاد مجلس تشريعي منبثق من الشعب يحس بآلامه ويعرف المهم من الأهم من شؤون بلاده؟؟

٨ ـ أما ما أشارت إليه المذكرة عن بناء مدرستين (كبيرتين) في المنامة فقد وقفنا عندها مندهشين، فالبلاد في حاجة لا إلى مدرستين فقط ولكن إلى عشرات المدارس المختلفة لتستوعب الالوف من أبناء وبنات الشعب المتعطش للعلم. ومع هذا فليس الامر فيما يتعلق بالتعليم هو فتح المدارس فقط وإنما ـ وقبل كلّ شيء ـ هو التنظيم الجهاز الإداري للمعارف وإعداد المعلمين واختيار البرامج وتوجيهها توجيهاً تربوياً قومياً عصرياً والإستفادة من التطوّرات الحديثة في حقلي التعليم والتربية، وغير ذلك من الشؤون الحيوية

وكل من ذكرنا وما لم نذكر تفتقر إليه المعارف في وضعها الراهن المؤسف. ولهذا لا بد من وجود مجلس منتخب من قبل الشعب يتفرّغ لمثل هذه الامور، مستعيناً بمن يرتضيه من الخبراء والاختصاصيين.

وننتقل بعد هذا إلى العنصر الثاني من مذكرتكم وهو وجود وسائل ملائمة كافية يعبّر بها الشعب عن أفكاره ورغباته ويشارك بها في الإدارة العامة، واستشهدتم على ذلك بما يلي:

١ ـ **مجالس عظمة الحاكم**: نود أن نتساءل عن صفة هذه المجالس وعن القرارات التي اتخذت فيها وعن مدى اختلافها عن أي مجلس من المجالس الشخصية المنتشرة في أرجاء البلاد؟ وهذه أول مرّة نسمع فيها أن مجالس صاحب العظمة وُجدت لتكون وسيلة من وسائل التعبير عن رغبات الشعب وآرائه ومشاركة هذا الشعب في شؤون الإدارة.

٢ ـ **الجريدة**: ونعتقد أنّ المقصود بها جريدة القافلة، وتعليقاً على ذلك نقول أنّ عودة هذه الجريدة إلى الصدور من جديد لا ينسينا أنها عطّلت بقرار إداري فردي لأجل غي مسمّى وبدون إبداء أي سبب كما عطّلت اخت لها من قبل هي (صوت البحرين) بنفس الطريقة التعسفية. فماذا يضمن لهذه الجريدة الإستمرار ما دام سيف التحكّم الفردي مصلتاً عليها وعلى غيرها؟؟ وهل يمكن لهذه الجريدة أن تحقق هدفها أو تعبّر بحرية عن مطامح الشعب ورغباته وهل من وسائل التعبير عن الرأي العام الاقتصار على جريدة واحدة؟ وهل هذا هو الحكم الديموقراطي التطوّري الذي تشيد بوجوده المذكرة؟

٣ ـ **اللجان المعينة**: يدهشنا أن تستشهد المذكرة بهذه اللجان المعينة على أنها وسيلة من وسائل التعبير عن رغبات الشعب ومشاركته في الجهاز الإداري بينما الواقع يخالف ذلك تماماً. فهذه اللجان أو المجالس تتألف من أعضاء أكثرهم أميون أو شبه ذلك عينتهم الحكومة اعتماداً على ثرواتهم أو صلاتهم الوثيقة بها: وهم ليسوا منتخبين من الشعب ومع ذلك فإن هذه المجالس ليس لها أية سلطة على الدوائر التي تشرف عليها ولا تعرف عن ميزانياتها وأسرارها الإدارية شيئاً.

أما مجلس التجارة فهو لا يتعدى كونه محكمة بدائية كثيراً ما تكون قراراتها غير نافذة المفعول وأكثر أعضاء هذا المجلس من غير المتعلمين وغير الملمين بشؤون القانون القضائي التجاري. وإذا انتقلنا إلى لجنة الزراعة بعد ذلك وجدنا أنّ هذه اللجنة تضم جملة من موظفي الحكومة بالإشتراك مع بعض أصحاب المزارع الكثيرة، وكل ما قدمته هذه اللجنة إلى البحرين في اجتماعاتها النصف سنوية هو إصدار الرخص لحفر الآبار لنفر من المحظوظين ومنع غيرهم من ذلك.

أما تحسين حالة الفلاح واستصلاح الأراضي البور وتوفير مياه الري وإبداء النصائح الفنية للمزارعين وغير ذلك من الشؤون الحيوية فهذا ما لم يدر في خلد أعضاء اللجنة بعد، وما قلناه باختصار عن هذه اللجان ينطبق على غيرها لا سيّما وأن عضوية هذه اللجان مقصورة على بضعة أفراد توزّع عليهم المقاعد في المجلس أو المجالس منذ عدّة سنين، وعلى سبيل المثال نذكر أنّ هناك شخصاً واحداً أميا يشغل مقعداً في خدمة مجلس من هذه مجالس الجوفاء الصورية التي هي في واد ومصالح الشعب في واد آخر لأنه لا يسمح له التفكير في هذه المصالح التي تتضارب مع مصالح الحكومة (التطورية)! فهل هذا النظام هو النظام الدستوري الذي تشير إلى وجوده المذكرة؟

٤ ـ **لجنة التحقيق الحكومية:** أشادت المذكرة بلجنة التحقيق الحكومية وأبدت أسفها لعدم تنبيه الشعب للنداء الذي وجهته إليه ليبدي بآرائه ويدلي أمامها بمقترحاته، وندّدت بممثلي الشعب الحقيقيين بأنهم لم يتعاونوا مع اللجنة غير معترفة بأنهم يمثلون شعب البحرين حقاً، وجوابنا على ذلك هو:

إنّ هذه اللجنة ليس فيها من الشعب إلاّ شخصان أما الآخرون فبعضهم من العائلة الحاكمة والبعض الآخر موظفون في حكومة البحرين. ورغم أنّ الشخصين المذكورين من الشعب فإنهما لا يمثلانه لأنه لم ينتخبهما. وقد وقف الشعب منهما هذا الموقف لأنها شكلت تحدياً لرغباته وأرادت الحكومة بها أن تفرّق بين صفوف الشعب وتلهيه عن المضي في السعي وراء مطالبه المعروفة. ولهذا فلا عجب إذا ما قاطعها الشعب ووقف منه ممثلوه ذلك الموقف الحازم الذي هو صدى لموقف الشعب وإرادته. ومع ذلك فان

التقارير التي رفعتها هذه اللجنة عن الصحة والمعارف قد ضرب بها عرض الحائط بدليل سعي الحكومة لتكوين اللجنتين الاستشاريتين للصحة والمعارف، خلافاً لما أوصت به اللجنة المذكورة، وهكذا يتضح لكم مدى الوعي والإدراك اللذين يتمتع بهما هذا الشعب ومدى معرفته لما يُحاك حوله.

أما النقاط الثلاث الباقية من العنصر الثاني والخاصة باللجنتين الدائمتين للصحة والمعارف ولجنة العمل والعمال ومجالس البلديات فقد ناقشناها فيما تقدم وفي ذلك الكفاية.

وننتقل بعد ذلك إلى العنصر الثالث من المذكرة فنلاحظ أنها أبدت فيها أسفه لعدم مساهمة الشعب في المؤسسات (الدستورية) المتاحة له، زاعمة أنّ الهيئة التنفيذية هي السبب في اتخاذ الشعب هذا الموقف لمقاطعتها لجنة التحقيق ووضعها العراقيل في سبيل تشكيل لجنة العمل والعمال ومحاولتها ـ على حد تعبير المذكرة ـ منع الأشخاص المرشحين للجنتين الإداريتين من قبل الترشيح.

إننا قبل أن نمضي في الرد على هذه المزاعم نقف طويلاً عند وصف المذكرة للمجالس الصورية الموجودة في البلاد والتي شرحناها على حقيقتها فيما تقدم، عند وصفها لهذه المجالس أنها مؤسسات دستورية ولا شك أنّ هذا تجن ظاهر على الحقيقة الواضحة ومغالطة في التعبير ذلك لأن أول صفة للنظام الدستوري هو أن يستمد سلطته من الشعب وأن يكون الشعب ممثلاً فيه عن طريق انتخابات حرة ولا جدال في أن هذه الصفات الدستورية من الأمور التي تبرأ منها جميع تلك المجالس التي أشارت إليها المذكرة، هذا بالإضافة إلى أن ما يطالب به الشعب هو إنشاء مجلس تشريعي منتخب من قبله يناقش مسائل البلاد الداخلية العليا، لا إنشاء مجالس صورية يعين أعضاؤها تعييناً لمناقشة بعض المسائل الجزئية في الحدود التي لا تتعارض مصلحة الحكم الفردي.

لقد وصفت المذكرة الهيئة التنفيذية العليا بأنها (جماعة) ثم ساقت لها الإتهامات جزافاً ولم نكن نتوقع من مصدر مسؤول في الدولة البريطانية أن يجهل الحقيقة التي يعرفها حتى أبسط الناس وهي أنّ الهيئة التنفيذية العليا

تمثل شعب البحرين وتنطق بلسانه، فإذا فهمنا أنّ الدولة البريطانية تحيط بكل صغيرة وكبيرة في هذه البلاد فإنه لم يبق أمامنا لتبرير هذا الجهل ـ أو التجاهل على الأصح ـ إلاّ تعليل واحد، ألاّ وهو أنّ المذكرة بإطلاقها على الهيئة التنفيذية هذا الوصف أرادت أن تتهرّب من الإعتراف بأنّ الشعب هو الذي عارض جميع تلك الوسائل التخديرية غير الدستورية لسبب كان من الواجب على المذكرة أن تبحث عنه وتتحرّى أسبابه فليس من الطبيعي أن يقف شعب بأسره ليعارض إصلاحات يعتقد أنها لمصلحته وأن يستجيب لنداء توجهه (جماعة) من الناس على حد تعبير المذكرة، اللهم إلاّ إذا أرادت المذكرة أن تتهم شعب البحرين بأنه لا يزال حتى الآن يجهل مصالحه الحقيقية. إنّ من حق الشعب بأسره أن يقرّر مصيره وأن يقول كلمته فيما يقدم إليه من مشروعات جاهزة تفرض عليه فرضاً. وعلى هذا الأساس فإن شعب البحرين لم يتجاوز حدوده القانونية حينما وقف صفاً واحداً ليعلن رأيه على لسان ممثليه، وليس ذنب الشعب أن تكون الحكومة قد تجاهلت مطالبه ورفضت الاستماع إلى ممثليه. ولم يعد سراً أنّ الهيئة التنفيذية العليا التي سمتها المذكرة (جماعة من الناس) تملك في حوزتها عشرات الألوف من تواقيع المواطنين الذين أنابوا أعضاءها للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

فإذا كان حجر العثرة في تنفيذ الحكومة لمطالب الشعب هو كون الهيئة التي تقدمت بالمطالب لا تمثل الشعب فلتقم الحكومة بإجراء استفتاء شعبي تشرف عليه لجنة محايدة لنعرف مدى ثقة الشعب بهيئته التنفيذية العليا.

ـ من المؤسف جداً أن تحاول المذكرة تأويل رغبة الشعب الصادقة في إصلاح أوضاع بلاده بأنها مقصودة للمعارضة فحسب بينما الحقيقة الواضحة أنّ الشعب قد أثبت مراراً على لسان ممثليه استعداده للتفاهم حول مطالبه إذا وجد آذاناً صاغية ونية صادقة من الجانب الآخر. ولهذا فإنها لم تضع العراقيل والصعوبات في سبيل تشكيل لجنة للعمل والعمال مع الخبير العمالي إلى أبعد حد وكلّ ما اشترطته الهيئة هو أن تعلن الحكومة رسمياً قبولها تمثيل الهيئة التنفيذية العليا في لجنة العمل والعمال ليأخذ هذا القبول صفة رسمية أمام الشعب الذي يلح على ذلك.

أما اتهام الهيئة بأنها قد منعت الأشخاص الذين وجهت إليهم الدعوة من الاشتراك في لجان الدوائر فإنه لا يقوم عليه أي دليل. فالهيئة لم تحاول أن تمنع هؤلاء المواطنين بالسيف والمدفع أو أية وسيلة غير مشروعة، وكلّ ما فعلته، هو أنها شرحت وجهة نظر الشعب من هذه المجالس وتركت إلى هؤلاء المواطنين أن يتصرّف كلّ حسبما يمليه عليه ضميره ووطنيّته وإيمانه بما أجمع عليه شعبه، وقد كان هذا هو موقف الهيئة دائماً من جميع القضايا. ونحن نتساءل من الذي يملك القوّة لفرض آرائه، أهي الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ ومن الذي هدّد الشعب وأراق دماء أبنائه الأبرياء أهي الهيئة المسالمة أو الحكومة؟ ومن الذي خنق الحريات وعطل الصحف أهي الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ ومن الذي سلب المواطنين جنسياتهم وتتبعهم في أرزاقهم أهي الهيئة المسالمة أم الحكومة؟ (الدستورية والتطورية).

لقد أوضحنا بما لا يترك مجالاً للشك كيف أنّ صفة (الدستورية) لا تنطبق مطلقاً على الوسائل التي تقول المذكرة أنها متاحة لنا لاستغلالها، إذ لو كانت النظم السائدة في البلاد ذات صيغة دستورية لكنا نحن أول من يرحّب بها ويحتضنها ويغذيها بكلّ ما يملك من قوّة ويقين، ذلك لأن ما نطالب به هو تحقيق هذه الأنظمة الدستورية التي تفتقر إليها البلاد، فكيف يمكن والحالة هذه أن نرفض استغلالها ما نطالب به؟ وإذا كان الشعب قد قاطع انتخابات البلدية فلأنه كان يعلم ـ في ضوء تجاربه السابقة ـ أنّ المجلس الذي سينبثق عنها لن يتمتع بأية سلطات دستورية وإنما ستكن قراراته الهامة رهن مشيئة فرد واحد يقرّها أو ينقضها حسب هواه. وهذه صفة أبعد ما تكون عن الديموقراطية، بل هي الدكتاتورية بعينها. أما الانتخابات التي تقول المذكرة إنها ستجري فنحن لا نعلم عنها شيئاً ولا ندري لأي غرض ستجري، ولهذا لا يمكننا أن نقول كلمتنا فيها إلا بعد أن نعرف أغراضها، والأساليب التي ستتبع في اجرائها، وقانون الانتخابات الذي ستجري بموجبه، ولتثق حكومة صاحبة الجلالة أن هذه الانتخابات الذي ستجري بموجبه، ولتثق حكومة صاحبة الجلالة أن هذه الانتخابات إذا كانت تنسجم مع رغبات الشعب وتحقيق ما ينشده من حياة ديموقراطية دستورية صحيحة لهذه البلاد الواعية، فإن الشعب لن يقاطعها لأن هذا هو ما يسعى إلى تحقيقه. أما التمويه وذر

الرماد في العيون، وأساليب التخدير والحلول المبتورة، فهذا ما يقاومه الشعب، ولا يمكن أن يعترف به، لأنه نفض عن كاهله غبار الرجعية والجمود وأصبح يتطلع إلى حياة تتناسب مع ما وصل إليه من تطوّر وتقدّم. وإنه من الخطأ جداً أن يقاس وعينا المتطوّر إلى وعي بعض الشعوب في البلاد المجاورة، أو يظن أننا لا زلنا ذلك الشعب الساذج المختلف الذي كانت تلعب به الأهواء وهو سادر في غفلته لا يدري ما يراد به.

إننا نكره المباهاة والمفاخرة ولكننا لا نعدو الواقع إذا قلنا أن ما بلغه شعب البحرين من تطوّر فكري لا يقل عما بلغه شعب شقيق كالعراق مثلاً ومع ذلك فإن العراق قد منح الحياة الدستورية منذ أكثر من ثلاثين سنة وهذه حقيقة لا نخالها تُخفى على حكومة صاحبة الجلالة.

إننا نشكر صاحبة الجلالة على ما أبدته في كتابها من اهتمام بالتقدم والتطوّر السلمي في البحرين ولكننا ندعوها إلى أن تكون أكثر فهماً لحقيقة الأوضاع القائمة في البحرين إذ ليس هناك ما يشير مطلقاً إلى أنها تسير في طريق التطوّر الديموقراطي وليس هناك ما يشير بأن الشعب يشارك في شؤون بلاده. وإنما هناك فرد يملي إرادته وعلى الجميع أن يرضخوا لها، وإلا وصموا بالعصيان والشغب، وإنه لمن التجنّي الفاضح أن يتهم شعب بأسره بمثل ههذ التهم لمجرّد أنه طالب بحقه. فهل هذه هي الديموقراطية التي تتحدث المذكرة عن وجودها في البحرين؟ وليس أدل على انعدام روح الديموقراطية من نظام الحكم في البحرين من هذه الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها الحكومة (المتطوّرة) في البحرين، عندما عيّنت بضعة أفراد في مجلسين استشاريين للصحة والمعارف. فهل تقضي النظم الديموقراطية بأن تعيّن الحكومات أعضاء المجالس المنوط بها مسؤولية إدارة مرافق الشعب العامة؟ وهل تقضي النظم الديموقراطية بأن تكون هذه المجالس استشارية لا تملك قراراتها صفة الالزام التشريعي؟ وهل يُقال عن حكومة تتبع مثل هذه الأساليب إنها تعمل على توثيق الصلات بينها وبين شعب لم تثبت حسن نيّتها تجاهه. ولم تجب على مطالبه التي قدمها منذ عدّة شهور؟؟ وهل يمكن لشعب أن يتعاون مع حكومة تتجاهل رغباته ولا تقيم أدنى اعتبار لإرادته؟؟

إننا نعتقد أن حكومة البحرين وحتى حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيعان أن تنكرا أننا نحن الممثلون الحقيقيون لهذا الشعب بواقع ما نملكه ـ كما ذكرنا سابقاً ـ من عشرات الألوف من التواقيع وبواقع الاستجابة المطلقة لكلّ نداء نوجهه إلى هذا الشعب الكريم وبواقع الطريقة الدستورية التي انتخب بها أعضاء هذه الهيئة.

فإذا كانت حكومة البحرين ذات نوايا حسنة تجاه هذا الشعب فلماذا لا تعترف بممثليه وتحاول أن تتفاهم معهم؟ ترى وفي هذه الحالة من الذي انحرف عن السبل الديموقراطية، نحن الذين نمثل شعباً بأسره، ونطالب بحياة ديموقراطية سليمة له؟ أم الحكومة التي تصف المجلس التشريعي الذي طالب به الشعب للتعبير عن إرادته بأنه مطلب (بعض الناس) وإنه لا يتأتى عمله؟؟؟

فهل الروح التطورية هي التي حالت بين الحكومة وبين تحقيق هذا المطلب الديموقراطي العادل أو حتى مناقشته على الأقل؟ وأي صفة قانونية لحكومة تقف في جانب ويقف الشعب كلّه في الجانب الآخر المضاد..؟ إن مثل هذه الحكومة (بلا شك) لا تمثّل إلاّ من يهيمنون عليها. وجدير بحكومة صاحبة الجلالة أن تسدي النصح إلى هذه الحكومة لتعود إلى جادة الصواب وتساير رغبات الشعب الذي هو شعبها كما تفعل كلّ حكومة تقدمية تطوّرية.

إننا لم نهدّد مطلقاً بالإخلال بالأمن لأننا قوم مسالمون ولهذا فنحن لا نجد مبرّراً للإشارة إلى ذلك في المذكرة. اللهم ألاّ أن تكون هذه الإشارة تلميحاً لخطة مبيتة لاتخاذ إجراءات تعسفية ضد هذا العشب المسالم. أما الرأي العام العالمي فهو اليوم إلى جانب الشعوب دائماً وليس إلى جانب الحكومات الرجعية الفردية. وإذن فهو إلى جانبنا مهما بذلت الجهود لإسدال الستار على حقيقة ما يجري في هذه البلاد. أما النصائح الثلاث التي قدمتها حكومة صاحبة الجلالة إلى شعب البحرين واختتمت بها المذكرة، فنرد عليها بما يلي:

أولاً: إن الإصلاحات التي نصحت حكومة صاحبة الجلالة شعب البحرين أن يلاحظها لا يمكن أن تستقر وأن تؤتي ثمرتها (هذا إذا وجدت) في ظل حكم فردي يحاول أن يدير كلّ مرفق من مرافق البلاد ولهذا يفشل

في إدارة أي مرفق منها على الوجه الصحيح فيفلت الزمام من يده، وتسود الفوضى كما هو واقع فعلاً في دوائر حكومة البحرين وكما كشفت بعضه لجنة التحقيق الحكومية. وإذن فشعب البحرين لا يمكن أن يرى في هذه الإصلاحات تحقيقاً لأهدافه وأمانيه. لأنه يطمح إلى ما هو أكبر من ذلك. إنه يطمح إلى أن يتاح له الإشراف على هذه المرافق ليوجهها الوجهة التي تعود عليه بالخير لا على بضعة أفراد.

ثانياً: أما عن المساهمة في اللجان المختلفة والمجالس المنتخبة ـ ونعتقد أن المذكرة تقصد بهذه المجالس المنتخبة مجالس البلدية ـ فنعيد ما سبق أن أوضحناه من أن الشعب قد قاطعها لأنها ليست لها أية صفة أو صبغة دستورية تشريعية وهو مستعد للمساهمة والمشاركة حينما تبدي الحكومة من جانبها مثل هذا الإستعداد للتفاهم مع ممثلي الشعب حول مطالبه الشعبية.

ثالثاً: أما عن النصيحة الثالثة فقد أجبنا عليها فيما سبق ونكرّره هنا بأننا شعب مسالم لا يؤمن بالعنف أو يدعو إليه ودائماً يسعى لتحقيق مطالبه بالطرق السلمية المشروعة.

وبعد فنحن يا صاحب الفخامة عندما رفعنا مذكرتنا إلى حكومة صاحبة الجلالة كنا نؤمل منها أن تتخذ موقفاً منصفاً من قضية شعب البحرين العادلة، إلاّ أننا فوجئنا بما خيّب هذا الظن، ونخشى أن تسيء حكومة البحرين تفسير هذا الجواب وتتخذ منه ذريعة للتمادي في موقفها العدائي الحاضر من الشعب، على اعتقاد أن ما تعمله ينال رضى وتأييد حكومة صاحبة الجلالة. الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع ما تخشى المذكرة وقوعه.

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام.

المخلصون

ممثلو شعب البحرين

ملحق رقم ٢

مجلس تعاون دول الخليج العربي

في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨١ قرّرت الدول المنتجة للنفط في الجزيرة العربية تأسيس مجلس تعاون لدول الخليج العربي. ولقد وعت ضرورة القيام بهذا العمل على اثر الحرب العراقية الإيرانية.

وكان لهذه الدول التي انضمت لهذا المجلس نقاط شبه عديدة جعلت هذا التوجه نحو الكونفدرالية منطقياً إلى أبعد الحدود. فنظام كلّ هذه الدول يستمد جذوره من النظام البدوي حيث يكون رئيس القبيلة سيدها المطلق. فالملك أو الأمير هو الحاكم المطلق «المقدس» ويملك الأرض وما في جوفها. وهو يعتبر تأسيس جمعيات تشريعية من المحرمات لأنها تضع الوهيته ونظامه موضع الشك. ولا نستطيع أن نستثني من هذا النظام سوى دولة عمان.

ومن مواطن الشبه بين هؤلاء الأعضاء أيضاً المناطق الصحراوية التي تغطي القسم الأكبر من أراضيهم وهي فقيرة من ناحية المياه وبالتالي من حيث الزراعة. وبسبب غياب الضرورة الاولى لحياة الإنسان تدنى عدد السكان فيها، فنجد في المملكة العربية السعودية ٦ ملايين نسمة، وفي الكويت ٨٠٠ ألف نسمة، وفي البحرين ٣٨٠٠٠٠ نسمة، وفي الامارات العربية المتحدة ٣٧٠ ألف نسمة وفي قطر ٦٠ ألف نسمة، وفي عمان ١٥٠٠٠٠٠ نسمة. ولا يتمتع سكان هذه الدول بأية واجبات مدنية أو وطنية تعلقهم بأرضهم وتجعل منهم مواطنين حقيقيين، وذلك بسبب ارتكاز سياسة هذه البلدان واقتصادها على النفط. وخير دليل على ذلك فرار أكثر من نصف سكان الكويت أثناء الغزو العراقي.

جنت هذه الدول الخليجية ثروات طائلة من النفط المخزّن في باطن

أرضها. وأعلن خبير كويتي أن لدول مجلس التعاون الخليجي ممتلكات في الخارج تقدّر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار، تملك الكويت ١٠٠ مليار منها على الأقل، هذا من دون أن تؤخذ بعين الاعتبار ممتلكات الملوك والأمراء الخاصة. فثروة الملك فهد بن عزيز تقدر بحوالي عشرة مليارات دولار.

ونص ميثاق المجلس التأسيسي على تشكيل «مجلس أعلى» يضم رؤساء الدول الأعضاء، يجتمع مرّة في السنة لتحديد سياسة المنظمة. ويستطيع أيضاً تشكيل لجنة خاصة لحل مشكلة ناشئة بين الدول الأعضاء. وللمنظمة أيضاً «مجلس وزراء» للشؤون الخارجية يجتمع أربع مرّات في السنة. أما الأمانة العامة فتعمل على تطبيق قرارات المجلس.

وحقق هذا المجلس إنجازات عديدة في ما يتعلق بدعم التعاون بين الدول الأعضاء. فتم توقيع اتفاقية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ وحّدت التعرفات الجمركية وسهلت حركة البضائع وسكن المواطنين وعملهم في الدول الأعضاء. ونصّ المجلس على إمكانية منح قروض للدول الأعضاء التي قد تعاني من مشاكل وأزمات، فاستفادت عمان من ذلك. كما منح أعضاءه حق تشكيل لجنة للتفاوض مع السوق الاوروبية المشتركة حول تحسين شروط دخول انتاجها إلى السوق الاوروبية المشتركة.

وعندما أدرك الأعضاء ضعفهم من الناحية العسكرية والدفاعية قرروا تشكيل قوة تدخل اطلقوا عليها اسم «طوق الجزيرة»، وهي تتألف في ١٠ آلاف جندي. غير أنّ غزو العراق للكويت في ١ آب (اغسطس) ١٩٩٠ بيّن لهم مدى ضعفهم وهشاشتهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم.

وإثر الغزو العراقي، حشد مجلس التعاون الخليجي بعض الألوف من الجنود، غير أنّ هذه القوّة لم تكن لها أهمية بالنسبة إلى الـ٧٠٠ ألف جندي الذين ضمتهم قوّات التحالف.

وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٩١ اجتمع رؤساء دول الخليج في سوريا للتشاور حول تشكيل قوّة عربية مستقلة تضم الدول الست فضلاً عن سوريا ومصر. غير أنّ هذا المشاورات انتهت بالفشل لاختلاف أهداف الفرقاء.

المراجع

١ ـ «البحرين ١٩٢٠ ـ ١٩٧١، قراءة في الوثائق البريطانية»، سعيد الشهابي، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٦.

٢ ـ «البحرين عبر التاريخ»، الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة وعبد الملك يوسف الحمر، المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام في البحرين، ١٩٨٢.

٣ ـ «٢١ دولة لأمة عربية واحدة»، جان فرنسوا نودينو، ترجمة د. خليل احمد خليل، بيسان للنشر والتوزيع.

٤ ـ «الموسوعة التاريخية للبلدان والدول»، مسعود الخوند.

المحتويات

القسم الأول: الكويت

القسم الثاني: البحرين